المملكة الأردنية الهاشمية

اربد

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه والدراسات الإسلامية

ماجستير الاقتصاد الإسلامي

# الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي

حالة تطبيقية "الأردن"

إعداد الطالب:

راشد محمد مفضي الخزاعلة

إشراف الدكتور:

كمال توفيق حطاب

السنة الدراسية:

٢٠٠١/٢٠٠٠

المملكة الأردنية الهاشمية

إربد

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه والدراسات الإسلامية

ماجستير الاقتصاد الإسلامي

# الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي

## حالة تطبيقية "الأردن"

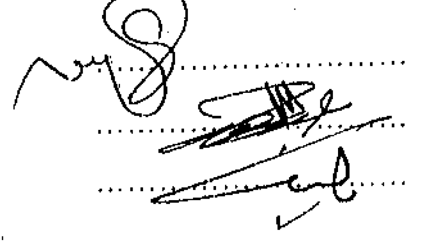
إعداد الطالب:


رائد محمد مفضي الخزاعلة

بكالوريوس شريعة - جامعة اليرموك - ١٩٩٥


قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في (الاقتصاد الإسلامي) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

لجنة المناقشة



| | | |
|---|---|---|
| الدكتور كمال توفيق حطاب | ........................ | مشرفاً ورئيساً |
| الدكتور عبد الناصر أبو البصل | ........................ | عضواً |
| الدكتور وليد حميدات | ........................ | عضواً |

السنة الدراسية:

٢٠٠١/٢٠٠٠

# الإهداء

إلى من علماني حب الله، وحب رسوله... إلى من عانيا ... وجهدا ... وجاهدا ... وتجاوزا خصوصياتهما، وقدراتهما، فكانا نبعا من العطاء الصافي، ومثالا للتضحية والفداء...

إلى والدي الذي حمل هم تعليمي وما زال يرقب بلهفة بالغة أن أتابع تحصيلي العلمي...

إلى القلب النابع بالحب والعطاء... إلى العيون التي سهرت معي الليالي ... إلى الزهرة التي لا تذبل أبدا ... إلى أمي ودفء قلبي حفظها الله ... عرفانا وولاء.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء راجيا الله أن يتولاهم بهدايته وعنايته ويجعل لهم من كل ضيق مخرجا...

إلى من التقيت معهم على المحبة والعطاء... أصدقائي.

إلى الذين تشرئب أعناقهم للمعالي، وتهفو قلوبهم للسمو ...

إلى الذين يجعلون الجد دأبهم، والاجتهاد ديدنهم ...

إلى المخلصين الذين ضحوا بكل ما يملكون في سبيل رفعة هذا الدين ...

أهدي لهم ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

فلا يسعني وأنا أقدم هذه الرسالة للإخوة القراء إلا وأن أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل أولاً، ثم بالتقدير والعرفان إلى من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور كمال توفيق حطاب في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وما قدم لي من نصائح وتوجيهات مفيدة وقيمة.

كما أخص بالذكر فضيلة الدكتور عبد الناصر ابو البصل وفضيلة الدكتور وليد حميدات على تفضلهما مناقشة هذه الرسالة من أجل إبراز النفع والفائدة منها مقدراً لهم هذا المجهود رغم ضيق أوقاتهم، وكثرة مشاغلهم سائلاً المولى عز وجل أن يفيدني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة وإخراجها بأحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الذين استفدت منهم كثيراً من العلم والأخلاق ...

وأخيراً أتقدم بشكري وتقديري لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة سواء بالجهد البدني أو الفكري بإسدائه النصح والمشورة أو الدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة وهم كثر ولله الحمد ولا يتسع المقام لذكرهم. إلا أني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ولهم في القلب كل مودة واحترام.

أسأل الله العلي القدير أن يهدينا سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

فلا يسعني وأنا أقدم هذه الرسالة للإخوة القراء إلا وأن أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل أولا، ثم بالتقدير والعرفان إلى من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور كمال توفيق حطاب في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وما قدم لي من نصائح وتوجيهات مفيدة وقيمة.

كما أخص بالذكر فضيلة الدكتور عبد الناصر أبو البصل وفضيلة الدكتور وليد حميدات على تفضلهما مناقشة هذه الرسالة من أجل إبراز النفع والفائدة منها مقدرا لهم هذا المجهود رغم ضيق أوقاتهم، وكثرة مشاغلهم سائلا المولى عز وجل أن يفيدني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة وإخراجها بأحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الذين استفدت منهم كثيرا من العلم والأخلاق ...

وأخيرا أتقدم بشكري وتقديري لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة سواء بالجهد البدني أو الفكري بإسدائه النصح والمشورة أو الدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة وهم كثر ولله الحمد ولا يتسع المقام لذكرهم. إلا أني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ولهم في القلب كل مودة واحترام.

أسأل الله العلي القدير أن يهدينا سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

فلا يسعني وأنا أقدم هذه الرسالة للإخوة القراء إلا وأن أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل أولا، ثم بالتقدير والعرفان إلى من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور كمال توفيق حطاب في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وما قدم لي من نصائح وتوجيهات مفيدة وقيمة.

كما أخص بالذكر فضيلة الدكتور عبد الناصر ابو البصل وفضيلة الدكتور وليد حميدات على تفضلهما مناقشة هذه الرسالة من أجل إبراز النفع والفائدة منها مقدرا لهم هذا المجهود رغم ضيق أوقاتهم، وكثرة مشاغلهم سائلا المولى عز وجل أن يفيدني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة وإخراجها بأحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الذين استفدت منهم كثيرا من العلم والأخلاق ...

وأخيرا أتقدم بشكري وتقديري لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة سواء بالجهد البدني أو الفكري بإسدائه النصح والمشورة أو الدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة وهم كثر ولله الحمد ولا يتسع المقام لذكرهم. إلا أني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ولهم في القلب كل مودة واحترام.

أسأل الله العلي القدير أن يهدينا سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

فلا يسعني وأنا أقدم هذه الرسالة للاخوة القراء إلا وأن أتوجه بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل أولا، ثم بالتقدير والعرفان إلى من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور كمال توفيق حطاب في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وما قدم لي من نصائح وتوجيهات مفيدة وقيمة.

كما أخص بالذكر فضيلة الدكتور عبد الناصر ابو البصل وفضيلة الدكتور وليد حميدات على تفضلهما مناقشة هذه الرسالة من أجل إبراز النفع والفائدة منها مقدرا لهم هذا المجهود رغم ضيق أوقاتهم، وكثرة مشاغلهم سائلا المولى عز وجل أن يفيدني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة وإخراجها بأحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الذين استفدت منهم كثيرا من العلم والأخلاق ...

وأخيرا أتقدم بشكري وتقديري لكل من ساعد في إخراج هذه الرسالة سواء بالجهد البدني أو الفكري بإسدائه النصح والمشورة أو الدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة وهم كثر ولله الحمد ولا يتسع المقام لذكرهم. الا أني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ولهم في القلب كل مودة واحترام.

أسأل الله العلي القدير أن يهدينا سواء السبيل. والحمد لله رب العالمين.

الباحث

# فهرس الجداول

المملكة الأردنية الهاشمية

إربد

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه والدراسات الإسلامية

ماجستير الاقتصاد الإسلامي

# الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي

## حالة تطبيقية "الأردن"

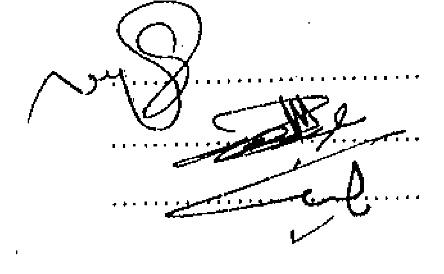
إعداد الطالب:

**رائد محمد مفضي الخزاعلة**

بكالوريوس شريعة - جامعة اليرموك - ١٩٩٥

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في (الاقتصاد الإسلامي) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن

لجنة المناقشة



| | | |
|---|---|---|
| الدكتور كمال توفيق حطاب | .................... | مشرفاً ورئيساً |
| الدكتور عبد الناصر أبو البصل | .................... | عضواً |
| الدكتور وليد حميدات | .................... | عضواً |

السنة الدراسية:

٢٠٠٠/٢٠٠١

وكان من ضمن الإستنتاجات التي توصلت اليها : ان الموارد الزراعية المتوفرة للزراعة في الأردن محدودة ، فالأراضي المزروعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية ، وكذلك العجز الملحوظ للموارد المائية خلال فترة الدراسة الذي يتسم بالديمومة فقد بلغ العجز المائي في العام ١٩٩٧ ( ٢٨٠ ) مليون متر مكعب .

كما اظهرت الدراسة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في GDP ومساهمته في المعاملة الكلية والصادرات خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٧ . كما تبين انخفاض الإنتاج من الحبوب الإستراتيجية مما يعني أن الفجوة الغذائية واسعة في الأردن وهي في ازدياد مستمر ويعود ذلك الى التذبذب في كميات الأمطار الساقطة وبالتالي تذبذب الكميات المنتجة وزيادة الطلب المحلي كنتيجة لزيادة عدد السكان .

وأظهرت الدراسة منهج الإقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال اتباع سياسة استغلال الموارد بأنواعها المتمثلة في الحث على العمل والأنتاج وسياسة استغلال الأرض الزراعية واتباع سياسة ترشيد الإستهلاك الغذائي وبينت كذلك دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال بيان أن الضمان الإجتماعي هو مسؤولية الدولة الإسلامية وأن الدولة هي المؤسسة العليا التي لا غنى عنها في تنظيم شؤون الأسواق .

وتوصي الدراسة بضرورة العمل على زيادة الإنتاج من المجموعات الغذائية الرئيسة للتخفيف من كمية المستوردات وبالتالي التخلص من التبعية الإقتصادية ، وبضرورة اقتناص الفرص لتحقيق التكامل العربي والإسلامي وتبادل الخبرات وايجاد السوق الإسلامية المشتركة ، وتحقيق مستوى معيشة لائق لأفراد المجتمع الإسلامي من خلال تفعيل مشروعات التكافل الإجتماعي .

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلّ على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

فإن الإسلام دين شامل لجميع مجالات الحياة، جاء لينظم للناس أمور حياتهم، بما يعود عليهم بالخير في دنياهم وآخرتهم، ويضمن لهم الحياة الأمن والاستقرار، ويحقق لهم الكفاية والرخاء بعيداً عن شبح الخوف والجوع. والإسلام نظام متكامل متماسك لا تصلح تجزئته ولا يؤخذ بعضه دون بعض، ولقد استطاع هذا النظام حينما أتيحت له الفرصة أن يثبت أنه الأمثل والأكمل، وأنه وحده القادر على إسعاد البشرية وإنقاذها من كل ما يعترضها من مشكلات.

لقد شهد تاريخنا الإسلامي في فترات سابقة نقصاً في الغذاء أدى ذلك إلى حدوث مجاعة عامة كالتي حدثت – عام الرماده –، ولكن الذي أثار اهتمامي لدراسة هذه المشكلة أنها أصبحت تشكل ظاهرة مزمنة ينشأ عنها مضاعفات تمتد إلى ميادين الحياة كافة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لحلها فإن الواقع يشير إلى أنها ليست في طريقها إلى الحل ما دامت بعيدة عن المنهج الرباني.

والأردن كغيره من الدولة العربية والإسلامية عاجز عن إنتاج كل الاحتياجات من المواد الغذائية لشعبة، فهو يعتمد على الاستيراد والمعونات الأجنبية؛ لتوفير ما ينقصه، وهذه عبارة عن ديون تتراكم مع فوائدها على كاهل المجتمع.

ولعل الأمر لا يتوقف عند مجرد العجز في إنتاج الغذاء والاعتماد على الاستيراد فلم يعد الغذاء مجرد سلعة تجارية، بل تجاوز هذا المعنى؛ ليصبح أداة ووسيلة تستخدمه الدول المنتجة للضغط وفرض الهيمنة.

لقد بات من المؤكد أن الدولة التي لا تنتج غذاءها بنفسها لا تملك زمام أمرها، بل هي بين خيارين: إما أن تقبل بالهيمنة الأجنبية عليها، أو ترضى بالجوع، وبذلك تحكم الدولة المصدرة قبضتها على رقبة الدولة المستهلكة.

لقد عالج الإسلام موضوع الأمن الغذائي علاجاً فعالاً، وكان له قصب السبق في ذلك من خلال نظام متكامل عن طريق الحث على العمل والإنتاج، والسعي في طلب الرزق، ومحاربة البطالة والاستجداء، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتحريم كنز الأموال وتكديس

الثروات وحجزها عن التداول، ومراقبة نشاطات الأفراد وتصرفاتهم؛ لمنعهم من الخروج عن خط العدل والاستقامة، ولقد بلغ من حرص الإسلام واهتمامه بهذا الأمر أن لا يكل الأفراد إلى جهدهم وطاقاتهم فحسب، بل أوجب على ولي الأمر أن يوفر لهم فرص العمل، وأن يتعهدهم بالرعاية، ويحقق لهم الكفاية إن عجزوا عن تحقيقها لأنفسهم.

وإذا كان الناس اليوم لا يؤمنون إلا بالوقائع العملية أكثر من إيمانهم بالمبادئ النظرية، فقد سقت في هذا البحث ما يؤكد نجاح الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن، والرخاء لجميع أفراد المجتمع من المسلمين، وغيرهم.

ويمكن الأردن اليوم أن يحقق الأمن الغذائي، وذلك بالرجوع الصادق إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية، وبتضافر الهمم والجهود، وصدق العزائم، وبخاصة أن أسبابه، وعوامل نجاحه متوافرة في أردننا الحبيب ولله الحمد.

﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾.

الأعراف، ٩٦

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لبحث مشكلة الغذاء والفجوة الغذائية على مستوى العالم والوطن العربي والأردن وبعضها تخصص في بحث موضوع محصول من المحاصيل الزراعية. ولأن هذه المشكلة تهم جميع دول العالم سواء الدول ذات الإنتاج الكبير أو ذات الإنتاج المتدني فكل منها يهتم بدراسة وتحليل هذا الوضع من زاوية المصلحة الذاتية إما لغايات تحديد الأسعار أو لغايات الاستيراد وتغطية العجز.

**ومن هذه الدراسات التي وقعت بين يدي:**

١. الأمن الغذائي في الإسلام الدكتور احمد صبحي العيادي، وقد تناول في دراسته طرق استغلال الاراضي الزراعية العامة كاحياء الموات والاقطاع والاثار الاقتصادية للامن الغذائي وعقود استثمار الاراضي الخاصة كالمزارعة والاجارة والمغارسة ودورها في تحقيق الامن الغذائي، كما اوضحت الضوابط الاخلاقية لتحقيق الامن الغذائي كضابط

النقوي في الاستهلاك. الا ان هذه الدراسة تخلو من اية دراسة احصائية و هي عبارة عن دراسة نظرية لاترتبط بمكان محدد.

٢. تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني للدكتور خليل حماد والدكتور عبد الرزاق بني هاني. وهذه الدراسة بينت قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء للفترة المدروسة (١٩٧٥-١٩٨٨) ويرجع الباحثان ذلك الى ان الزراعة كانت تقليدية في معظمها. كما عمدت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على طلب الغذاء والعوامل المؤثرة على انتاج الغذاء في الاردن، وبينت ان تقليص الفجوة الغذائية لايتم الا بالتأثير على العوامل المستقلة في دالة الانتاج وهي مساحة الارض المزروعة والاستثمارات في القطاع الزراعي وكميات المياه التي تروي المزروعات. الا انها اجريت في عقد الثمانينات بالاعتماد على بيانات عقد الثمانينات في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الاردني مختلفا عما هو عليه الان .

٣. الأمن الغذائي في الأردن: دراسة قياسية خاصة بمحصول القمح (١٩٧٤-١٩٩٦). للدكتور وليد حميدات والدكتور عبد الله الربيعي، وهذه الدراسة تتناولت مفهوم الامن الغذائي ودراسة الوضع الزراعي في الاردن وتقدير دوال الانتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية ومستقبل الفجوة الغذائية من القمح كاحد المحاصيل الاستراتيجية في الاردن وقدمت مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات الزراعية الضرورية لتقليص الفجوة في ضوء المفهوم الاشمل للامن الغذائي في الاردن. الا انها ركزت على محصول واحد هو محصول القمح كسلعة استراتيجية دون التطرق الى المحاصيل النباتية الاخرى .

٤. القياس الاقتصادي لإنتاج واستهلاك الحبوب في العراق والأردن ((دراسة مقارنة في الأمن الغذائي)) الدكتور سالم توفيق النجفي والسيد عامر محمد يونس. فقد اشتملت هذه الدراسة على دراسة توقعات الحبوب (القمح والشعير والارز) في كل من الاردن والعراق. وعقدا مقارنة بين الاردن والعراق من حيث تقدير دوال الاستهلاك والعرض المحلي من تلك الحبوب واستخدام تلك الدوال في عملية التنبؤ بانتاج واستهلاك المحاصيل المذكورة ونسب الاكتفاء الذاتي منها.ويؤخذ على الدراسة انها ركزت على بعض المحاصيل الحقلية واغفلت البعض الاخر ويعلل ذلك بانه راجع لعدم توفر الاحصائيات اللازمة بصورة كافية لكلا القطرين الشقيقين.

٥. تقدير دوال الإنتاج والطلب والفجوة الغذائية للسلع الزراعية النباتية في الأردن، سفيان عزايزه، وهي رسالة ماجستير تطرقت إلى اهمية وتطور القطاع الزراعي والانتاج النباتي

في الاردن واعتمد الباحث في ذلك على جداول بيانية غير منشورة في قسم الاحصاء من مديرية الاقتصاد والسياسات الزراعية في وزارة الزراعة. كما ناقش موضوع الموارد والسياسات الزراعية في الاردن واستعرض موضوع الطلب على السلع الغذائية وفجوتها في الاردن وهذه الدراسة خاصة بواقعنا في الاردن وموضوعها لا يتناول نظرة الاقتصاد الاسلامي.

٦. الأمن الغذائي من منظور إسلامي للدكتور محمد الدغمي، وقد تناولت الدراسة بعض المواضيع المهمه مثل : طرق تشجيع الاسلام للانتاج من خلال حثة المستمر على استغلال الاراضي وتربية المواشي وتخصيص الاراضي الموات لها , ودور العقيدة في تحديد مسؤولية كل من الدولة والافراد في تحقيق الامن الغذائي.
الا ان هذه الدراسة لاتشتمل على ارقام احصائية كما انها لا ترتبط بموقع ما. ولم يتعوض فيها الى الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي واتسمت الدراسة بأنها فقهية بحته .

٧. الأمن الغذائي والعمل العربي للدكتور عبد الله ثنيان الثنيان وقد بين الكاتب في هذه الدراسة مواضيع مهمه كمحاولتة ابراز وتحديد المشكلة الغذائية العربية من خلال بيان الملامح الاساسية لنتاج الغذاء في العالم العربي ومدى الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية, والفجوة الغذائية العربية وإمكانية تقليصها, ثم تحدث عن الموارد الزراعية العربية (الارضية,المائية,البشرية). وناقش كفاية استغلال الموارد الزراعية النباتية منها والحيوانية, ومعوقات استغلال الموارد العربية ووسائل تذليلها, وذكر بعض المشروعات العربية المشتركة التي لها دور بارز في العمل على سد الفجوة الغذائية العربية ودعم مسيرة الأمن الغذائي كالشركة العربية لتنمية الثروة السمكية والشركة العربية لمصائد الأسماك. إلا ان هذه الدراسة ركزت على سبل حل المشكلة الغذائية من منطلق قومي واقليمي مع ان هناك خصوصيات مختلفه لكل قطرمن الاقطار العربية كما انها تقتصر على الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥.

٨. قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، نهايت ياسين الحفار، تطرقت الدراسة إلى موا ضيع غاية في الأهمية كواقع الأمن الغذئي في كل من العالم والوطن العربي، والوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي والفجوة الغذائية في الوطن العربي والعوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، وعمدت الدراسة الى بيان الاحتمالات المفترضه لحاجات البلدان العربية الغذائية.الا انها جاءت محدد بالفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ , وركزت على الجانب

الإقتصادي ولم تشتمل الدراسة على اية اشارات اقتصادية من الفقه الإسلامي والمتعلقة بهذا المجال .

٩. الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله ، للدكتور صبحي القاسم ، وقد بين في هذه الدراسة التي تقتصر على الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٨ العلاقة بين موارد الزراعة الطبيعية والسكان كأحد ركائز الأمن الغذائي ، فتحدث عن تطور الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال وعن الأرض المزروعة سنويا والفجوة بينها وبين مساحة الأرض الزراعية الكلية ، وعن مصادر المياه ، وموارد الرعي ، والأسماك . ثم ناقش قضايا الإنتاج الزراعي في البلاد العربية وظروفه في مقابل الاستهلاك وحجمه كما بين واقع الأمن الغذائي العربي وقضاياه : كالتفاوت في إنتاج السلع الغذائية الأساسية وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لمعظمها ، والتباين الكبير بين البلدان العربية في نصيب الفرد من الطاقة الغذائية ، وضعف التجارة البينية في المواد الغذائية . وعملت كذلك إلى مناقشة الإمكانات والفرص العربية لمعالجة قضايا الأمن الغذائي في المستقبل .

## مشكلة الدراسة :

على الرغم من التقدم الذي حققه القطاع الزراعي الأردني ، إلا ان مشكلة الغذاء ما زالت من المشاكل المستعصية التي تواجه الأردن حاليا .

ويتعرض الأردن شأنه شان الأقطار العربية الأخرى لنقص الغذاء نتيجة للظروف المناخية السيئة ، وعوامل أخرى فالبيانات المتاحة عن الإنتاج والاستهلاك من القمح والشعير والسلع الغذائية الرئيسة تدل على وجود عجز في إنتاج الأردن من هذه السلع ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم معدلات الواردات الغذائية ، والتي تأتي من خارج هذا الوطن ، واستنفاد الجانب الأعظم من حصيلة صادرات الأردن حتى أصبحت هذه الحصيلة غير كافية للوفاء باحتياجات الاستيراد الغذائي وكنتيجة سلبية لتدهور المعدلات الإنتاجية المحلية ، كما أن مشكلة الغذاء في الأردن لا تنحصر بتوفير موارد لهذه الواردات ، بل وفي صعوبات توفير كميات الواردات المطلوبة من السوق العالمي .

ونظرا لخطورة هذه المشكلة وغياب سياسات الاقتصاد الإسلامي عن التطبيق في هذا المجال ، فإن البحث سوف يتطرق لهذه المشكلة من منظور إسلامي .



وكان من ضمن الإستنتاجات التي توصلت اليها : ان الموارد الزراعية المتوفرة للزراعة في الأردن محدودة ، فالأراضي المزروعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية ، وكذلك العجز الملحوظ للموارد المائية خلال فترة الدراسة الذي يتسم بالديمومة فقد بلغ العجز المائي في العام ١٩٩٧ ( ٢٨٠ ) مليون متر مكعب .

كما اظهرت الدراسة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في GDP ومساهمته في المعاملة الكلية والصادرات خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٧ . كما تبين انخفاض الإنتاج من الحبوب الإستراتيجية مما يعني أن الفجوة الغذائية واسعة في الأردن وهي في ازدياد مستمر ويعود ذلك الى التذبذب في كميات الأمطار الساقطة وبالتالي تذبذب الكميات المنتجة وزيادة الطلب المحلي كنتيجة لزيادة عدد السكان .

وأظهرت الدراسة منهج الإقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال اتباع سياسة استغلال الموارد بأنواعها المتمثلة في الحث على العمل والأنتاج وسياسة استغلال الأرض الزراعية واتباع سياسة ترشيد الإستهلاك الغذائي وبينت كذلك دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال بيان أن الضمان الإجتماعي هو مسؤولية الدولة الإسلامية وأن الدولة هي المؤسسة العليا التي لا غنى عنها في تنظيم شؤون الأسواق .

وتوصي الدراسة بضرورة العمل على زيادة الإنتاج من المجموعات الغذائية الرئيسة للتخفيف من كمية المستوردات وبالتالي التخلص من التبعية الإقتصادية ، وبضرورة اقتناص الفرص لتحقيق التكامل العربي والإسلامي وتبادل الخبرات وايجاد السوق الإسلامية المشتركة ، وتحقيق مستوى معيشة لائق لأفراد المجتمع الإسلامي من خلال تفعيل مشروعات التكافل الإجتماعي .

الأردنية، ونشرات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى الكتب العربية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير والدراسات العديدة التي أصدرتها جهات مسؤولة متخصصة، كدائرة الإحصاءات العامة، أو من قبل باحثين متخصصين أتاحت لي المجال لتحديد الاستفادة من البيانات التي تفيد غرض الدراسة.

من خلال البيانات المتاحة بين يدي قمت باستخراج نصيب الفرد في الأردن من مساحات المجموعات الغذائية الرئيسة – ما عدا المنتجات الحيوانية – وإنتاجها بقسمة كل منهما على عدد السكان. وكذلك إنتاجية الدونم بقسمة الإنتاج المتحقق على المساحة المزروعة. واستخراج متوسط نصيب الفرد من الفجوة الغذائية بقسمة متوسط الفجوة الغذائية (متوسط الاستهلاك – متوسط الإنتاج) على عدد السكان مضروبا بألف. واستخراج متوسط نصيب الفرد من كمية المستورد وقيمته بقسمة كل منهما على عدد السكان خلال العام. واستخراج نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة الإنتاج على الاستهلاك مضروبا في مائة.

واعتمدت في جمع مادة البحث على المصادر الفقهية الأصيلة ما أمكن ذلك. ثم رجعت إلى الدوريات المعاصرة وما صنف من كتب تطرقت إلى إحدى الجوانب من موضوعات البحث.

وأوردت من الآيات القرآنية الكريمة ما يبين ويؤيد فكرة موضوع البحث مع الاسترشاد بكتب التفسير دون أن أحملها على تحمله من معنى أو أن استدل في موضوع لا يصح الاستدلال به.

ورجعت إلى السنة النبوية المطهرة وما جاء بها من وقائع وتطبيقات من أجل الاسترشاد بها في تدعيم الفكر أو حل المشكلة في موضوع البحث.

## تسلسل الدراسة:

تحقيقا لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فالفصل التمهيدي يقدم شرحا لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته وأبعاد انعدامه، ويتضمن الفصل الأول استعراض السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن كإبراز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع، وأهمية القطاع في الاقتصاد الأردني، وتطور الإنتاج المحلي بشقيه النباتي والحيواني، والسياسات الزراعية المتبعة في الأردن.

ويتناول الفصل الثاني منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمـــن الغذائـــي كاســتغلال الموارد بجميع أنواعها وعن طريق دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي وتفعيـــل الضمانـــات الإسلامية لنجاح تحقيق الأمن الغذائي واستمراره.

وتختم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

في الاردن واعتمد الباحث في ذلك على جداول بيالية غير منشورة في قسم الاحصاء من مديرية الاقتصاد والسياسات الزراعية في وزارة الزراعة. كما ناقش موضوع الموارد والسياسات الزراعية في الاردن واستعرض موضوع الطلب على السلع الغذائية وفجوتها في الاردن وهذه الدراسة خاصة بواقعنا في الاردن وموضوعها لا يتناول نظرة الاقتصاد الاسلامي.

٦. الأمن الغذائي من منظور إسلامي للدكتور محمد الدغمي، وقد تناولت الدراسة بعض المواضيع المهمه مثل : طرق تشجيع الاسلام للانتاج من خلال حثة المستمر على استغلال الاراضي وتربية المواشي وتخصيص الاراضي الموات لها , ودور العقيدة في تحديد مسؤولية كل من الدولة والافراد في تحقيق الامن الغذائي.

الا ان هذه الدراسة لاتشتمل على ارقام احصائية كما انها لا ترتبط بموقع ما. ولم يتعوض فيها الى الأثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي واتسمت الدراسة بأنها فقهية بحته .

٧. الأمن الغذائي والعمل العربي للدكتور عبد الله ثنيان الثنيان وقد بين الكاتب في هذه الدراسة مواضيع مهمه كمحاولتة ابراز وتحديد المشكلة الغذائية العربية من خلال بيان الملامح الاساسية لنتاج الغذاء في العالم العربي ومدى الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية, والفجوة الغذائية العربية وإمكانية تقليصها, ثم تحدث عن الموارد الزراعية العربية (الارضية,المائية,البشرية). وناقش كفاية استغلال الموارد الزراعية النباتية منها والحيوانية, ومعوقات استغلال الموارد العربية ووسائل تذليلها, وذكر بعض المشروعات العربية المشتركة التي لها دور بارز في العمل على سد الفجوة الغذائية العربية ودعم مسيرة الأمن الغذائي كالشركة العربية لتنمية الثروة السمكية والشركة العربية لمصائد الأسماك. إلا ان هذه الدراسة ركزت على سبل حل المشكلة الغذائية من منطلق قومي واقليمي مع ان هناك خصوصيات مختلفه لكل قطرمن الاقطار العربية كما انها تقتصر على الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥.

٨. قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، نهايت ياسين الحفار، تطرقت الدراسة إلى موا ضيع غاية في الأهمية كواقع الأمن الغذني في كل من العالم والوطن العربي، والوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي والفجوة الغذائية في الوطن العربي والعوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، وعمدت الدراسة الى بيان الاحتمالات المفترضه لحاجات البلدان العربية الغذائية.الا انها جاءت محدد بالفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ , وركزت على الجانب

# الفصل التمهيدي

## المبحث الأول

# التعريف بالأمن الغذائي وأهميته

### المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي من الوجهة الاقتصادية

**الأمن لغة:**[1] الأمن، الاطمئنان من الخوف ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا﴾ [2]ومنه الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فانا امن. وأمنت غيري من الأمن والأمان والأمن: ضد الخوف.[3] وأمن أمنا وأمانا وأمانة وأمنا وإمنا وأمنة: اطمأن ولم يخف، فهو امن وأمن وامن وامين.[4] والأمن والأمن: ضد الخوف مطلقا؛ أي سواء كان من العدو، أو غيره، أو هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي.[5] ومنه قوله تعالى ﴿الذي أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف﴾.[6] وقوله تعالى: ﴿والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الأمين﴾.[7]

---

(١) اللجمي، أديب والبشير سلامة، المحيط، معجم اللغة العربية، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٤، ط٢، المجلد الأول، ص ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة أمن، المجلد الثالث عشر، ص ٢١، دار الفكر، بيروت.

(٤) هارون، عبد السلام، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، المكتبة العلمية، طهران، (د.ت)، (د.ط)، ج١، ص ٢٧.

(٥) البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧، (د.ط)، ص ١٧.

(٦) سورة قريش الآية (٤).

(٧) سورة التين الآيات (١-٣).

الإقتصادي ولم تشتمل الدراسة على اية اشارات اقتصادية من الفقه الإسلامي والمتعلقة بهذا المجال .

٩. الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله ، للدكتور صبحي القاسم ، وقد بين في هذه الدراسة التي تقتصر على الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٨ العلاقة بين موارد الزراعة الطبيعية والسكان كأحد ركائز الأمن الغذائي ، فتحدث عن تطور الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال وعن الأرض المزروعة سنويا والفجوة بينها وبين مساحة الأرض الزراعية الكلية ، وعن مصادر المياه ، وموارد الرعي ، والأسماك . ثم ناقش قضايا الإنتاج الزراعي في البلاد العربية وظروفه في مقابل الاستهلاك وحجمه كما بين واقع الأمن الغذائي العربي وقضاياه : كالتفاوت في إنتاج السلع الغذائية الأساسية وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لمعظمها ، والتباين الكبير بين البلدان العربية في نصيب الفرد من الطاقة الغذائية ، وضعف التجارة البينية في المواد الغذائية . وعملت كذلك إلى مناقشة الإمكانات والفرص العربية لمعالجة قضايا الأمن الغذائي في المستقبل .

## مشكلة الدراسة :

على الرغم من التقدم الذي حققه القطاع الزراعي الأردني ، إلا ان مشكلة الغذاء ما زالت من المشاكل المستعصية التي تواجه الأردن حاليا .

ويتعرض الأردن شأنه شأن الأقطار العربية الأخرى لنقص الغذاء نتيجة للظروف المناخية السيئة ، وعوامل أخرى فالبيانات المتاحة عن الإنتاج والاستهلاك من القمح والشعير والسلع الغذائية الرئيسة تدل على وجود عجز في إنتاج الأردن من هذه السلع ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم معدلات الواردات الغذائية ، والتي تأتي من خارج هذا الوطن ، واستنفاد الجانب الأعظم من حصيلة صادرات الأردن حتى أصبحت هذه الحصيلة غير كافية للوفاء باحتياجات الاستيراد الغذائي وكنتيجة سلبية لتدهور المعدلات الإنتاجية المحلية ، كما أن مشكلة الغذاء في الأردن لا تنحصر بتوفير موارد لهذه الواردات ، بل وفي صعوبات توفير كميات الواردات المطلوبة من السوق العالمي .

ونظرا لخطورة هذه المشكلة وغياب سياسات الاقتصاد الإسلامي عن التطبيق في هذا المجال ، فإن البحث سوف يتطرق لهذه المشكلة من منظور إسلامي .



ويعرفه آخرون: بأنه قد يكون دائما، أو طارئا، ويعني الأمن الغذائي الدائم: بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.(١)

أما الأمن الغذائي الطارئ: فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.(٢)

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام.(٣)

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه تحفيز قدرات، وفعل منسق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي، صناعي، اجتماعي، اقتصادي، في بلد ما، أو في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة.(٤)

أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، والنوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما

---

(١) المغازي، محمد , حسن علي خضر، استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لآفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لآفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د.ن)، (د.م)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٤٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الصعيدي، عبد الله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ١٧، العدد ٦٧، (د.ن)، (د.م)، ص ٧٢.

(٤) الحلفار، نهايت، مرجع سابق، ص ٣٨.

# الفصل التمهيدي

## المبحث الأول

## التعريف بالأمن الغذائي وأهميته

### المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي من الوجهة الاقتصادية

**الأمن لغة:**[1] الأمن، الاطمئنان من الخوف ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا﴾ [2]ومنه الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فانا امن. وامنت غيري من الأمن والأمان والأمن: ضد الخوف.[3] وأمن أمنا وأمانا وأمانة وأمنا وإمنا وأمنة: اطمأن ولم يخف، فهو امن وأمن وامن وامين.[4] والأمن والأمن: ضد الخوف مطلقا؛ أي سواء كان من العدو، أو غيره، أو هو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي.[5] ومنه قوله تعالى ﴿الذي أطعمهم من جوع وءامنهم من خوف﴾.[6] وقوله تعالى: ﴿والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الأمين﴾.[7]

---

(١) اللجمي، أديب والبشير سلامة، المحيط، معجم اللغة العربية، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٤، ط٢، المجلد الأول، ص ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة أمن، المجلد الثالث عشر، ص ٢١، دار الفكر، بيروت.

(٤) هارون، عبد السلام، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، المكتبة العلمية، طهران، (د.ت)، (د.ط)، ج١، ص ٢٧.

(٥) البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧، (د.ط)، ص ١٧.

(٦) سورة قريش الآية (٤).

(٧) سورة التين الآيات (١-٣).

الأردنية، ونشرات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى الكتب العربية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير والدراسات العديدة التي أصدرتها جهات مسؤولة متخصصة، كدائرة الإحصاءات العامة، أو من قبل باحثين متخصصين أتاحت لي المجال لتحديد الاستفادة من البيانات التي تفيد غرض الدراسة.

من خلال البيانات المتاحة بين يدي قمت باستخراج نصيب الفرد في الأردن من مساحات المجموعات الغذائية الرئيسة – ما عدا المنتجات الحيوانية – وإنتاجها بقسمة كل منهما على عدد السكان. وكذلك إنتاجية الدونم بقسمة الإنتاج المتحقق على المساحة المزروعة. واستخراج متوسط نصيب الفرد من الفجوة الغذائية بقسمة متوسط الفجوة الغذائية (متوسط الاستهلاك – متوسط الإنتاج) على عدد السكان مضروبا بألف. واستخراج متوسط نصيب الفرد من كمية المستورد وقيمته بقسمة كل منهما على عدد السكان خلال العام. واستخراج نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة الإنتاج على الاستهلاك مضروبا في مائة.

واعتمدت في جمع مادة البحث على المصادر الفقهية الأصيلة ما أمكن ذلك. ثم رجعت إلى الدوريات المعاصرة وما صنف من كتب تطرقت إلى إحدى الجوانب من موضوعات البحث.

وأوردت من الآيات القرآنية الكريمة ما يبين ويؤيد فكرة موضوع البحث مع الاسترشاد بكتب التفسير دون أن أحملها على تحمله من معنى أو أن استدل في موضوع لا يصح الاستدلال به.

ورجعت إلى السنة النبوية المطهرة وما جاء بها من وقائع وتطبيقات من أجل الاسترشاد بها في تدعيم الفكر أو حل المشكلة في موضوع البحث.

## تسلسل الدراسة:

تحقيقا لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فالفصل التمهيدي يقدم شرحا لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته وأبعاد انعدامه، ويتضمن الفصل الأول استعراض السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن كإبراز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع، وأهمية القطاع في الاقتصاد الأردني، وتطور الإنتاج المحلي بشقيه النباتي والحيواني، والسياسات الزراعية المتبعة في الأردن.

الأردنية، ونشرات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى الكتب العربية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير والدراسات العديدة التي أصدرتها جهات مسؤولة متخصصة، كدائرة الإحصاءات العامة، أو من قبل باحثين متخصصين أتاحت لي المجال لتحديد الاستفادة من البيانات التي تفيد غرض الدراسة.

من خلال البيانات المتاحة بين يدي قمت باستخراج نصيب الفرد في الأردن من مساحات المجموعات الغذائية الرئيسة – ما عدا المنتجات الحيوانية – وإنتاجها بقسمة كل منهما على عدد السكان. وكذلك إنتاجية الدونم بقسمة الإنتاج المتحقق على المساحة المزروعة. واستخراج متوسط نصيب الفرد من الفجوة الغذائية بقسمة متوسط الفجوة الغذائية (متوسط الاستهلاك – متوسط الإنتاج) على عدد السكان مضروبا بألف. واستخراج متوسط نصيب الفرد من كمية المستورد وقيمته بقسمة كل منهما على عدد السكان خلال العام. واستخراج نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة الإنتاج على الاستهلاك مضروبا في مائة.

واعتمدت في جمع مادة البحث على المصادر الفقهية الأصيلة ما أمكن ذلك. ثم رجعت إلى الدوريات المعاصرة وما صنف من كتب تطرقت إلى إحدى الجوانب من موضوعات البحث.

وأوردت من الآيات القرآنية الكريمة ما يبين ويؤيد فكرة موضوع البحث مع الاسترشاد بكتب التفسير دون أن أحملها على تحمله من معنى أو أن استدل في موضوع لا يصح الاستدلال به.

ورجعت إلى السنة النبوية المطهرة وما جاء بها من وقائع وتطبيقات من أجل الاسترشاد بها في تدعيم الفكر أو حل المشكلة في موضوع البحث.

## تسلسل الدراسة:

تحقيقا لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فالفصل التمهيدي يقدم شرحا لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته وأبعاد انعدامه، ويتضمن الفصل الأول استعراض السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن كإبراز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع، وأهمية القطاع في الاقتصاد الأردني، وتطور الإنتاج المحلي بشقيه النباتي والحيواني، والسياسات الزراعية المتبعة في الأردن.

١٩٩٠ قد أشارت إلى ضرورة تحقيق هذا الهدف المرحلي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي.[١]

## المطلب الثاني: مفهوم الأمن الغذائي من الوجهة الشرعية:

يقصد بالأمن الغذائي من الوجهة الشرعية: ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع – لا يمكن الاعتراض عليه، إلا إذا تضمن المستوى المعتاد من الغذاء سلعة محرمة شرعا. وقد يجد الاقتصادي المسلم لذلك أنه من الأوفق القول بأن الأمن الغذائي: هو ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن.[٢]

وبالنسبة للمستوى المعتاد من الغذاء الحلال، فإنه قد يكون مرتفعا، أو منخفضا تبعا للحالة الاقتصادية. فإذا كان المجتمع الإسلامي متمتعا بحالة من التقدم الاقتصادي، فإن المستوى قد يرتفع إلى حد الكماليات، ولا بأس من هذا طالما وضعنا شرط الحلال لقوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾.[٣] والأمن الغذائي في هذه الظروف يعني: المحافظة على المستوى الغذائي الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع الإسلامي.

أما إذا كان المجتمع الإسلامي يعاني من شدة اقتصادية بسبب ظروف الفقر، أو التخلف الاقتصادي، فإن علينا أن نحدد هل المستوى المعتاد من الغذاء لدى المجتمع يضمن حد الضرورات الغذائية أم لا؟ ويمكن هنا أن نستفيد من الفكرة التي أرساها الإمامان الجليلان الغزالي، والشاطبي في التفرقة بين الضرورات، والحاجيات. حيث يقول الإمام أبو اسحق الشاطبي: أن الشريعة وضعت لصالح العباد في العاجل، والأجل معا، وترجع تكاليف الشريعة إلى حفظ مقاصدها في الخلق، ومن هذه المقاصد الضروريات، والحاجيات، فالضروريات –

---

[١] حميدات، وليد، وعبد الله، الربيعي، ص ٢٠١.

[٢] عبد الرحمن يسري احمد، التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي، التنمية من منظور إسلامي، وقائع الندوة التي عقدت في المدة ٩-١٢ تموز عمان ١٩٩١، ج٢، ص ١١٧٠ وما بعدها.

[٣] سورة الأعراف، الآية ٣٢.

ويعرفه آخرون: بأنه قد يكون دائما، أو طارئا، ويعني الأمن الغذائي الدائم: بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.[1]

أما الأمن الغذائي الطارئ: فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.[2]

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام.[3]

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه تحفيز قدرات، وفعل منسق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي، صناعي، اجتماعي، اقتصادي، في بلد ما، أو في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة.[4]

أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، والنوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما

---

(١) المغازي، محمد ، حسن علي خضر، استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لآفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لآفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د.ن)، (د.م)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٤٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الصعيدي، عبد الله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ١٧، العدد ٦٧، (د.ن)، (د.م)، ص ٧٢.

(٤) الحلفار، نهايت، مرجع سابق، ص ٣٨.

ويعرفه آخرون: بأنه قد يكون دائما، أو طارئا، ويعني الأمن الغذائي الدائم: بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.(١)

أما الأمن الغذائي الطارئ: فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.(٢)

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام.(٣)

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه تحفيز قدرات، وفعل منسق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي، صناعي، اجتماعي، اقتصادي، في بلد ما، أو في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة.(٤)

أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، والنوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما

---

(١) المغازي، محمد ، حسن علي خضر، استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لآفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لآفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د.ن)، (د.م)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٤٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الصعيدي، عبد الله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ١٧، العدد ٦٧، (د.ن)، (د.م)، ص ٧٢.

(٤) الحفار، نهايت، مرجع سابق، ص ٣٨.

الأردنية، ونشرات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى الكتب العربية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير والدراسات العديدة التي أصدرتها جهات مسؤولة متخصصة، كدائرة الإحصاءات العامة، أو من قبل باحثين متخصصين أتاحت لي المجال لتحديد الاستفادة من البيانات التي تفيد غرض الدراسة.

من خلال البيانات المتاحة بين يدي قمت باستخراج نصيب الفرد في الأردن من مساحات المجموعات الغذائية الرئيسة - ما عدا المنتجات الحيوانية - وإنتاجها بقسمة كل منهما على عدد السكان. وكذلك إنتاجية الدونم بقسمة الإنتاج المتحقق على المساحة المزروعة. واستخراج متوسط نصيب الفرد من الفجوة الغذائية بقسمة متوسط الفجوة الغذائية (متوسط الاستهلاك - متوسط الإنتاج) على عدد السكان مضروبا بألف. واستخراج متوسط نصيب الفرد من كمية المستورد وقيمته بقسمة كل منهما على عدد السكان خلال العام. واستخراج نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة الإنتاج على الاستهلاك مضروبا في مائة.

واعتمدت في جمع مادة البحث على المصادر الفقهية الأصيلة ما أمكن ذلك. ثم رجعت إلى الدوريات المعاصرة وما صنف من كتب تطرقت إلى إحدى الجوانب من موضوعات البحث.

وأوردت من الآيات القرآنية الكريمة ما يبين ويؤيد فكرة موضوع البحث مع الاسترشاد بكتب التفسير دون أن أحملها على تحمله من معنى أو أن استدل في موضوع لا يصح الاستدلال به.

ورجعت إلى السنة النبوية المطهرة وما جاء بها من وقائع وتطبيقات من أجل الاسترشاد بها في تدعيم الفكر أو حل المشكلة في موضوع البحث.

## تسلسل الدراسة:

تحقيقا لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فالفصل التمهيدي يقدم شرحا لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته وأبعاد انعدامه، ويتضمن الفصل الأول استعراض السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن كإبراز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع، وأهمية القطاع في الاقتصاد الأردني، وتطور الإنتاج المحلي بشقيه النباتي والحيواني، والسياسات الزراعية المتبعة في الأردن.

ويعرفه آخرون: بأنه قد يكون دائما، أو طارئا، ويعني الأمن الغذائي الدائم: بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.(١)

أما الأمن الغذائي الطارئ: فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.(٢)

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام.(٣)

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه تحفيز قدرات، وفعل منسق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي، صناعي، اجتماعي، اقتصادي، في بلد ما، أو في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة.(٤)

أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، والنوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما

---

(١) المغازي، محمد , حسن علي خضر، استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لآفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لآفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د.ن)، (د.م)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٤٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الصعيدي، عبد الله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ١٧، العدد ٦٧، (د.ن)، (د.م)، ص ٧٢.

(٤) الحلفار، نهايت، مرجع سابق، ص ٣٨.

## المطلب الثاني: الأبعاد السياسية

أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القرار والسياسي للبلدان النامية المستوردة – ومن ضمنها الأردن – [1] فهو يفي حاجاته عن طريق الاستيراد الخارجي، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر في عدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوافر فائض تصدير القمح في الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وإلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، والبلاد الثلاث الأولى هي البلاد الرئيسة التي تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلف بلاد العالم. ومع هذا العدد المحدود جداً من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فإنه يمكنها أن تتكتل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح خصوصاً وأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها. وبذلك لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية.[2]

ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضة للضغوط السياسية مما يعرض استقلالها للخطر، ويجعلها غير حرة في اتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها. فالغذاء منذ قديم الزمان وهو يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب والدول حتى تذعن، وترضخ لمطالب غيرها. وقد زادت أهمية الغذاء كوسيلة استراتيجية هامة طالما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها، ومن الأمثلة على ذلك:

أ. وقف إمدادات الغذاء إلى مصر بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، ثم عقب ذلك استخدام الولايات المتحدة سلاح المعونة الأمريكية كمحاولة للتأثير على السياسة

---

(١) حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٢) دكله، محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد، ١٩٨١، ط١، ص ٧.

الناصرية بقصد وقف التيار الاشتراكي القومي، وعلى وجه الخصوص عقب عام ١٩٦٢.[١]

ب. استخدام سلاح الغذاء في مواجهة الدول البترولية العربية كرد فعل لقرار الحظر المشهور عام ١٩٧٣.[٢]

ج. استخدام الولايات المتحدة صادرات الغذاء ضد الاتحاد السوفيتي (سابقا) لتمرير اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة، والسماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى فلسطين المحتلة.[٣]

د. استخدام سلاح الغذاء بطريقة منافية للقيم الإنسانية ضد الشعب العراقي منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وحتى الآن.

ولهذا كله، فإن الاستقلال الكامل لأية دولة يتحقق في ظروفنا الحالية بتأمين الغذاء للسكان، بحيث يكون كله، أو معظمة من مصادر محلية.

وهكذا فإن نقص غذائنا يعرض استقلالنا، وأمننا للخطر. ذلك أن ازدياد الفجوة بين إنتاج الغذاء، وحاجة السكان حول المشكلة من مشكلة تجارية إلى مشكلة سياسية، قد تجعلنا في يوم من الأيام فريسة سهلة للضغوط السياسية من جانب الدول المهيمنة على فائض الغذاء، والتي لا معنى للقيم والأخلاق الإنسانية عندها.

## المطلب الثالث: الأبعاد الاجتماعية

يتمثل البعد الاجتماعي في الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا يتطلب تشجيع التنمية الريفية وتحقيق الازدهار في الاقتصاد الزراعي لتحقيق ازدهار العاملين والمزارعين وتحسين

---

[١] د. حامد ربيع، سلاح الغذاء وأساليب التعامل الدولي، ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، الكويت، ٩-١٢ ابريل ١٩٧٨، ص ٢٤.

[٢] حامد ربيع، المصدر السابق، ص ٣١.

[٣] ابراهيم حمدان، التقدم في تطور الصناعات الغذائية، وقائع المؤتمر الأول حول تطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربي، معهد الكويت للأبحاث العلمية، ١٩٨٦، ص ٣٤.

- للمزيد انظر: مورلابيه وآخرون، أمريكا وصناعة الجوع، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٦، ترجمة د. حسن أبو بكر، ط١، ص ٣٧-٤٢.

مستواهم المعاشي والحيلولة دون تهريم الريف بالإضافة إلى أهميته في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية.[1]

---

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠١.

## المطلب الثاني: الأبعاد السياسية

أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القرار والسياسي للبلدان النامية المستوردة – ومن ضمنها الأردن - [1] فهو يفي حاجاته عن طريق الاستيراد الخارجي، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر في عدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوافر فائض تصدير القمح في الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وإلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، والبلاد الثلاث الأولى هي البلاد الرئيسة التي تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلف بلاد العالم. ومع هذا العدد المحدود جداً من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فإنه يمكنها أن تتكتل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح خصوصاً وأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها. وبذلك لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية.[2]

ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضة للضغوط السياسية مما يعرض استقلالها للخطر، ويجعلها غير حرة في اتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها. فالغذاء منذ قديم الزمان وهو يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب والدول حتى تذعن، وترضخ لمطالب غيرها. وقد زادت أهمية الغذاء كوسيلة استراتيجية هامة طالما هددت به الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها، ومن الأمثلة على ذلك:

أ. وقف إمدادات الغذاء إلى مصر بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، ثم عقب ذلك استخدام الولايات المتحدة سلاح المعونة الأمريكية كمحاولة للتأثير على السياسة

---

(١) حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٢) دكله، محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد، ١٩٨١، ط١، ص ٧.

ويعرفه آخرون: بأنه قد يكون دائما، أو طارئا، ويعني الأمن الغذائي الدائم: بأنه محاولة تقليص الفجوة الغذائية (الطعامية) في اقتصاد معين يتم من خلاله ملاحقة الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في المستويات التغذوية.(١)

أما الأمن الغذائي الطارئ: فيعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الازدياد الإنتاجي، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها، أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.(٢)

وهناك من يعرف الأمن الغذائي على أنه: قدرة شعب معين، أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب، والنوعية المرغوبة، ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية، أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية، أو سياسية خارجية، وعلى مدار العام.(٣)

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي: على أنه تحفيز قدرات، وفعل منسق، وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي، صناعي، اجتماعي، اقتصادي، في بلد ما، أو في منطقة جغرافية محددة، وبذلك يكون الأمن الغذائي ضمان لتوفير السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة تغذوية تكفل للإنسان بقاؤه حيا، لأداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة.(٤)

أن مفهوم الأمن الغذائي الحديث ينطوي على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم، والنوع، والتوزيع بجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال مقدرة البلد على تأمين كل ما

---

(١) المغازي، محمد , حسن علي خضر، استراتيجية للأمن الغذائي على الصعيد العربي، الندوة الثانية لآفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر والأردن، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لآفاق التعاون العالمي الأردني المصري، (د.ن)، (د.م)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٤٢.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الصعيدي، عبد الله عبد العزيز، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ١٧، العدد ٦٧، (د.ن)، (د.م)، ص ٧٢.

(٤) الحلفار، نهاية، مرجع سابق، ص ٣٨.

مستواهم المعاشي والحيلولة دون تهريم الريف بالإضافة إلى أهميته في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية.[1]

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠١.

مستواهم المعاشي والحيلولة دون تهريم الريف بالإضافة إلى أهميته فـــي زيـــادة الإمـــدادات الغذائية الوطنية.[1]

---

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠١.

## المطلب الثاني: الأبعاد السياسية

أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القـــرار والسياسي للبلدان النامية المستوردة – ومن ضمنها الأردن – [1] فهو يفي حاجاته عن طريـــق الاستيراد الخارجي، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر فـــي عـدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوافر فـــائض تصديـــر القمـــح فـــي الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وإلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، والبـــلاد الثـــلاث الأولى هي البلاد الرئيسة التي تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلـــف بـــلاد العالم. ومع هذا العدد المحدود جداً من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فإنه يمكنـــها أن تتكتـــل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح خصوصاً وأنها تتمتع بتقدم اقتصـــادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها. وبذلك لم تعد مشـــكلة نقـــص الغـــذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية.[2]

ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضـــة للضغـــوط السياسية مما يعرض استقلالها للخطر، ويجعلها غير حرة في اتخاذ القـــرار السياســـي الـــذي يناسبها. فالغذاء منذ قديم الزمان وهو يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشـــعوب والـــدول حتى تذعن، وترضخ لمطالب غيرها. وقد زادت أهمية الغذاء كوسيلة استراتيجية هامة طالمـــا هددت به الولايات المتحـــدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها، ومن الأمثلـــة علـــى ذلك:

أ. وقف إمدادات الغذاء إلى مصر بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، ثـــم عقـــب ذلـــك استخدام الولايات المتحدة سلاح المعونة الأمريكية كمحاولة للتأثير على السياسة

---

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

[2] دكله، محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد، ١٩٨١، ط١، ص ٧.

مستواهم المعاشي والحيلولة دون تهريم الريف بالإضافة إلى أهميته في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية.[1]

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠١.

مستواهم المعاشي والحيلولة دون تهريم الريف بالإضافة إلى أهميته في زيادة الإمدادات الغذائية الوطنية.[1]

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الروبيعي، المرجع السابق، ص ٢٠١.

التي زرعت فعلا. ويعتبر عنصر الماء من العناصر الشحيحة في الأردن، وهناك تنافس قوي بين الزراعة، وبين الإنسان، والصناعة على استخدام الكميات القليلة المتوفرة منه، وليس غريبا أن نرى نتائج شح المياه في تراجع المساحات التي تزرع بعلا، وتراجع إنتاجها أيضا.[٢]

والجدول رقم (٣) يبين الموازنة المائية حتى عام (١٩٩٧) وتمثل الفرق ما بين الاحتياجات المائية والمتوفر منها ويعود ذلك إلى الطلب المتزايد للمياه للأراضي الزراعية للاستعمال المنزلي والصناعي من جهة وشح المصادر المائية من جهة أخرى. وقد قدرت احتياجات القطاع الزراعي على افتراض تطوير كافة الأراضي الممكن ريها في وادي الأردن، والمحافظة على المساحات المروية في المرتفعات على وضعها الحالي. كما قدرت احتياجات القطاع المنزلي على حساب مقنن مائي يحافظ على مستوى لائق للمعيشة في ضوء محدودية المصادر المائية.

### جدول رقم (٣)

### الموازنة المائية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

(مليون متر مكعب)

| | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| موع المصادر المتاحة | ٧١٦ | ٧٥٠ | ٨١٥ | ٧٧٦ | ٧٩٨ | ٨٠٦ | ٨١٩,٥ | ٨٠٤ | ٨٢٤ | ٨٨٩ |
| ه عادمة | ٢٨ | ٣٢ | ٣٧ | ٣٧ | ٥٢ | ٤٨ | ٥١,٥ | ٥٤ | ٥٩ | ٦١ |
| ه سطحية | ٢٧٠ | ٣٠٠ | ٣٦٠ | ٣٢١ | ٣٢٨ | ٣٤٠ | ٣٥٠ | ٣٣٢ | ٣٤٧ | ٤١٠ |
| ه جوفية متجددة | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ |
| ه جوفية غير متجددة | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ | ١٤٣ |
| موع الاحتياجات | ١٠٦٥ | ١٠٦٧ | ١٠٦٨ | ١٠٦٨ | ١٠٩٣ | ١٠٩٣ | ١٠٩٣ | ١١٦٨ | ١١٦٨ | ١١٦٩ |
| اع الزراعي | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٠٠ | ٨٥٠ | ٨٥٠ | ٨٥٠ |
| اع الصناعي | ٤٠ | ٤٢ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٣ | ٤٤ |
| اع المنزلي | ٢٢٥ | ٢٢٥ | ٢٢٥ | ٢٢٥ | ٢٥٠ | ٢٥٠ | ٢٥٠ | ٢٧٥ | ٢٧٥ | ٢٧٥ |
| ز | ٣٤٩ | ٣١٧ | ٢٥٣ | ٢٩٢ | ٢٩٥ | ٢٨٧ | ٢٧٣,٥ | ٣٦٤ | ٣٤٤ | ٢٨٠ |

• المصدر: وزارة المياه، الموازنات المائية، تقارير داخلية سنوية مختلفة.

(٢) قبلان، محمد، أثر إنتاج القمح على الأمن الغذائي الأردني، (د.ن) (د.م)، حزيران ١٩٩٨، ص ١٤.

ورغم محدودية الموارد المائية في الأردن، إلا أن إمكانية استخراج المزيد من المياه الجوفية، وبالتالي زيادة كميات المياه للأغراض المختلفة لا تزال قائمة، إما عن توزيع عدد الآبار والسدود والينابيع والعيون في المملكة.[1] فيوجد في المملكة الأردنية (١٣١٥) بئر ارتوازي معظمها في المفرق، والزرقاء، وعمان، والأغوار الوسطى، ومعان حيث بلغت (٤٠٠)، (٣٠٤)، (٢٠٤)، (١٤٠)، (١٠٠) بئر ارتوازي على التوالي.

وبلغ عدد العيون في المملكة (٥٧٥) عين يتركز معظمها في الطفيلة، ومعان، والكرك، وإربد، حيث يوجد (٣٠٠)، (٧٣) (٧٠)، (٥٨) عين موزعة على هذه المحافظات على التوالي.

وعدد الينابيع في المملكة (١٤١) نبعا، ويوجد منها في محافظة معان (٥٠) نبعا، ومحافظة الكرك (٣٣) نبعا، وجرش (٢٥) نبعا، والعاصمة (١٤) نبعا، وأخرى موزعة على مناطق المملكة.

ولمواجهة الطلب المتزايد على المياه من كافة القطاعات فقد تم تنفيذ عدد من السدود في مختلف مناطق المملكة وتبلغ كميات المياه المخزنة في السدود (١٤٩,١٥) مليون متر مكعب عام ١٩٩٧.[2]

## ومن مشاكل المياه في الأردن ما يلي:[3]

١. تضارب الأرقام والمعلومات عن الوضع المائي والمصادر المائية في الأردن.
٢. محدودية مصادر المياه.
٣. ارتفاع تكاليف تطوير مصادر المياه وتكاليف نقلها.

---

(١) مديرية المعلومات والحاسوب، مصدر السابق، ص ١٢.

(٢) مديرية المعلومات والحاسوب، مصدر السابق، ص ١٢.

(٣) الزعبي، عاكف، موارد الإنتاج الزراعي في الأردن، المتاح والاستعمالات والخصائص ومعوقات الاستخدام، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد،(د.ن)،(د.م)،١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٤٣.
- الشمري، طارق وبشار كلوب، واقع المياه في الأردن والتصورات الأولية للتعاون الإقليمي العربي مائيا، مجلة المهندس الزراعي، العدد ٥٩، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٦، ص ٦٣.

## المطلب الثاني: الأبعاد السياسية

أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقلل من حرية القـــرار والسياسي للبلدان النامية المستوردة – ومن ضمنها الأردن - [1] فهو يفي حاجاته عن طريـــق الاستيراد الخارجي، لاسيما وأن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح يكاد ينحصر فـــي عـدد محدود من الدول التي تسيطر على تجارتها العالمية، إذ يتوافر فـــائض تصديـــر القمـــح فـــي الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وإلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، والبـــلاد الثـــلاث الأولى هي البلاد الرئيسة التي تسيطر على تصدير القدر الأكبر من القمح إلى مختلـــف بـــلاد العالم. ومع هذا العدد المحدود جداً من الدول الكبرى المنتجة للفائض، فإنه يمكنـــها أن تتكتـــل في احتكار قوي يتحكم كما يشاء في صادراته من القمح خصوصاً وأنها تتمتع بتقدم اقتصـــادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية فيما لو مارستها. وبذلك لم تعد مشـــكلة نقـــص الغـــذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل أنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية.[2]

ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية أكثر عرضـــة للضغـــوط السياسية مما يعرض استقلالها للخطر، ويجعلها غير حرة في اتخاذ القـــرار السياســـي الـــذي يناسبها. فالغذاء منذ قديم الزمان وهو يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشـــعوب والـــدول حتى تذعن، وترضخ لمطالب غيرها. وقد زادت أهمية الغذاء كوسيلة استراتيجية هامة طالمـــا هددت به الولايات المتحـــدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها، ومن الأمثلـــة علـــى ذلك:

أ. وقف إمدادات الغذاء إلى مصر بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، ثـــم عقـــب ذلـــك استخدام الولايات المتحدة سلاح المعونة الأمريكية كمحاولة للتأثير على السياسة

---

[1] حميدات، وليد، وعبد الله الرويبعي، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

[2] دكله، محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد، ١٩٨١، ط١، ص ٧.

لفئة المساحة (٥٠-١٠٠)، وحوالي (١٦٧) ضعف متوسط الملكية ذات فئة المساحة (٣٠-٤٠).

## جدول رقم (٤)

## توزيع الحيازات الزراعية في الأردن حسب الفئات لعام ١٩٩٧

| الحيازات الزراعية | العدد | % | المساحة | % | متوسط الحيازة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١-٢ | ٦٦٢٤ | ٩.١٧ | ٧٩١١ | ٠,٢٨ | ١,١٩ |
| ٢-٥ | ١٣٥٨٣ | ١٨،٨ | ٣٩٦٢٤,٣ | ١,٤٢ | ٢,٩١ |
| ٥-١٠ | ١١٠١٢ | ١٥,٢٦ | ٧٢٥٠١,٨ | ٢,٦ | ٦,٥٨ |
| ١٠-٢٠ | ١٤٣١٧ | ١٩,٨٤ | ١٨٥٤٧١,١ | ٦,٦٥ | ١٢,٩٥ |
| ٢٠-٣٠ | ٧٤١٦ | ١٠,٢٧ | ١٦٨٢٥٨,٣ | ٦,٠٣ | ٢٢,٦٨ |
| ٣٠-٤٠ | ٤٢٠٨ | ٥,٨٣ | ١٣٦٨٣٣,١ | ٤,٩١ | ٣٢,٥١ |
| ٤٠-٥٠ | ٢٧٨٧ | ٣,٨٦ | ١١٨٠٠٧,٣ | ٤,٢٣ | ٤٢,٣٤ |
| ٥٠-١٠٠ | ٦٥٣٢ | ٩,٠٥ | ٤١٨٩١٧ | ١٥,٠٣ | ٦٤,١٣ |
| ١٠٠-٢٠٠ | ٣٢٩١ | ٤,٥٦ | ٤١٠٣٢٢,٥ | ١٤,٧٢ | ١٢٤,٦ |
| ٢٠٠-٥٠٠ | ١٧٧٨ | ٢,٤٦ | ٤٨٧٨٧١,٤ | ١٧,٥١ | ٢٧٤,٣ |
| ٥٠٠-١٠٠٠ | ٤٠٩ | ٠,٥٦ | ٢٥٧٣٤٠ | ٩,٢٣ | ٦٢٩,١ |
| ١٠٠٠-٢٠٠٠ | ١٥١ | ٠,٢ | ١٨٨٧٠٧ | ٦,٧٧ | ١٢٤٩,٧ |
| ٢٠٠٠ فأكثر | ٥٤ | ٠,٠٧ | ٢٩٤١٢٥,٨ | ١٠,٥٥ | ٥٤٤٦,٧ |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ١٩٩٧، ص١٩.

إذن فمساوئ توزيع الحيازات الزراعية في الأردن ليست في امتلاك قلة من المالكين لكثرة من الأرض بقدر ما هي تفتت الرقعة الزراعية بين الكثرة الساحقة من محترفي الزراعة، ولا يخفى على أحد ما للملكيات القزمية من عيوب نظرا لأن استغلالها لا يجدي كثيرا من النواحي الاقتصادية.[1] حيث أن تفتت الملكية، وتبعثر الحيازات الزراعية، وتقلصها

(١) صالح، حسن عبد القادر، إنتاج الغذاء في الأردن، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط)، ص ٧٠.

لفئة المساحة (٥٠-١٠٠)، وحوالي (١٦٧) ضعف متوسط الملكية ذات فئة المساحة (٣٠-٤٠).

**جدول رقم (٤)**

**توزيع الحيازات الزراعية في الأردن حسب الفئات لعام ١٩٩٧**

| الحيازات الزراعية | العدد | % | المساحة | % | متوسط الحيازة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١-٢ | ٦٦٢٤ | ٩.١٧ | ٧٩١١ | ٠,٢٨ | ١,١٩ |
| ٢-٥ | ١٣٥٨٣ | ١٨،٨ | ٣٩٦٢٤,٣ | ١,٤٢ | ٢,٩١ |
| ٥-١٠ | ١١٠١٢ | ١٥,٢٦ | ٧٢٥٠١,٨ | ٢,٦ | ٦,٥٨ |
| ١٠-٢٠ | ١٤٣١٧ | ١٩,٨٤ | ١٨٥٤٧١,١ | ٦,٦٥ | ١٢,٩٥ |
| ٢٠-٣٠ | ٧٤١٦ | ١٠,٢٧ | ١٦٨٢٥٨,٣ | ٦,٠٣ | ٢٢,٦٨ |
| ٣٠-٤٠ | ٤٢٠٨ | ٥,٨٣ | ١٣٦٨٣٣,١ | ٤,٩١ | ٣٢,٥١ |
| ٤٠-٥٠ | ٢٧٨٧ | ٣,٨٦ | ١١٨٠٠٧,٣ | ٤,٢٣ | ٤٢,٣٤ |
| ٥٠-١٠٠ | ٦٥٣٢ | ٩,٠٥ | ٤١٨٩١٧ | ١٥,٠٣ | ٦٤,١٣ |
| ١٠٠-٢٠٠ | ٣٢٩١ | ٤,٥٦ | ٤١٠٣٢٢,٥ | ١٤,٧٢ | ١٢٤,٦ |
| ٢٠٠-٥٠٠ | ١٧٧٨ | ٢,٤٦ | ٤٨٧٨٧١,٤ | ١٧,٥١ | ٢٧٤,٣ |
| ٥٠٠-١٠٠٠ | ٤٠٩ | ٠,٥٦ | ٢٥٧٣٤٠ | ٩,٢٣ | ٦٢٩,١ |
| ١٠٠٠-٢٠٠٠ | ١٥١ | ٠,٢ | ١٨٨٧٠٧ | ٦,٧٧ | ١٢٤٩,٧ |
| ٢٠٠٠ فأكثر | ٥٤ | ٠,٠٧ | ٢٩٤١٢٥,٨ | ١٠,٥٥ | ٥٤٤٦,٧ |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ١٩٩٧، ص١٩.

إذن فمساوئ توزيع الحيازات الزراعية في الأردن ليست في امتلاك قلة من المالكين لكثرة من الأرض بقدر ما هي تفتت الرقعة الزراعية بين الكثرة الساحقة من محترفي الزراعة، ولا يخفى على أحد ما للملكيات القزمية من عيوب نظرا لأن استغلالها لا يجدي كثيرا من النواحي الاقتصادية.[1] حيث أن تفتت الملكية، وتبعثر الحيازات الزراعية، وتقلصها

---

(١) صالح، حسن عبد القادر، إنتاج الغذاء في الأردن، (د.ن)، (د.ت)، (د.ط)، ص ٧٠.

وملكية الأرض، وإنشاء التعاونيات، والتوسع في القطاع العام والزراعي، غير أن هذه الإصلاحات لم تؤت ثمارها المرجوة على الوجه الأمثل.[1]

ليس هذا فحسب، بل أن المتتبع لموضوع توزيع الحيازات في الأردن يجد أنه بمرور الزمن تزداد مساحة الحيازات تفتتا، وهذا ما يمكن أن يستدل عليه من مقارنة بعض الحيازات الزراعية طبقا للتعداد الزراعي لعامي ١٩٨٣ و١٩٩٧ لفئات المساحة (٥-٣٠) دونم، كما في الجدول رقم (٦):

**جدول رقم (٥)**

**عدد الحيازات الزراعية وتوزيعها على فئات المساحة لعامي ١٩٨٣، ١٩٩٧**

| فئة المساحة / دونم | عدد الحيازات عام ١٩٨٣ | عدد الحيازات عام ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ٥-١٠ | ٥٤١٥ | ١١٠١٢ |
| ١٠-٢٠ | ٩٦٥٥ | ١٤٣١٧ |
| ٢٠-٣٠ | ٦٦٠٩ | ٧٤١٦ |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٣، ١٩٩٧.

يلاحظ من الجدول رقم (٦) زيادة عدد الحيازات الزراعية لفئة المساحة (٥-١٠) دونمات خلال خمس عشرة سنة ما بين ١٩٨٣ و١٩٩٧ بمقدار (١٠٢)%، وزاد عدد الحيازات لفئة المساحة (١٠-٢٠) دونم خلال نفس الفترة بمقدار (٤٨,٢)%، وهكذا الحال بالنسبة لباقي فئات المساحة الواردة في الجدول.

وهكذا فإنه يمكن القول:

- أن صغار المزارعين في الأردن يشكلون الأغلبية الساحقة في هيكلة الإنتاج بالقطاع الزراعي.
- أن تفتت الملكية إلى قطع صغيرة ما زالت تشكل عقبة أمام تحديث الزراعة إذ قد يصل عدد القطع في كل حيازة إلى اربع أو خمس قطع وربما أكثر.
- وإلى جانب تفتت الملكية، هناك مشكلة أخرى، وهي أن قطع الأراضي ليست مفتتة فحسب، بل أنها أيضا غير منتظمة الشكل مما يعرقل استخدام الطرق السليمة في إدارة مثل هذه الأراضي.

---

[1] أبو شيخة، عيسى، المرجع السابق، ص ٢٣.

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساسا للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعيا على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

### جدول رقم (٦)

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| | إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| ٨٨ | ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| ٨٩ | ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| ٩٠ | ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| ٩١ | ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠،٢١ |
| ٩٢ | ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| ٩٣ | ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠,١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| ٩٤ | ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| ٩٥ | ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| ٩٦ | ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| ٩٧ | ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

وملكية الأرض، وإنشاء التعاونيات، والتوسع في القطاع العام والزراعي، غير أن هذه الإصلاحات لم تؤت ثمارها المرجوة على الوجه الأمثل.[1]

ليس هذا فحسب، بل أن المتتبع لموضوع توزيع الحيازات في الأردن يجد أنه بمرور الزمن تزداد مساحة الحيازات تفتتا، وهذا ما يمكن أن يستدل عليه من مقارنة بعض الحيازات الزراعية طبقا للتعداد الزراعي لعامي ١٩٨٣ و١٩٩٧ لفئات المساحة (٥-٣٠) دونم، كما في الجدول رقم (٦):

## جدول رقم (٥)

### عدد الحيازات الزراعية وتوزيعها على فئات المساحة لعامي ١٩٨٣، ١٩٩٧

| فئة المساحة / دونم | عدد الحيازات عام ١٩٨٣ | عدد الحيازات عام ١٩٩٧ |
|---|---|---|
| ٥-١٠ | ٥٤١٥ | ١١٠١٢ |
| ١٠-٢٠ | ٩٦٥٥ | ١٤٣١٧ |
| ٢٠-٣٠ | ٦٦٠٩ | ٧٤١٦ |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٣، ١٩٩٧.

يلاحظ من الجدول رقم (٦) زيادة عدد الحيازات الزراعية لفئة المساحة (٥-١٠) دونمات خلال خمس عشرة سنة ما بين ١٩٨٣ و١٩٩٧ بمقدار (١٠٢)%، وزاد عدد الحيازات لفئة المساحة (١٠-٢٠) دونم خلال نفس الفترة بمقدار (٤٨,٢)%، وهكذا الحال بالنسبة لباقي فئات المساحة الواردة في الجدول.

وهكذا فإنه يمكن القول:

- أن صغار المزارعين في الأردن يشكلون الأغلبية الساحقة في هيكلة الإنتاج بالقطاع الزراعي.
- أن تفتت الملكية إلى قطع صغيرة ما زالت تشكل عقبة أمام تحديث الزراعة إذ قد يصل عدد القطع في كل حيازة إلى اربع أو خمس قطع وربما أكثر.
- وإلى جانب تفتت الملكية، هناك مشكلة أخرى، وهي أن قطع الأراضي ليست مفتتة فحسب، بل أنها أيضا غير منتظمة الشكل مما يعرقل استخدام الطرق السليمة في إدارة مثل هذه الأراضي.

---

[1] أبو شيخة، عيسى، المرجع السابق، ص ٢٣.

## جدول رقم (٧)

## توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن

## خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧)

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | تجارة عامة | الإنشاءات | خدمات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٤٧,١ | ٣٣,٣ | ١٨٨,٢ | ٤٠٢,٥ | ٣٧٤,٥ | ٥٢ |
| ١٩٨٩ | ٤٧,٤ | ١٩,٣ | ٢١٩,٧ | ٣٩١,٥ | ٣٩٩,١ | ٤٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٥٣,٧ | ١٢,٣ | ٢٢٤,٦ | ٤٠٧.٨ | ٤٢٢,٧ | ٤٥,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٩,٨ | ٥,٢ | ٢٤٥,٣ | ٤٦٥,٩ | ٤٣٦,٢ | ٦٥,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٤,٤ | ٢٠ | ٢٦٥,٨ | ٥٢٥,١ | ٤٦٣,٢ | ٥٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٥,٤ | ٥٦,٢ | ٣٢٩,٦ | ٦٣١,٨ | ٤٥٨,١ | ٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٥,٥ | ٥١,٧ | ٤١٩,٩ | ٧٩٨,٦ | ٦٨٧ | ١٩٨,٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٥,٧ | ٥٣,٥ | ٤٩٤,٨ | ٩٧٠,٤ | ٧٥٧,٤ | ١٩٥,٦ |
| ١٩٩٦ | ٧٩,٥ | ١٠٤,٧ | ٥٠٥,٩ | ١٠٣٥,٧ | ٧٧٧,٨ | ٢٠٠,٣ |
| ١٩٩٧ | ٩٣,٣ | ٨٦,٨ | ٥٠٣,٩ | ١٠٦٤,٥ | ٧٧٥,٢ | ٢١٧,٧ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية كأول أول ١٩٩٧.

وعند مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مع تلك الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أن هناك تحيزا نحو بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات على حساب قطاع الزراعة. إذ تفيد الإحصائيات المتاحة أن حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الزراعي ضئيلة بالمقارنة مع تلك الممنوحة لبقية القطاعات. حيث لم يتعد رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع (٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي (١٨٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥)% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة في نهاية ذلك العام. كما شكل نصيب قطاع التجارة

العامة والإنشاءات ما نسبته (٢٤,٦)%، (٢٢,٩)% من إجمالي رصيد التسـهيلات الممنوحـة في نهاية ذلك العام وعلى التوالي.

أما في العام ١٩٩٧ فقد شكلت الأهمية النسبية القطـاع الزراعـي مـن التسـهيلات الائتمانية تدنيا ملموسا بالمقارنة مع تلك المتحققة في نهاية ١٩٨٨ إذ بلغت نحو (٢,٣٤)% من إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل (٢,٨٨)% عام ١٩٨٨ وهذا يعني استمرار تدنـي نصيـب القطاع الزراعي من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية، ورغم ذلك فـإن الحاجـة الفعليـة والمتزايدة تدعو إلى توجيه المزيد من التسهيلات الائتمانية نحو قطاع الزراعة الـذي يعيـش عليه قطاع عريض من المواطنين في الأردن.

# المبحث الثاني: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

لتحديد أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني لابد من دراسة وتحليـل ثلاثـة جوانب أساسية هي: مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته فـي العمالـة ومساهمته في التجارة الخارجية.

## المطلب الأول: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

### جدول رقم (٨)

**مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ١٩٨٨-١٩٩٧**

| نة | الناتج المحلي الإجمالي بالمليون | الناتج الزراعي بالمليون | نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي | معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي | معدل النمو في الناتج الزراعي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩ | ٣٠٥٣,٢ | ١٨١,٢٦ | %٥,٩٣٦ | | |
| ١٩ | ٢٦٤٢,٦ | ١٥٥,٦٧ | %٥,٨٩٠ | ١٣,٤٤٨- | ١٤,١١٧- |
| ١٩ | ٢٦٦٨,٣ | ١٨٧,٨ | %٧,٠٣٨ | ٠,٩٧٢ | ٢٠,٦٣٩+ |
| ١٩ | ٢٧١٧ | ٢٠٣,١٩ | %٧,٤٧٨ | ١,٨٢٥ | ٨,١٩٤+ |
| ١٩ | ٣١٥٣,٧ | ٢٢٢,٨٣ | %٧,٠٦٥ | ١٦,٠٧٢ | ٩,٦٦٥+ |
| ١٩ | ٣٣٣٠,١ | ١٦٩,٢٦ | %٥,٠٨٢ | ٥,٥٩٣ | ٢٤,٠٤٠- |
| ١٩ | ٣٦٠١,٤ | ١٦٨,٩٨ | %٤,٦٩٢ | ٨,١٤٦ | ٠,١٦٥- |
| ١٩ | ٣٨٥١,٣ | ١٧٦,٤٢ | %٤,٥٨٠ | ٦,٩٣٨ | ٤,٤٠٢+ |
| ١٩٩ | ٤٠١٩,٧ | ١٦٠,٧ | %٣,٩٩٧ | ٤,٣٧٢ | ٨,٩١٠- |
| ١٩٩ | ٤٢٢٦,٢ | ١٤٧,٥ | %٣,٤٩٠ | ٥,١٣٧ | ٨,٢١٤- |

المصدر: البنك المركزي الأردني، العدد الخاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، إعداد مختلفة.

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساساً للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعياً على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

### جدول رقم (٦)

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| | إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| 88 | ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| 89 | ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| 90 | ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| 91 | ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠،٢١ |
| 92 | ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| 93 | ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠,١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| 94 | ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| 95 | ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| 96 | ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| 97 | ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

• التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساساً للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعياً على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

### جدول رقم (٦)

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠,٢١ |
| ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠,١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

• التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

## جدول رقم (٧)

## توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن

## خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧)

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | تجارة عامة | الإنشاءات | خدمات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٤٧,١ | ٣٣,٣ | ١٨٨,٢ | ٤٠٢,٥ | ٣٧٤,٥ | ٥٢ |
| ١٩٨٩ | ٤٧,٤ | ١٩,٣ | ٢١٩,٧ | ٣٩١,٥ | ٣٩٩,١ | ٤٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٥٣,٧ | ١٢,٣ | ٢٢٤,٦ | ٤٠٧.٨ | ٤٢٢,٧ | ٤٥,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٩,٨ | ٥,٢ | ٢٤٥,٣ | ٤٦٥,٩ | ٤٣٦,٢ | ٦٥,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٤,٤ | ٢٠ | ٢٦٥,٨ | ٥٢٥,١ | ٤٦٣,٢ | ٥٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٥,٤ | ٥٦,٢ | ٣٢٩,٦ | ٦٣١,٨ | ٤٥٨,١ | ٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٥,٥ | ٥١,٧ | ٤١٩,٩ | ٧٩٨,٦ | ٦٨٧ | ١٩٨,٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٥,٧ | ٥٣,٥ | ٤٩٤,٨ | ٩٧٠,٤ | ٧٥٧,٤ | ١٩٥,٦ |
| ١٩٩٦ | ٧٩,٥ | ١٠٤,٧ | ٥٠٥,٩ | ١٠٣٥,٧ | ٧٧٧,٨ | ٢٠٠,٣ |
| ١٩٩٧ | ٩٣,٣ | ٨٦,٨ | ٥٠٣,٩ | ١٠٦٤,٥ | ٧٧٥,٢ | ٢١٧,٧ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية كأول أول ١٩٩٧.

وعند مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مع تلك الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أن هناك تحيزا نحو بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات على حساب قطاع الزراعة. إذ تفيد الإحصائيات المتاحة أن حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الزراعي ضئيلة بالمقارنة مع تلك الممنوحة لبقية القطاعات. حيث لم يتعد رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع (٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي (١٨٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥)% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة في نهاية ذلك العام. كما شكل نصيب قطاع التجارة

## جدول رقم (٧)

## توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن

## خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧)

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | تجارة عامة | الإنشاءات | خدمات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٤٧,١ | ٣٣,٣ | ١٨٨,٢ | ٤٠٢,٥ | ٣٧٤,٥ | ٥٢ |
| ١٩٨٩ | ٤٧,٤ | ١٩,٣ | ٢١٩,٧ | ٣٩١,٥ | ٣٩٩,١ | ٤٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٥٣,٧ | ١٢,٣ | ٢٢٤,٦ | ٤٠٧.٨ | ٤٢٢,٧ | ٤٥,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٩,٨ | ٥,٢ | ٢٤٥,٣ | ٤٦٥,٩ | ٤٣٦,٢ | ٦٥,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٤,٤ | ٢٠ | ٢٦٥,٨ | ٥٢٥,١ | ٤٦٣,٢ | ٥٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٥,٤ | ٥٦,٢ | ٣٢٩,٦ | ٦٣١,٨ | ٤٥٨,١ | ٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٥,٥ | ٥١,٧ | ٤١٩,٩ | ٧٩٨,٦ | ٦٨٧ | ١٩٨,٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٥,٧ | ٥٣,٥ | ٤٩٤,٨ | ٩٧٠,٤ | ٧٥٧,٤ | ١٩٥,٦ |
| ١٩٩٦ | ٧٩,٥ | ١٠٤,٧ | ٥٠٥,٩ | ١٠٣٥,٧ | ٧٧٧,٨ | ٢٠٠,٣ |
| ١٩٩٧ | ٩٣,٣ | ٨٦,٨ | ٥٠٣,٩ | ١٠٦٤,٥ | ٧٧٥,٢ | ٢١٧,٧ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية كأول أول ١٩٩٧.

وعند مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مع تلك الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أن هناك تحيزا نحو بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات على حساب قطاع الزراعة. إذ تفيد الإحصائيات المتاحة أن حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الزراعي ضئيلة بالمقارنة مع تلك الممنوحة لبقية القطاعات. حيث لم يتعد رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع (٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي (١٨٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥)% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة في نهاية ذلك العام. كما شكل نصيب قطاع التجارة

يتبين من الجدول رقم (١٠) تفاقم العجز في الميزان التجاري،فقد ارتفع من نحو (-٦٩٧,٦٨١)مليون دينار عام ١٩٨٨ الى(-١.٨٤٠,٩٢١)مليون دينار عـام ١٩٩٧, ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستوى الدخل، والدعم الذي تقدمـه الحكومة للسلع الزراعية المستوردة لبيعها للمواطنين باسعار منخفضة.

تلعب التجارة الخارجية في أي مجتمع دورا بالغ الأهمية سـواء مـن حيـث تنشـيط الاقتصاد القومي من ناحية، أو من حيث تثبيط هذا الاقتصاد من ناحية أخـرى. فالصـادرات الوطنية تلعب دور جذب للعملات الصعبة النادرة التي يمكن عن طريقـها معالجـة اختـلال موازين المدفوعات القومية، وتلبية احتياجات التنمية من المسـتوردات الخارجيـة وخاصـة الراسمالية منها. أما المستوردات الوطنية، فتلعب دور تسريب لهذه العملات، وزيادة مظـاهر الاختلال في موازين المدفوعات إذا لم تكن لغايات تزويد الاقتصاد القومي بالوسائل الراسمالية لبناء ودعم العملية التنموية. وعلاوة على ذلك، فهناك من العلاقات المتداخلة بيـن الاقتصـاد القومي في مجموعه وتجارته الخارجية ما يبرر إعطاء أهميـة خاصـة للتجـارة الخارجيـة ودورها في التنمية الاقتصادية.

وبإلقاء نظرة على البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) والتي تبين مساهمة القطـاع الزراعي في التجارة الخارجية الأردنية خلال الفـترة ١٩٨٨-١٩٩٧ يتضـح ملـها العجـز المزمن في الميزان التجاري وعلى طول الفترة الزمنية المدروسة. كمـا يتضـح لنـا القيمـة المتزايدة للسلع المستوردة، والتي ازدادت من نحو (١٠٢٢٤٦٩) ألف دينار في عـام ١٩٨٨ إلى نحو (٢٤٥٣٦٢٥) ألف دينار عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (٢٩٠٨٠٨٥) الف دينار في عـام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق بالمستوردات الغذائية كما في الجدول (١١) على وجه الخصوص فقـد بلغت (١٧٢٩٠٩) ألف دينار، (٤٣٥١٤٦) ألف دينار، (٥٣٩٥٢١) الف دينار لنفس الأعـوام على التوالي. ويستنتج من هذه البيانات العجز في الناتج المحلي من قطاع الزراعة عن تلبيـة الحاجات الاستهلاكية في المملكة. أما الصادرات الوطنية فقد بلغت (٣٢٤٧٨٨) الف دينار فـي عام ١٩٨٨، ارتفعت إلى نحو (٦٩١٢٨٢) ألف دينار عام ١٩٩٣، ثم إلى نحـو (١٠٦٧١٦٤) ألف دينار في عام ١٩٩٧. أما عن تطور الصادرات الغذائية ونسبتها من الصادرات الوطنيـة نلاحظ أن قيمتها وصلت (٣٠,٠١٠) مليون دينار بنسبة (٩,٢٣)% من الصـادرات الوطنيـة عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها لتصل إلى (٩٩,٥) مليون دينار بنسبة (٩،٩)% مـن الصـادرات

الوطنية عام ١٩٩٥، وواصلت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعها حتى وصلت إلى نحو (١٨١,٣٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (١٦,٩)% من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١١) نلاحظ أيضا ما يلي:

**أولاً:** أن الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ارتفعت من

(٩,٢٣)% في عام ١٩٨٨ إلى أن وصلت إلى نحو (١٦,٩٩)% عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** أن الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية إلى المستوردات الكلية بلغت (١٦,٩١)% في عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى (١٧,٧٣)% عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (١٨,٥٥)% عام ١٩٩٧.

**ثالثاً:** أن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي بلغت (٢٢,٧)% في عام ١٩٨٨، انخفضت إلى أن وصلت (٢٠,٧)% في عام ١٩٩٧. ومع هذا التراجع المتذبذب في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أنها تبقى عالية، وهذا يدلل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الزراعية، وقد يذهب البعض إلى ترجمته على أنه ثغرة في الأمن الغذائي والوطني بشكل عام.

مما تقدم يبدو واضحا تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد المتمثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يعد يساهم إلا بـ(٥,٤١)% في عام ١٩٩٧, وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٦)% في عام ١٩٩٧. وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي، كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الأخرى. وهو تراجع ناجم عن المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (المتمثل في تدني نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعا حيويا وفعالا إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها.

## جدول رقم (٧)

## توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن

## خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧)

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | تجارة عامة | الإنشاءات | خدمات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٤٧,١ | ٣٣,٣ | ١٨٨,٢ | ٤٠٢,٥ | ٣٧٤,٥ | ٥٢ |
| ١٩٨٩ | ٤٧,٤ | ١٩,٣ | ٢١٩,٧ | ٣٩١,٥ | ٣٩٩,١ | ٤٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٥٣,٧ | ١٢,٣ | ٢٢٤,٦ | ٤٠٧.٨ | ٤٢٢,٧ | ٤٥,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٩,٨ | ٥,٢ | ٢٤٥,٣ | ٤٦٥,٩ | ٤٣٦,٢ | ٦٥,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٤,٤ | ٢٠ | ٢٦٥,٨ | ٥٢٥,١ | ٤٦٣,٢ | ٥٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٥,٤ | ٥٦,٢ | ٣٢٩,٦ | ٦٣١,٨ | ٤٥٨,١ | ٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٥,٥ | ٥١,٧ | ٤١٩,٩ | ٧٩٨,٦ | ٦٨٧ | ١٩٨,٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٥,٧ | ٥٣,٥ | ٤٩٤,٨ | ٩٧٠,٤ | ٧٥٧,٤ | ١٩٥,٦ |
| ١٩٩٦ | ٧٩,٥ | ١٠٤,٧ | ٥٠٥,٩ | ١٠٣٥,٧ | ٧٧٧,٨ | ٢٠٠,٣ |
| ١٩٩٧ | ٩٣,٣ | ٨٦,٨ | ٥٠٣,٩ | ١٠٦٤,٥ | ٧٧٥,٢ | ٢١٧,٧ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية كأول أول ١٩٩٧.

وعند مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مع تلك الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أن هناك تحيزا نحو بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات على حساب قطاع الزراعة. إذ تفيد الإحصائيات المتاحة أن حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الزراعي ضئيلة بالمقارنة مع تلك الممنوحة لبقية القطاعات. حيث لم يتعد رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع (٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي (١٨٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥)% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة في نهاية ذلك العام. كما شكل نصيب قطاع التجارة

الوطنية عام ١٩٩٥، وواصلت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعها حتى وصلت إلى نحو (١٨١,٣٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (١٦,٩)% من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١١) نلاحظ أيضا ما يلي:

**أولاً:** أن الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ارتفعت من (٩,٢٣)% في عام ١٩٨٨ إلى أن وصلت إلى نحو (١٦,٩٩)% عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** أن الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية إلى المستوردات الكلية بلغت (١٦,٩١)% في عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى (١٧,٧٣)% عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (١٨,٥٥)% عام ١٩٩٧.

**ثالثاً:** أن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي بلغت (٢٢,٧)% في عام ١٩٨٨، انخفضت إلى أن وصلت (٢٠,٧)% في عام ١٩٩٧. ومع هذا التراجع المتذبذب في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أنها تبقى عالية، وهذا يدلل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الزراعية، وقد يذهب البعض إلى ترجمته على أنه ثغرة في الأمن الغذائي والوطني بشكل عام.

مما تقدم يبدو واضحا تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد المتمثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يعد يساهم إلا بـ(٥,٤١)% في عام ١٩٩٧, وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٦)% في عام ١٩٩٧. وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي، كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الأخرى. وهو تراجع ناجم عن المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (المتمثل في تدني نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعا حيويا وفعالا إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها.

## جدول رقم (١٢)

## تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | عدد السكان (ألف نسمة) | مساحة الأراضي المزروعة بالقمح (ألف هكتار) | كمية الإنتاج من القمح (ألف طن) | الإنتاجية (كغم/هكتار) | متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي (كغم) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٣٠٢٧ | ٧٠ | ٧٩ | ١١٢٨ | ٢٦,٠٩ |
| ١٩٨٩ | ٣١٤٤ | ٩٠ | ٨٦ | ٩٥٥ | ٢٧,٣٥ |
| ١٩٩٠ | ٣٤٦٨ | ٩٠ | ٦٠ | ٦٦٦ | ١٧,٣ |
| ١٩٩١ | ٣٧٠١ | ٥١ | ٦٢ | ١٢١٥ | ١٦,٧٥ |
| ١٩٩٢ | ٣٨٤٤ | ٥١ | ٧٥ | ١٤٧٠ | ١٩،٥١ |
| ١٩٩٣ | ٣٩٩٣ | ٥٠ | ٥٣ | ١٠٦٠ | ١٣,٢٧ |
| ١٩٩٤ | ٤١٣٩,٤ | ٣٠ | ٤٧ | ١٥٦٦ | ١١,٣٥ |
| ١٩٩٥ | ٤٢٩١ | ٤١ | ٨٣ | ٢٠٢٤ | ١٩,٣٤ |
| ١٩٩٦ | ٤٤٤٤ | ٤٨ | ٥١ | ١٠٦٢ | ١١,٤٧ |
| ١٩٩٧ | ٤٦٠٠ | ٥٠ | ٥٤ | ١٠٨٠ | ١١,٧٣ |

المصدر: FAO Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

ومن الجدول رقم (١٢) نرى أيضا ما يلي:

١. تزايد السكان المستمر، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على السلع الغذائية -القمح-.

٢. تراجع مساحة القمح من نحو (٧٠) ألف هكتار عام ١٩٨٨ إلى نحو (٥٠) ألف هكتار عام ١٩٩٧.

٣. نستطيع أن نتبين مدى انخفاض الإنتاجية في الأردن من خلال عقد مقارنة بين إنتاجية الهكتار الواحد المزروع قمحا في الأردن مع إنتاجية المناطق الأخرى من العالم. ففي عام ١٩٩٧ بلغ معدل إنتاجية الهكتار الواحد المزروع قمحا في

## جدول رقم (٧)

## توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في الأردن

## خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧)

| السنوات | الزراعة | التعدين | الصناعة | تجارة عامة | الإنشاءات | خدمات النقل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٤٧,١ | ٣٣,٣ | ١٨٨,٢ | ٤٠٢,٥ | ٣٧٤,٥ | ٥٢ |
| ١٩٨٩ | ٤٧,٤ | ١٩,٣ | ٢١٩,٧ | ٣٩١,٥ | ٣٩٩,١ | ٤٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٥٣,٧ | ١٢,٣ | ٢٢٤,٦ | ٤٠٧.٨ | ٤٢٢,٧ | ٤٥,٥ |
| ١٩٩١ | ٤٩,٨ | ٥,٢ | ٢٤٥,٣ | ٤٦٥,٩ | ٤٣٦,٢ | ٦٥,٥ |
| ١٩٩٢ | ٥٤,٤ | ٢٠ | ٢٦٥,٨ | ٥٢٥,١ | ٤٦٣,٢ | ٥٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٥,٤ | ٥٦,٢ | ٣٢٩,٦ | ٦٣١,٨ | ٤٥٨,١ | ٦٥ |
| ١٩٩٤ | ٧٥,٥ | ٥١,٧ | ٤١٩,٩ | ٧٩٨,٦ | ٦٨٧ | ١٩٨,٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٥,٧ | ٥٣,٥ | ٤٩٤,٨ | ٩٧٠,٤ | ٧٥٧,٤ | ١٩٥,٦ |
| ١٩٩٦ | ٧٩,٥ | ١٠٤,٧ | ٥٠٥,٩ | ١٠٣٥,٧ | ٧٧٧,٨ | ٢٠٠,٣ |
| ١٩٩٧ | ٩٣,٣ | ٨٦,٨ | ٥٠٣,٩ | ١٠٦٤,٥ | ٧٧٥,٢ | ٢١٧,٧ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية كأول أول ١٩٩٧.

وعند مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مع تلك الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أن هناك تحيزا نحو بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة العامة والإنشاءات على حساب قطاع الزراعة. إذ تفيد الإحصائيات المتاحة أن حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الزراعي ضئيلة بالمقارنة مع تلك الممنوحة لبقية القطاعات. حيث لم يتعد رصيد التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع (٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي (١٨٨,٢) مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥)% من إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة في نهاية ذلك العام. كما شكل نصيب قطاع التجارة

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساسا للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعيا على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

### جدول رقم (٦)

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| | إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| 88 | ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| 89 | ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| 90 | ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| 91 | ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠،٢١ |
| 92 | ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| 93 | ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠،١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| 94 | ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| 95 | ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| 96 | ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| 97 | ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طن عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعامي المقارنة، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

الوطنية عام ١٩٩٥، وواصلت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعها حتى وصلت إلى نحو (١٨١,٣٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (١٦,٩)% من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١١) نلاحظ أيضا ما يلي:

**أولاً:** أن الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ارتفعت من

(٩,٢٣)% في عام ١٩٨٨ إلى أن وصلت إلى نحو (١٦,٩٩)% عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** أن الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية إلى المستوردات الكلية بلغت

(١٦,٩١)% في عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى (١٧,٧٣)% عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (١٨,٥٥)% عام ١٩٩٧.

**ثالثاً:** أن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في

الميزان التجاري الكلي بلغت (٢٢,٧)% في عام ١٩٨٨، انخفضت إلى أن وصلت (٢٠,٧)% في عام ١٩٩٧. ومع هذا التراجع المتذبذب في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أنها تبقى عالية، وهذا يدلل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الزراعية، وقد يذهب البعض إلى ترجمته على أنه ثغرة في الأمن الغذائي والوطني بشكل عام.

مما تقدم يبدو واضحا تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد المتمثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يعد يساهم إلا بـ(٥,٤١)% في عام ١٩٩٧, وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٦)% في عام ١٩٩٧. وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي، كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الأخرى. وهو تراجع ناجم عن المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (المتمثل في تدني نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعا حيويا وفعالا إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها.

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساساً للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعياً على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

**جدول رقم (٦)**

**التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧**

"مليون دينار"

| إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠،٢١ |
| ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠,١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

إذن بسيادة الحيازات الصغيرة تسود زراعة الكفاف، وليس زراعة الكفاءة، كما تستهدف إدارة الحيازات الصغيرة إشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الإنتاج للسوق لتحقيق أقصى ربح، ويترتب على عدم الإنتاج أساسا للسوق الابتعاد عن التخصص، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لأن الإنتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعيا على الأكثر وبالتالي تسود الزراعة الخفيفة.

## المطلب الرابع: الوضع التمويلي

لا يزال القطاع الزراعي في الأردن يعاني من نقص التمويل الكافي لإدارة عجلة الإنتاج الزراعي بكفاءة عالية، ويظهر الجدول التالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

### جدول رقم (٦)

### التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي | البنوك التجارية | | مؤسسات الإقراض الزراعي | | المنظمة التعاونية الأردنيا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% | القروض | النسبة% |
| ٩١,١٩ | ٤٧,١ | ٥١,٧٦ | ٣٢,٤ | ٣٥,٥٣ | ١١,٥٩ | ١٢,٧ |
| ٩١,٧ | ٤٧,٤ | ٥١,٦٩ | ٣٣,٨ | ٣٦,٨٥ | ١٠,٥ | ١١,٤٥ |
| ١٠٠,١ | ٥٣,٧ | ٥٣,٦٤ | ٣٦,٦ | ٣٦,٥٦ | ٩,٨ | ٩,٧٩ |
| ١٠١,٨ | ٤٩,٨ | ٤٨,٩١ | ٤١,٦ | ٤٠,٨٦ | ١٠,٤ | ١٠،٢١ |
| ١٢١,٥ | ٥٤,٤ | ٤٤,٧٧ | ٥٦,٦ | ٤٦,٥٨ | ١٠,٥ | ٨,٦٤ |
| ١٤١,٥ | ٦٥,٤ | ٤٦,٢١ | ٧١ | ٥٠,١٧ | ٩,٨ | ٦,٩٢ |
| ١٥٥,١ | ٧٥,٥ | ٤٨,٦٧ | ٧٤ | ٤٧.٧١ | ٥,٦ | ٣,٦١ |
| ١٥٥,٩ | ٧٥,٧ | ٤٨,٥٥ | ٧٧,١ | ٤٩,٤٥ | ٣,١ | ١,٩٨ |
| ١٦٤,٤ | ٧٩,٥ | ٤٨,٣٥ | ٨٤,٩ | ٥١,٦٤ | *غير متوفرة | ٠ |
| ١٨١,٣ | ٩٣,٣ | ٥١,٤٦ | ٨٨ | ٤٨,٥٣ | *غير متوفرة | ٠ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، حزيران ١٩٩٨.

- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي من المنظمة التعاونية الأردنية غيرمتوفرة من ١٩٩٦/١/١

الهكتار الواحد في الأردن والمزروع شعيرا نحو (٨٦٠) كغم / هكتار، في حين كان معدل الإنتاجية العالمية لنفس الفترة (٢٣٦٣) كغم / هكتار. وآسيا (١٥٥٨) كغم / هكتار، وأوروبا (٢٨٧٢) كغم / هكتار، وأمريكا الجنوبية (١٨١١) كغم / هكتار، وعليه فإن إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالشعير في الأردن في عام ١٩٩٧ تكون قد بلغت ما نسبته (٣٦,٣)% من الإنتاجية العالمية، وحوالي (٥٥,٢)% من مستواها في آسيا، و(٢٩,٩)%، و(٤٧,٥)% من مستواها في كل من أوروبا، وأمريكا الجنوبية على التوالي.[١]

ويزرع الشعير في الأردن لاستخدام بذوره كمادة علفيه مركزه، إضافة إلى استخدام القش والاتبان كعليقة مالئه للحيوانات. ويعتبر الشعير من المحاصيل الهامة في الأردن؛ لأن مساحة المناطق الموصى بزراعته فيها تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الموصى بها لتغطية الطلب المتزايد في قطاع الثروة الحيوانية للتقليل من فاتورة الاستيراد من منتوجات هذا القطاع. وتتذبذب كميات الإنتاج من هذه المادة في الأردن من سنة لأخرى؛ بسبب اعتماد زراعته على مياه الأمطار من حيث الكميات الساقطة وتوزيعها خلال فصل النمو، إضافة إلى مدى حسن اختيار الموقع المناسب، ومدى تطبيق التقنيات الحديثة الموصى بها لزراعة محصول الشعير.[٢]

ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الشعير قد بلغت حوالي (٤١٣) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٧٥,٥) ألف طن، ومعدل الاكتفاء الذاتي (١١,٨)%.

---

(1) FAo Production Yearbook, Vol: 51, P. 69, 1990-1998.

(٢) حسين صالح، المصدر السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

الهكتار الواحد في الأردن والمزروع شعيرا نحو (٨٦٠) كغم / هكتار، في حين كان معدل الإنتاجية العالمية لنفس الفترة (٢٣٦٣) كغم / هكتار. وآسيا (١٥٥٨) كغم / هكتار، وأوروبا (٢٨٧٢) كغم / هكتار، وأمريكا الجنوبية (١٨١١) كغم / هكتار، وعليه فإن إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالشعير في الأردن في عام ١٩٩٧ تكون قد بلغت ما نسبته (٣٦,٣)% من الإنتاجية العالمية، وحوالي (٥٥,٢)% من مستواها في آسيا، و(٢٩,٩)%، و(٤٧,٥)% من مستواها في كل من أوروبا، وأمريكا الجنوبية على التوالي.[١]

ويزرع الشعير في الأردن لاستخدام بذوره كمادة علفيه مركزه، إضافة إلى استخدام القش والاتبان كعليقة مالئه للحيوانات. ويعتبر الشعير من المحاصيل الهامة في الأردن؛ لأن مساحة المناطق الموصى بزراعته فيها تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الموصى بها لتغطية الطلب المتزايد في قطاع الثروة الحيوانية للتقليل من فاتورة الاستيراد من منتوجات هذا القطاع. وتتذبذب كميات الإنتاج من هذه المادة في الأردن من سنة لأخرى؛ بسبب اعتماد زراعته على مياه الأمطار من حيث الكميات الساقطة وتوزيعها خلال فصل النمو، إضافة إلى مدى حسن اختيار الموقع المناسب، ومدى تطبيق التقنيات الحديثة الموصى بها لزراعة محصول الشعير.[٢]

ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الشعير قد بلغت حوالي (٤١٣) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٧٥,٥) ألف طن، ومعدل الاكتفاء الذاتي (١١,٨)%.

---

(1) FAo Production Yearbook, Vol: 51, P. 69, 1990-1998.

(٢) حسين صالح، المصدر السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طن عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعامي المقارنة، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.(١)

## أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

الوطنية عام ١٩٩٥، وواصلت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعها حتى وصلت إلى نحو (١٨١,٣٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (١٦,٩)% من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١١) نلاحظ أيضا ما يلي:

**أولاً:** أن الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ارتفعت من (٩,٢٣)% في عام ١٩٨٨ إلى أن وصلت إلى نحو (١٦,٩٩)% عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** أن الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية إلى المستوردات الكلية بلغت (١٦,٩١)% في عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى (١٧,٧٣)% عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (١٨,٥٥)% عام ١٩٩٧.

**ثالثاً:** أن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي بلغت (٢٢,٧)% في عام ١٩٨٨، انخفضت إلى أن وصلت (٢٠,٧)% في عام ١٩٩٧. ومع هذا التراجع المتذبذب في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أنها تبقى عالية، وهذا يدلل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الزراعية، وقد يذهب البعض إلى ترجمته على أنه ثغرة في الأمن الغذائي والوطني بشكل عام.

مما تقدم يبدو واضحا تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد المتمثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يعد يساهم إلا بـ(٥,٤١)% في عام ١٩٩٧، وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٦)% في عام ١٩٩٧. وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي، كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الأخرى. وهو تراجع ناجم عن المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (المتمثل في تدني نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعا حيويا وفعالا إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.(١)

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

الهكتار الواحد في الأردن والمزروع شعيرا نحو (٨٦٠) كغم / هكتار، في حين كان معدل الإنتاجية العالمية لنفس الفترة (٢٣٦٣) كغم / هكتار. وآسيا (١٥٥٨) كغم / هكتار، وأوروبا (٢٨٧٢) كغم / هكتار، وأمريكا الجنوبية (١٨١١) كغم / هكتار، وعليه فإن إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالشعير في الأردن في عام ١٩٩٧ تكون قد بلغت ما نسبته (٣٦,٣)% من الإنتاجية العالمية، وحوالي (٥٥,٢)% من مستواها في آسيا، و(٢٩,٩)%، و(٤٧,٥)% من مستواها في كل من أوروبا، وأمريكا الجنوبية على التوالي.[1]

ويزرع الشعير في الأردن لاستخدام بذوره كمادة علفيه مركزه، إضافة إلى استخدام القش والاتبان كعليقة مالئه للحيوانات. ويعتبر الشعير من المحاصيل الهامة في الأردن؛ لأن مساحة المناطق الموصى بزراعته فيها تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الموصى بها لتغطية الطلب المتزايد في قطاع الثروة الحيوانية للتقليل من فاتورة الاستيراد من منتوجات هذا القطاع. وتتذبذب كميات الإنتاج من هذه المادة في الأردن من سنة لأخرى؛ بسبب اعتماد زراعته على مياه الأمطار من حيث الكميات الساقطة وتوزيعها خلال فصل النمو، إضافة إلى مدى حسن اختيار الموقع المناسب، ومدى تطبيق التقنيات الحديثة الموصى بها لزراعة محصول الشعير.[2]

ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الشعير قد بلغت حوالي (٤١٣) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٧٥,٥) ألف طن، ومعدل الاكتفاء الذاتي (١١,٨)%.

(1) FAo Production Yearbook, Vol: 51, P. 69, 1990-1998.

(٢) حسين صالح، المصدر السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

الهكتار الواحد في الأردن والمزروع شعيرا نحو (٨٦٠) كغم / هكتار، في حين كان معدل الإنتاجية العالمية لنفس الفترة (٢٣٦٣) كغم / هكتار. وآسيا (١٥٥٨) كغم / هكتار، وأوروبا (٢٨٧٢) كغم / هكتار، وأمريكا الجنوبية (١٨١١) كغم / هكتار، وعليه فإن إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالشعير في الأردن في عام ١٩٩٧ تكون قد بلغت ما نسبته (٣٦,٣)% من الإنتاجية العالمية، وحوالي (٥٥,٢)% من مستواها في آسيا، و(٢٩,٩)%، و(٤٧,٥)% من مستواها في كل من أوروبا، وأمريكا الجنوبية على التوالي.[1]

ويزرع الشعير في الأردن لاستخدام بذوره كمادة علفيه مركزه، إضافة إلى استخدام القش والاتبان كعليقة مالئه للحيوانات. ويعتبر الشعير من المحاصيل الهامة في الأردن؛ لأن مساحة المناطق الموصى بزراعته فيها تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الموصى بها لتغطية الطلب المتزايد في قطاع الثروة الحيوانية للتقليل من فاتورة الاستيراد من منتوجات هذا القطاع. وتتذبذب كميات الإنتاج من هذه المادة في الأردن من سنة لأخرى؛ بسبب اعتماد زراعته على مياه الأمطار من حيث الكميات الساقطة وتوزيعها خلال فصل النمو، إضافة إلى مدى حسن اختيار الموقع المناسب، ومدى تطبيق التقنيات الحديثة الموصى بها لزراعة محصول الشعير.[2]

ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الشعير قد بلغت حوالي (٤١٣) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٧٥,٥) ألف طن، ومعدل الاكتفاء الذاتي (١١,٨)%.

---

(1) FAo Production Yearbook, Vol: 51, P. 69, 1990-1998.

(٢) حسين صالح، المصدر السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

1. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.
2. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.
3. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

1. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(1) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.(1)

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) الف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

الهكتار الواحد في الأردن والمزروع شعيرا نحو (٨٦٠) كغم / هكتار، في حين كان معدل الإنتاجية العالمية لنفس الفترة (٢٣٦٣) كغم / هكتار. وآسيا (١٥٥٨) كغم / هكتار، وأوروبا (٢٨٧٢) كغم / هكتار، وأمريكا الجنوبية (١٨١١) كغم / هكتار، وعليه فإن إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالشعير في الأردن في عام ١٩٩٧ تكون قد بلغت ما نسبته (٣٦,٣)% من الإنتاجية العالمية، وحوالي (٥٥,٢)% من مستواها في آسيا، و(٢٩,٩)%، و(٤٧,٥)% من مستواها في كل من أوروبا، وأمريكا الجنوبية على التوالي.[1]

ويزرع الشعير في الأردن لاستخدام بذوره كمادة علفيه مركزه، إضافة إلى استخدام القش والاتبان كعليقة مالئه للحيوانات. ويعتبر الشعير من المحاصيل الهامة في الأردن؛ لأن مساحة المناطق الموصى بزراعته فيها تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الموصى بها لتغطية الطلب المتزايد في قطاع الثروة الحيوانية للتقليل من فاتورة الاستيراد من منتوجات هذا القطاع. وتتذبذب كميات الإنتاج من هذه المادة في الأردن من سنة لأخرى؛ بسبب اعتماد زراعته على مياه الأمطار من حيث الكميات الساقطة وتوزيعها خلال فصل النمو، إضافة إلى مدى حسن اختيار الموقع المناسب، ومدى تطبيق التقنيات الحديثة الموصى بها لزراعة محصول الشعير.[2]

ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الشعير قد بلغت حوالي (٤١٣) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٧٥,٥) ألف طن، ومعدل الاكتفاء الذاتي (١١,٨)%.

---

(1) FAo Production Yearbook, Vol: 51, P. 69, 1990-1998.

(٢) حسين صالح، المصدر السابق، ص ٣٣، وما بعدها.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- مجموعة العوامل البيئية الطبيعية: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- مجموعة العوامل التقنية: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

الثانية مقابل (٦٩٥,٢٦) ألف طن خلال الفترة الأولى بزيادة نسبتها (٥٢,٩)%، هذا في حيـــن أظهر إنتاجها المحلي ارتفاعا نسبته (٣١,٨)% خلال الفترتين.

## جدول رقم (٢٤)

## التركيب السلعي للاستهلاك المحلي من أهم المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

"بالألف طن"

| | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٩٣-١٩٩٧ | متوسط استهلاك الفرد/كغم ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط استهلاك الفرد / كغم ١٩٩٣-١٩٩٧ | التغير النسبي في الاستهلاك المحلي | التغير النسبي في نصيب الفر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ت | ٦٩٥,٢٦ | ١٠٦٣,٥٤ | ٢٠٢,٢٩ | ٢٤٧,٧١ | ٥٢,٩٧+ | ٢٢,٤٥+ |
| ت | ١٢٠,٧٣ | ١٤٤,١٢ | ٣٥,١٢ | ٣٣,٥٦ | ١٩,٣٧+ | ٤,٤٤- |
| | ٥٦,٢٩ | ٥٥,٢٨ | ١٦,٣٧ | ١٢,٨٧ | ١,٧٩- | ٢١,٣٨- |
| | ٥٦٣,٣ | ٥٩٣,٩ | ١٦٣,٩ | ١٣٨,٣٢ | ٥,٤٣+ | ١٥,٦- |
| | ٢٥٤,٨٨ | ٥٧١,١٤ | - | - | ١٢٤,٠٨+ | - |
| | ٩,٧ | ٦,٥٤ | ٢,٨٢ | ١,٥٢ | -٣٢,٥٧ | ٤٦,٠٩- |
| | ٣٧٨,٠٤ | ٣٣٩,٩٤ | - | - | ١٠,٠٧- | - |
| طن | ٤٨٨٤,٤ | ٢٥٩٢ | ١,٤٢ | ٠,٦٠٣ | ٤٦,٩٣- | ٥٧,٥٣- |
| ـدة | ٥٠٢,١٨ | ٧٧٨,٥٦ | ١٤٦,١١ | ١٨١,٣٣ | ٥٥,٠٣+ | ٢٤,١+ |
| . | ١٩,٣٦ | ٢١,٢٦ | ٥,٦٣ | ٤,٩٥ | ٩,٨١+ | -١٢,٠٧ |
| م وماعز | ٢٩,٦٤ | ٢٧,٤٦ | ٨,٦٢ | ٦,٣٩ | ٧,٣٥- | ٢٥,٨٧- |
| ألبان | ٢٠٠,٤ | ٣٠٨,٦٦ | ٥٨,٣١ | ٧١,٨٩ | ٥٤,٠٢+ | ٢٣,٢٨+ |
| ـن | ٨١,٤٢ | ٩٥,٢٨ | ٢٣,٦٩ | ٢٢,١٩ | ١٧,٠١+ | ٦,٣٣- |

- FAO Production Yearbook, 1990-1997.

-التغير النسبي في الاستهلاك :احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني

-التغير النسبي في نصيب الفرد:احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الثالث والرابع

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) ألف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

أما قيمة الفجوة الغذائية في الأردن، فقد أدى تزايد العجز التجاري الكمي في المـواد الغذائية المنتجة محليا، مقابل الاستهلاك المحلي منها خلال الفترة قيد الدراسة، إلى تزايد قيمـة الفجوة الغذائية من هذه السلع، وذلك نظرا لزيادة الأسعار، وزيادة الكميـات المسـتوردة مـن المواد الغذائية بشكل عام، ويمكن الاستدلال على هذه الظاهرة من خـلال دراسـة الميـزان التجاري للسلع الغذائية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧.

## جدول رقم (٢٧)

## الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

"مليون دينار"

| ـنة | * الصادرات الغذائية | ** المستوردات الغذائية | الفجوة الغذائية | % الصادرات الغذائية من الصادرات الوطنية | % المستوردات الغذائية من المستوردات الوطنية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٣٠,٠١٠ | ١٧٢,٩٠٩ | ١٤٢,٨٩٩ | ٩,٢٣ | ١٦,٩١ |
| ١٩٨ | ٤٨,٦٢٣ | ١٩٧,٦٥٠ | ١٤٩,٠٢٧ | ٩,١ | ١٦,٠٦ |
| ١٩٩ | ٥٩,٧٥٦ | ٤٠٣,٨٩٦ | ٣٤٤,١٤٠ | ٩,٧٦ | ٢٣,٤ |
| ١٩٩ | ٨٦,٠٤١ | ٤١٧,٦٦٨ | ٣٣١,٦٢٧ | ١٤,٣٧ | ٢٤,٤١ |
| ١٩٩ | ٩٢,٠٣٣ | ٤١٦,٠٢٣ | ٣٢٣,٩٩٠ | ١٤,٥٢ | ١٨,٧٩ |
| ١٩٩ | ١٤٠,٠٣٣ | ٤٣٥,١٤٦ | ٢٩٥,١١٣ | ٢٠,٢٥ | ١٧,٧٣ |
| ١٩٩ | ٩٩,٥٠٩ | ٤٠٩,٦٧٣ | ٣١٨,٤٧٣ | ١١,٤٨ | ١٧,٣٤ |
| ١٩٩ | ٩١,٢٠٠ | ٤١٩,٢٣٢ | ٣١٩,٧٢٣ | ٩,٩ | ١٦,١٨ |
| ١٩٩ | ١٦٠,١١٢ | ٦٨٥,٩١٧ | ٥٢٥,٧٩٥ | ١٥,٣٩ | ٢٢,٥٣ |
| ١٩٩ | ١٨١,٣٧٣ | ٥٣٩,٥٢١ | ٣٥٨,١٤٨ | ١٦,٩٩ | ١٨,٥٥ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، العدد الخاص، أيار ١٩٩٦.

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين أول ١٩٩٨.

والملاحظ من أرقام الميزان التجاري الغذائي، أنه على الرغـم مـن أن الصـادرات الغذائية. قد أظهرت نموا ملموسا خلال الفترة المشار إليها. إلا أن معـدلات نموهـا النسـبية والمطلقة كانت تقل عن تلك المتحققة في المستوردات الغذائية خلال الفترة ذاتها.

ففي حين لم تتجاوز الزيادة في الصادرات الغذائية (١٥١,٤) ألف دينار أو ما نسـبته (٥٠٤,٤)% بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٧، كانت الزيـادة فـي المسـتوردات الغذائيـة نحـو

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعرية وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود واخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٢) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

الثانية مقابل (٦٩٥,٢٦) ألف طن خلال الفترة الأولى بزيادة نسبتها (٥٢,٩)%، هذا في حيـــن أظهر إنتاجها المحلي ارتفاعا نسبته (٣١,٨)% خلال الفترتين.

## جدول رقم (٢٤)

## التركيب السلعي للاستهلاك المحلي من أهم المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

"بالألف طن"

| | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٩٣-١٩٩٧ | متوسط استهلاك الفرد/كغم ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط استهلاك الفرد / كغم ١٩٩٣-١٩٩٧ | التغير النسبي في الاستهلاك المحلي | التغير النسبي في نصيب الفر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ت | ٦٩٥,٢٦ | ١٠٦٣,٥٤ | ٢٠٢,٢٩ | ٢٤٧,٧١ | ٥٢,٩٧+ | ٢٢,٤٥+ |
| ت | ١٢٠,٧٣ | ١٤٤,١٢ | ٣٥,١٢ | ٣٣,٥٦ | ١٩,٣٧+ | ٤,٤٤- |
| | ٥٦,٢٩ | ٥٥,٢٨ | ١٦,٣٧ | ١٢,٨٧ | ١,٧٩- | ٢١,٣٨- |
| | ٥٦٣,٣ | ٥٩٣,٩ | ١٦٣,٩ | ١٣٨,٣٢ | ٥,٤٣+ | ١٥,٦- |
| | ٢٥٤,٨٨ | ٥٧١,١٤ | - | - | ١٢٤,٠٨+ | - |
| | ٩,٧ | ٦,٥٤ | ٢,٨٢ | ١,٥٢ | -٣٢,٥٧ | ٤٦,٠٩- |
| | ٣٧٨,٠٤ | ٣٣٩,٩٤ | - | - | ١٠,٠٧- | - |
| طن | ٤٨٨٤,٤ | ٢٥٩٢ | ١,٤٢ | ٠,٦٠٣ | ٤٦,٩٣- | ٥٧,٥٣- |
| دة | ٥٠٢,١٨ | ٧٧٨,٥٦ | ١٤٦,١١ | ١٨١,٣٣ | ٥٥,٠٣+ | ٢٤,١+ |
| . | ١٩,٣٦ | ٢١,٢٦ | ٥,٦٣ | ٤,٩٥ | ٩,٨١+ | -١٢,٠٧ |
| م وماعز | ٢٩,٦٤ | ٢٧,٤٦ | ٨,٦٢ | ٦,٣٩ | ٧,٣٥- | ٢٥,٨٧- |
| ألبان | ٢٠٠,٤ | ٣٠٨,٦٦ | ٥٨,٣١ | ٧١,٨٩ | ٥٤,٠٢+ | ٢٣,٢٨+ |
| ن | ٨١,٤٢ | ٩٥,٢٨ | ٢٣,٦٩ | ٢٢,١٩ | ١٧,٠١+ | ٦,٣٣- |

- FAO Production Yearbook, 1990-1997.

-التغير النسبي في الاستهلاك :احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني

-التغير النسبي في نصيب الفرد:احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الثالث والرابع

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود واخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤,٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لأستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

الثانية مقابل (٦٩٥,٢٦) ألف طن خلال الفترة الأولى بزيادة نسبتها (٥٢,٩)%، هذا في حيـن أظهر إنتاجها المحلي ارتفاعا نسبته (٣١,٨)% خلال الفترتين.

## جدول رقم (٢٤)

## التركيب السلعي للاستهلاك المحلي من أهم المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

"بالألف طن"

| | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط الاستهلاك المحلي ١٩٩٣-١٩٩٧ | متوسط استهلاك الفرد/كغم ١٩٨٨-١٩٩٢ | متوسط استهلاك الفرد / كغم ١٩٩٣-١٩٩٧ | التغير النسبي في الاستهلاك المحلي | التغير النسبي في نصيب الفر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ت | ٦٩٥,٢٦ | ١٠٦٣,٥٤ | ٢٠٢,٢٩ | ٢٤٧,٧١ | ٥٢,٩٧+ | ٢٢,٤٥+ |
| ت | ١٢٠,٧٣ | ١٤٤,١٢ | ٣٥,١٢ | ٣٣,٥٦ | ١٩,٣٧+ | ٤,٤٤- |
| | ٥٦,٢٩ | ٥٥,٢٨ | ١٦,٣٧ | ١٢,٨٧ | ١,٧٩- | ٢١,٣٨- |
| | ٥٦٣,٣ | ٥٩٣,٩ | ١٦٣,٩ | ١٣٨,٣٢ | ٥,٤٣+ | ١٥,٦- |
| | ٢٥٤,٨٨ | ٥٧١,١٤ | - | - | ١٢٤,٠٨+ | - |
| | ٩,٧ | ٦,٥٤ | ٢,٨٢ | ١,٥٢ | -٣٢,٥٧ | ٤٦,٠٩- |
| | ٣٧٨,٠٤ | ٣٣٩,٩٤ | - | - | ١٠,٠٧- | - |
| طن | ٤٨٨٤,٤ | ٢٥٩٢ | ١,٤٢ | ٠,٦٠٣ | ٤٦,٩٣- | ٥٧,٥٣- |
| دة | ٥٠٢,١٨ | ٧٧٨,٥٦ | ١٤٦,١١ | ١٨١,٣٣ | ٥٥,٠٣+ | ٢٤,١+ |
| | ١٩,٣٦ | ٢١,٢٦ | ٥,٦٣ | ٤,٩٥ | ٩,٨١+ | -١٢,٠٧ |
| م وماعز | ٢٩,٦٤ | ٢٧,٤٦ | ٨,٦٢ | ٦,٣٩ | ٧,٣٥- | ٢٥,٨٧- |
| البان | ٢٠٠,٤ | ٣٠٨,٦٦ | ٥٨,٣١ | ٧١,٨٩ | ٥٤,٠٢+ | ٢٣,٢٨+ |
| ن | ٨١,٤٢ | ٩٥,٢٨ | ٢٣,٦٩ | ٢٢,١٩ | ١٧,٠١+ | ٦,٣٣- |

- FAO Production Yearbook, 1990-1997.

-التغير النسبي في الاستهلاك :احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني

-التغير النسبي في نصيب الفرد:احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الثالث والرابع

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعرية وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) ألف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود واخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

ويقول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾.[1] أي إذ فرغتم من الصلاة، فانتشروا في الأرض للتجارة، والتصرف في حوائجكم، وابتغوا من فضل الله؛ أي من رزقه. يقول القرطبي: "وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة، انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما امرتني، فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين).[2]

فالأمر بالانتشار في الأرض أمر صريح بالسعي في كل سبيل، يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة ... انتشار في كل وجهة واتجاه إلى أبعد الغايات، وأوسع الأفاق.[3]

ويقول جل شانه: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى. كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾.[4] فالله تعالى الذي مد الأرض، ومهدها، ومكن الإنسان من العيش عليها، وجعلها صالحة لكسب الرزق - الغذاء - بالعمل.

---

(1) سورة الجمعة، آية ١٠.

(2) القرطبي، المرجع السابق، ج١٨، ص ١٠٨-١٠٩.

(3) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط٢، ص ٩٧.

(4) سورة طه، الآية ٥٣-٥٤.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعرية وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لأستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود واخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(1)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

1. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.
2. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.
3. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

1. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(1) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، 1988، ص 10.

وفي ذم المسالة ورد عن يحيى بن أبي كثير أن رجلاً اتى ابن عمر فسأله فقال: أن كنت تسأل في دم مفظع، أو غرم موجع، أو فقر مدقع فقد وجب حقك، وإلا فلا حق لك. قال: ثم أتى الحسن بن علي، فقال له مثال ذلك.[1]

لذا فإنه يحرم السؤال، أو الاستجداء إلا لحاجة تكريماً للنفس البشرية، وصيانة لها من الامتهان والذل، فإن أجيز ذلك، فإنما يحل بمقدار الحاجة. فقد أحل النبي ﷺ السؤال لثلاثة – حديث قبيصة – : وهم المصلح بين الناس لما يتحمله من المغارم، ومن افتقر بعد الغنى وعجز عن الكسب والعمل، والفقير المسكين الضعيف الذي يعجز عن العمل، وما عدا هؤلاء يحرم عليهم السؤال.[2] ويعتبر ما يأخذونه حراماً، وباطلاً، وناراً.

## وسلك الإسلام طرقاً عدة في معالجة البطالة ومن هذه الطرق:

**أولاً:** استغلال الأموال المعطلة، وإجبار أصحابها على الإفادة منها في فتح مشاريع، وتشغيل العاطلين في الصناعة، أو التجارة، أو الزراعة.

**ثانياً:** تكريم العمل اليدوي، وحض الناس عليه، ونجد في أحاديث رسول الله الشيء الكثير في التشجيع على العمل والحث عليه (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يديه).[3] فإن هذا الحديث يحث على العمل اليدوي، ولم يخص العمال فقط، بل هو دعوة إلى المثقفين الذين لا يجدون لهم وظيفة من الوظائف، فيشجعهم على العمل اليدوي. على أن الإسلام لا يعتبر إعانة الناس الذين يريدون العمل ولا يجدون إليه سبيلاً حلا صحيحا لتلك المشكلة، بل يرى ذلك حلاً وقتيا تلجأ إليه الدولة حتى تتمكن من إيجاد العمل لكل من يقدر عليه. وما مثل الإعانات في هذه الحالات إلا كمثل

---

[1] سلام،أبي عبيد القاسم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٧٢٣)، ص ٥٨٠.

[2] السلمي، أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الجيل، (د.م)، ١٩٨٠، ط٢، راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، ج٢، ص ٢٠٣.

[3] رواه البخاري في كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم الحديث (٢٠٧٢)، محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (د.ن)، (د.م)، (د.ت)، (د.ط)، ج٤، ص ٣٠٣.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية**: ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

وقال رسول الله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طـير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[1] فحض عليها ببيان أن جزاء العامل فـي مجـال الزراعة ليس ماديا فحسب، بل له أجر وثواب عند الله تعالى.

وقد بلغ اهتمام النبي ﷺ بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنـام آخـر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به. فقد روى الإمام البخاري عن أنس بن مالك – رضـي الله عنه – عن النبي ﷺ أنه قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها).[2]

وورد عن الرسول ﷺ ما يدل على أن أجر من يعمل في الزراعة مسـتمر مـا دام الغرس، أو الزرع مأكولا منه إلى يوم القيامة. فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبـد الله – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : (فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسـان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة).[3]

ومما يبين فضل الزراعة، وأثرها على الزارع ما رواه الإمام احمـد بـن حنبـل أن صحابيا قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: من نصب شـجرة، فصـبر علـى حفظها، والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرتها صدقة عنـد الله عـز وجل).[4]

---

[1] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (١٥٥٣)، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ط١، ج٣، ص ١١٨٩.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث (٤٧٩)، ط.شقند، ١٤٠٠هـ، ط٢، ص ١٢٣.

– الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقم الحديث (١٤٣٧)، مج٢، ص ٧.

[3] مسلم،أبو الحسين، صحيح مسلم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٥٥٢)، ج٣، ص ١١٨٩.

[4] حنبل، احمد، المرجع السابق، رقم الحديث (١٦٥٣٩)، ج١٣، ص ٧٨، وقال: حديث حسن.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء، لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن من السلع الغذائية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم السلع الغذائية، بينما انخفض استهلاكه من البعض الآخر منها بنسب وكميات متفاوتة.

فقد بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الأردن حوالي (٢٠٢,٢٩) كغم من الخضروات خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى (٢٤٧,٧١) كغم خلال الفترة الثانية بارتفاع نسبته (٢٢,٤)%.

وبلغ المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الحمضيات (١٤٤,١٢) ألف طن خلال الفترة الثانية مقابل (١٢٠,٧٣) ألف طن خلال الفترة الأولى بارتفاع شكل ما نسبته (١٩,٣)% وانخفض متوسط استهلاك الفرد من الحمضيات إلى (٣٣,٥) كغم خلال الفترة (٩٣-٩٧) مقابل (٣٥,١) كغم خلال الفترة (٨٨-٩٢) وشكل الانخفاض ما نسبته (٤،٤)%.

أما المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من المنتوجات الحيوانية في الفترة قيد الدراسة، فمن الملاحظ أنه قد أظهر زيادات ملحوظة لمعظم المنتوجات الحيوانية، حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الدواجن من (٨١,٤) ألف طن إلى (٩٥,٢٨) ألف طن بارتفاع بلغ (١٧,٠٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الدواجن إلى (٦,٣٣)%، كما انخفض المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من لحوم الأغنام والماعز بنسبة (٧,٣٥)%، وانخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد بنسبة (٢٥,٨)%.

وبالنسبة للمتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من بيض المائدة ولحوم الأبقار ومنتوجات الألبان، فقد ارتفعت بنسبة (٥٥)%، (٩,٨)%، (٥٤)% على التوالي.

وارتفع المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من بيض المائدة ومنتوجات الألبان بنسب ارتفاع بلغت (٢٤,١)% (٢٣,٢)%، بينما انخفض المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من لحوم الأبقار بنسبة انخفاض بلغت (١٢)% وللأسماك بنسبة (٥٧,٥)%.

وكما سبقت الإشارة إليه يلاحظ أن المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد من المنتجات الغذائية، ذات القيمة الغذائية العالية، يميل إلى الزيادة، إذ ارتفع متوسط استهلاكه من منتوجات الألبان بنسبة (٢٣)% ومن بيض المائدة بنسبة (٢٤)%.

ولعل تفوق نسب الزيادة في المتوسطات السنوية لاستهلاك الفرد من منتوجات الألبان وبيض المائدة، على نسب الزيادة في استهلاكه من بعض الخضروات والحمضيات؛ إنما يعود

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(1)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(1) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل هكذا قال جمهور أصحابنا).[1]

من احتج – ممن منع المزارعة – أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة. نقول ولكن الذي نهى عنه هو الظلم، فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها، ويشترطون ما على الماذيانات، وأقبال الجداول، وشيئا من التبن يختص به صاحب الأرض، ويقتسمان الباقي. وهذا الشرط باطل بالنص، والإجماع، فإن المعاملة مبناها على العدل من الجانبين، وهذه المعاملات من جنس المشاركات لا من باب المعاوضات. والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع، فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما. فهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ، كما قال الليث بن سعد: الذي نهى عنه النبي ﷺ من ذلك: أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال، والحرام فيه: علم أنه لا يجوز، وأما ما فعله هو، وفعله خلفاؤه الراشدون، والصحابة، فهو العدل المحض الذي لا ريب في جوازه.[2]

وعلى هذا تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن المخابرة، كما هو شأن حمل المطلق على المقيد، ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها النبي ﷺ في خيبر، لما ثبت أنه ﷺ استمر عليها إلى موته، واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة، ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون.[3]

ويجاب على حديث رافع بن خديج الذي يقول فيه: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله فنكريها بالثلث، والربع، والطعام المسمى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي، فقال: نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعا، وطواعية الله ورسوله انفع لنا. نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث، والربع، والطعام المسمى، وأمر رب الأرض أن يزرعها، أو يزرعها، وكره كراءها، وما سوى ذلك. باب النهي الوارد في الحديث ليس على إطلاقه، بل

---

(1) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار الفكر، (د.م) ١٩٨١، (د.ط)، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وبيع الثمار قبل بدو صلاحها، مج٥، ج١٠، ص ١٩٢.

(2) ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (د.م)، ١٩٦١، (د.ط)، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد، راجعه وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٢٩٤.

(3) محمد علي الشوكاني، المرجع السابق، ج٥، ص ٢٧٦-٢٧٧.

ويقول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾.[1] اي إذ فرغتم من الصلاة، فانتشروا في الأرض للتجارة، والتصرف في حوائجكم، وابتغوا من فضل الله؛ أي من رزقه. يقول القرطبي: "وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة، انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما امرتني، فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين).[2]

فالأمر بالانتشار في الأرض أمر صريح بالسعي في كل سبيل، يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة ... انتشار في كل وجهة واتجاه إلى أبعد الغايات، وأوسع الأفاق.[3]

ويقول جل شانه: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى. كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾.[4] فالله تعالى الذي مد الأرض، ومهدها، ومكن الإنسان من العيش عليها، وجعلها صالحة لكسب الرزق - الغذاء - بالعمل.

---

(1) سورة الجمعة، آية ١٠.

(2) القرطبي، المرجع السابق، ج١٨، ص ١٠٨-١٠٩.

(3) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط٢، ص ٩٧.

(4) سورة طه، الآية ٥٣-٥٤.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.[1]

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

---

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

ويقول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾.[1] اي إذ فرغتم من الصلاة، فانتشروا في الأرض للتجارة، والتصرف في حوائجكم، وابتغوا من فضل الله؛ أي من رزقه. يقول القرطبي: "وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة، انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما امرتني، فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين).[2]

فالأمر بالانتشار في الأرض أمر صريح بالسعي في كل سبيل، يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة ... انتشار في كل وجهة واتجاه إلى أبعد الغايات، وأوسع الأفاق.[3]

ويقول جل شانه: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى. كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾.[4] فالله تعالى الذي مد الأرض، ومهدها، ومكن الإنسان من العيش عليها، وجعلها صالحة لكسب الرزق - الغذاء - بالعمل.

---

(1) سورة الجمعة، آية ١٠.

(2) القرطبي، المرجع السابق، ج١٨، ص ١٠٨-١٠٩.

(3) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط٢، ص ٩٧.

(4) سورة طه، الآية ٥٣-٥٤.

ويقول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾.[1] أي إذ فرغتم من الصلاة، فانتشروا في الأرض للتجارة، والتصرف في حوائجكم، وابتغوا من فضل الله؛ أي من رزقه. يقول القرطبي: "وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة، انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما امرتني، فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين).[2]

فالأمر بالانتشار في الأرض أمر صريح بالسعي في كل سبيل، يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة ... انتشار في كل وجهة واتجاه إلى أبعد الغايات، وأوسع الأفاق.[3]

ويقول جل شانه: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى. كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾.[4] فالله تعالى الذي مد الأرض، ومهدها، ومكن الإنسان من العيش عليها، وجعلها صالحة لكسب الرزق - الغذاء - بالعمل.

---

[1] سورة الجمعة، آية ١٠.

[2] القرطبي، المرجع السابق، ج١٨، ص ١٠٨-١٠٩.

[3] الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط٢، ص ٩٧.

[4] سورة طه، الآية ٥٣-٥٤.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

٢. تأخير مواعيد الزراعة: حيث يلاحظ أن معظم المزارعين يؤجلون زراعة القمح والشعير إلى ما بعد هطول الأمطار التي قد تتأخر بدورها مما يؤدي بالتالي إلى تأخير زراعة المحصولين أحيانا إلى شهري كانون ثاني وشباط، وينعكس ذلك على انخفاض الإنتاجية كما دلت على ذلك نتائج الأبحاث العلمية الزراعية.

٣. قلة استخدام مستلزمات الإنتاج الأساسية ويتمثل ذلك في:

- قلة استخدام الأسمدة الكيماوية: حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المزارعين المستخدمين للأسمدة لا تتجاوز ٥%، حيث يحجم معظم المزارعين عن استخدامها لتخوفهم من عدم أو قلة سقوط الأمطار، أو لارتفاع أثمان الأسمدة بالمقارنة مع المردود الاقتصادي الناجم عن زيادة المحصول.
- قلة استخدام البذور من الأصناف المحسنة لقلة الكميات المنتجة محليا.
- عدم قيام المزارعين بمقاومة الأعشاب في حقولهم، حيث يلاحظ أن مساحة الأراضي التي تستخدم فيها الوسائل الحديثة لمقاومة الأعشاب لا تتجاوز ١٠% من المساحة المزروعة بالقمح والشعير.

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومن أهمها ما يلي:

١. نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي مناطق الإنتاج الزراعي التقليدي بشكل خاص.

٢. ضآلة المردود من عمليات إنتاج القمح والشعير، وعدم وجود حوافز سعريه وتشجيعية كبيرة تدفع بالمزارعين إلى إدخال وسائل الزراعة الحديثة في هذا المجال.

ومن أجل زيادة إنتاج الحبوب في الأردن يمكن إيراد.(١)

## ثالثا: الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة في الأردن

تعتبر الذرة من المحاصيل الحقلية الأساسية في الأردن، وتزرع إما بالزراعة المروية أو البعلية.

(١) الدويري، محمود، مرجع السابق، ص ٤١.

وقال رسول الله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[1] فحض عليها ببيان أن جزاء العامل في مجال الزراعة ليس ماديا فحسب، بل له أجر وثواب عند الله تعالى.

وقد بلغ اهتمام النبي ﷺ بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنام آخر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به. فقد روى الإمام البخاري عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ أنه قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها).[2]

وورد عن الرسول ﷺ ما يدل على أن أجر من يعمل في الزراعة مستمر ما دام الغرس، أو الزرع مأكولاً منه إلى يوم القيامة. فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : (فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة).[3]

ومما يبين فضل الزراعة، وأثرها على الزارع ما رواه الإمام احمد بن حنبل أن صحابيا قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: من نصب شجرة، فصبر على حفظها، والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرتها صدقة عند الله عز وجل).[4]

---

[1] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (١٥٥٣)، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ط١، ج٣، ص ١١٨٩.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث (٤٧٩)، طشقند، ١٤٠٠هـ، ط٢، ص ١٢٣.

– الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقم الحديث (١٤٣٧)، مج٢، ص ٧.

[3] مسلم،أبو الحسين، صحيح مسلم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٥٥٢)، ج٣، ص ١١٨٩.

[4] حنبل، احمد، المرجع السابق، رقم الحديث (١٦٥٣٩)، ج١٣، ص ٧٨، وقال: حديث حسن.

وقال رسول الله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طـير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[1] فحض عليها ببيان أن جزاء العامل فـي مجـال الزراعة ليس ماديا فحسب، بل له أجر وثواب عند الله تعالى.

وقد بلغ اهتمام النبي ﷺ بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنـام آخـر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به. فقد روى الإمام البخاري عن أنس بن مالك – رضـي الله عنه – عن النبي ﷺ أنه قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها).[2]

وورد عن الرسول ﷺ ما يدل على أن أجر من يعمل في الزراعة مسـتمر مـا دام الغرس، أو الزرع مأكولا منه إلى يوم القيامة. فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبـد الله – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : (فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسـان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة).[3]

ومما يبين فضل الزراعة، وأثرها على الزارع ما رواه الإمام احمـد بـن حنبـل أن صحابيا قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: من نصب شـجرة، فصـبر علـى حفظها، والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرتها صدقة عنـد الله عـز وجل).[4]

---

[1] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (١٥٥٣)، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ط١، ج٣، ص ١١٨٩.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث (٤٧٩)، ط شقند، ١٤٠٠هـ، ط٢، ص ١٢٣.

– الالباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقم الحديث (١٤٣٧)، مج٢، ص ٧.

[3] مسلم، أبو الحسين، صحيح مسلم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٥٥٢)، ج٣، ص ١١٨٩.

[4] حنبل، احمد، المرجع السابق، رقم الحديث (١٦٥٣٩)، ج١٣، ص ٧٨، وقال: حديث حسن.

لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل هكذا قال جمهور أصحابنا).[1]

من احتج – ممن منع المزارعة – أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة. نقول ولكن الذي نهى عنه هو الظلم، فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها، ويشترطون ما على الماذيانات، وأقبال الجداول، وشيئا من التبن يختص به صاحب الأرض، ويقتسمان الباقي. وهذا الشرط باطل بالنص، والإجماع، فإن المعاملة مبناها على العدل من الجانبين، وهذه المعاملات من جنس المشاركات لا من باب المعاوضات. والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع، فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما. فهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ، كما قال الليث بن سعد: الذي نهى عنه النبي ﷺ من ذلك: أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال، والحرام فيه: علم أنه لا يجوز، وأما ما فعله هو، وفعله خلفاؤه الراشدون، والصحابة، فهو العدل المحض الذي لا ريب في جوازه.[2]

وعلى هذا تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن المخابرة، كما هو شأن حمل المطلق على المقيد، ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها النبي ﷺ في خيبر، لما ثبت أنه ﷺ استمر عليها إلى موته، واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة، ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون.[3]

ويجاب على حديث رافع بن خديج الذي يقول فيه: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله فنكريها بالثلث، والربع، والطعام المسمى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي، فقال: نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعا، وطواعية الله ورسوله انفع لنا. نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث، والربع، والطعام المسمى، وأمر رب الأرض أن يزرعها، أو يزرعها، وكره كراءها، وما سوى ذلك. باب النهي الوارد في الحديث ليس على إطلاقه، بل

---

(١) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار الفكر، (د.م) ١٩٨١، (د.ط)، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وبيع الثمار قبل بدو صلاحها، مج٥، ج١٠، ص ١٩٢.

(٢) ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (د.م)، ١٩٦١، (د.ط)، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد، راجعه وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٢٩٤.

(٣) محمد علي الشوكاني، المرجع السابق، ج٥، ص ٢٧٦-٢٧٧.

ويقول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾.[1] اي إذ فرغتم من الصلاة، فانتشروا في الأرض للتجارة، والتصرف في حوائجكم، وابتغوا من فضل الله؛ أي من رزقه. يقول القرطبي: "وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة، انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما امرتني، فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين).[2]

فالأمر بالانتشار في الأرض أمر صريح بالسعي في كل سبيل، يستطيع المرء أن يجد فيها عملا يعود عليه بثمرة ... انتشار في كل وجهة واتجاه إلى أبعد الغايات، وأوسع الأفاق.[3]

ويقول جل شانه: ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا وسلك لكم فيها سبلا وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى. كلوا وارعوا انعامكم إن في ذلك لآيات لأولي النهى﴾.[4] فالله تعالى الذي مد الأرض، ومهدها، ومكن الإنسان من العيش عليها، وجعلها صالحة لكسب الرزق - الغذاء - بالعمل.

---

(1) سورة الجمعة، آية ١٠.

(2) القرطبي، المرجع السابق، ج١٨، ص ١٠٨-١٠٩.

(3) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ط٢، ص ٩٧.

(4) سورة طه، الآية ٥٣-٥٤.

الكمية والنوعية. في هذا المطلب سوف نبين سياسة الإسلام في ترشيد الاستهلاك الغذائي، وذلك في الفقرات التالية:

**أولاً: موقف الإسلام من الإسراف والترف.**

**ثانيا: موقف الإسلام من التقتير والبخل.**

**ثالثا: من أشكال الإسراف في الطعام.**

**رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام.**

**خامسا: فوائد ترشيد الاستهلاك الغذائي.**

## أولاً: موقف الإسلام من الإسراف والترف:

السرف والإسراف: مجاوزة القصد. أما السرف الذي نهى عنه الله تعالى، فهو ما أنفق في غير طاعة الله قليلا كان، أو كثيرا. والإسراف في النفقة التبذير. وقوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا﴾. قال سفيان: لم يسرفوا أي لم يضعوه في غير موضعه، ولم يقتروا لم يقصروا به عن حقه.[1] والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر.[2]

فقد حذر الإسلام من عواقب الإسراف والترف في المجتمع الإسلامي، وبين أنها سبب لنزول العذاب بأصحابه في الدنيا والأخرة لقوله تعالى: ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾.[3] فالإسلام يقرر أن الهلاك والتدمير لا يصيبان المترف وحده، وإنما يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود المترفين فيها.

---

(1) ابن منظور، المرجع السابق، مج٢، ص ١٣٦، ز-ف.

(2) ابن منظور، المرجع السابق، مج٣، ص ٩٦، ق-ي.

- سورة الفرقان: الآية ٦٧.

(3) سورة الإسراء، الآية ١٦.

وقال تعالى: ﴿وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال. في سموم وحميم. وظل من يحموم. لا بارد ولا كريم. إنهم كانوا قبل ذلك مترفين﴾.[1] فقد جعل المترفين من أصحاب الشمال المستحقين للعقاب.

وقال تعالى: ﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون لا تجأروا اليوم إنكم منا لا تنصرون﴾.[2]

فالإسلام يمقت الترف مقتا شديدا، ويرى أنه يؤدي إلى هلاك المجتمع، وتدميره؛ لذلك جعله سببا لحرمان أصحابه من نصر الله.

وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون. وقالوا نحن أكثر أموالاً وأولاداً وما نحن بمعذبين﴾.[3]

وقال تعالى: ﴿وءات ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا. إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا﴾.[4] فالقرآن شبه المبذرين بالشياطين أعداء المجتمع.

---

[1] سورة الواقعة، الآيات ٤١-٤٥.

[2] سورة المؤمنون، الآية ٦٤.

[3] سورة سبأ، الآيتان، ٣٤، ٣٥.

[4] سورة الإسراء، الآيتان، ٢٦، ٢٧.

## رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام

**أولاً: وجوب التوازن في الإنفاق:** وقد أشرت إلى ذلك أثناء الحديث عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير، والبخل والتقتير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.[١]

**ثانياً: عدم المباهاة والخيلاء:** فالإسلام يحرم المباهاة انطلاقا من الوازع الأخلاقي، وبالتالي لما لهذه العادة من آثار اجتماعية سيئة تضر بمصالح الآخرين.[٢]

**ثالثاً: تخطيط الاستهلاك:** وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة. ومما يدل على وجوب تخطيط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي قوله ﷺ:(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).[٣]

وروي أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض، فسمع صوتا في سحابه: اسق حديقة فلان، ثم ذهب، فسأل صاحب الحديقة. ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها، فاتصدق بثلثه، وآكل أنا وعيالي ثلثا، وأرد فيها ثلثا.[٤]

**رابعاً: الحد من الاستهلاك:** ويقصد به التقليل من استهلاك بعض السلع غير المتوافرة، وكذلك الرفق في المعيشة قال ﷺ : السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة.[٥]

---

[١] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٢] كنعان، علي، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين،، صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، رقم الحديث (١٨١٥)، مج٢، ص٢١. وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

[٤] النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.ت)، (د.ط)، رقم الحديث (٢٩٨٤)، مج٦، ج١٨، ص ١١٤-١١٥.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير"، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٥٨٦)، مج٣، ص ٢٢٤. وقال عنه الألباني: حديث حسن.

## رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام

**أولاً: وجوب التوازن في الإنفاق:** وقد أشرت إلى ذلك أثناء الحديث عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير، والبخل والتقتير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.[١]

**ثانياً: عدم المباهاة والخيلاء:** فالإسلام يحرم المباهاة انطلاقاً من الوازع الأخلاقي، وبالتالي لما لهذه العادة من آثار اجتماعية سيئة تضر بمصالح الآخرين.[٢]

**ثالثاً: تخطيط الاستهلاك:** وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة. ومما يدل على وجوب تخطيط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي قوله ﷺ:(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).[٣]

وروي أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض، فسمع صوتا في سحابه: اسق حديقة فلان، ثم ذهب، فسأل صاحب الحديقة. ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها، فاتصدق بثلثه، وآكل أنا وعيالي ثلثا، وأرد فيها ثلثا.[٤]

**رابعاً: الحد من الاستهلاك:** ويقصد به التقليل من استهلاك بعض السلع غير المتوافرة، وكذلك الرفق في المعيشة قال ﷺ : السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة.[٥]

---

[١] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٢] كنعان، علي، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين،، صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، رقم الحديث (١٨١٥)، مج٢، ص٢١. وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

[٤] النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.ت)، (د.ط)، رقم الحديث (٢٩٨٤)، مج٦، ج١٨، ص ١١٤-١١٥.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير"، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٥٨٦)، مج٣، ص ٢٢٤. وقال عنه الألباني: حديث حسن.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

الغذائية وطلبا طبيعيا لذلك، في حين إذا لم يكن الترشيد حاصلاً، فإنه من المرجح أن لا يكون هناك عرض طبيعي، وكذلك لا يكون هناك طلب طبيعي، مما يعني حصول الاحتكار في حاجات الناس الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وحصول الاضطرابات في سوق السلع الغذائية حيث يتبع هذا اضطرابات في السوق الوطنية عامة.

**رابعاً:** أن الترشيد يعمل على تأمين احتياطي كبير من الموارد المالية/ والموارد الأولية، والغذائية، وغيرها. مما يساعد على بقاء الأمة في وضع الاستقلالية، ويبعدها عن مزالق الاستعباد للآخرين.

**خامساً:** أن الترشيد من المستلزمات الأساسية والضرورية في عمليات التنمية الاقتصادية في عالمنا الإسلامي؛ لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع - الغذائية - والخدمات. ولتأمين الجزء الأكبر من الموارد المتاحة لخدمة التنمية المحلية من جهة أخرى.

وقال رسول الله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[1] فحض عليها ببيان أن جزاء العامل في مجال الزراعة ليس ماديا فحسب، بل له أجر وثواب عند الله تعالى.

وقد بلغ اهتمام النبي ﷺ بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنام آخر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به. فقد روى الإمام البخاري عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ أنه قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها).[2]

وورد عن الرسول ﷺ ما يدل على أن أجر من يعمل في الزراعة مستمر ما دام الغرس، أو الزرع مأكولاً منه إلى يوم القيامة. فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : (فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة).[3]

ومما يبين فضل الزراعة، وأثرها على الزارع ما رواه الإمام احمد بن حنبل أن صحابيا قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: من نصب شجرة، فصبر على حفظها، والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرتها صدقة عند الله عز وجل).[4]

---

[1] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (١٥٥٣)، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ط١، ج٣، ص ١١٨٩.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث (٤٧٩)، طشقند، ١٤٠٠هـ، ط٢، ص ١٢٣.

– الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقم الحديث (١٤٣٧)، مج٢، ص ٧.

[3] مسلم،أبو الحسين، صحيح مسلم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٥٥٢)، ج٣، ص ١١٨٩.

[4] حنبل، احمد، المرجع السابق، رقم الحديث (١٦٥٣٩)، ج١٣، ص ٧٨، وقال: حديث حسن.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:(١)

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.(١)

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل هكذا قال جمهور أصحابنا).[1]

من احتج – ممن منع المزارعة – أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة. نقول ولكن الذي نهى عنه هو الظلم، فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها، ويشترطون ما على الماذيانات، وأقبال الجداول، وشيئا من التبن يختص به صاحب الأرض، ويقتسمان الباقي. وهذا الشرط باطل بالنص، والإجماع، فإن المعاملة مبناها على العدل من الجانبين، وهذه المعاملات من جنس المشاركات لا من باب المعاوضات. والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع، فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما. فهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ، كما قال الليث بن سعد: الذي نهى عنه النبي ﷺ من ذلك: أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال، والحرام فيه: علم أنه لا يجوز، وأما ما فعله هو، وفعله خلفاؤه الراشدون، والصحابة، فهو العدل المحض الذي لا ريب في جوازه.[2]

وعلى هذا تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن المخابرة، كما هو شأن حمل المطلق على المقيد، ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها النبي ﷺ في خيبر، لما ثبت أنه ﷺ استمر عليها إلى موته، واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة، ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون.[3]

ويجاب على حديث رافع بن خديج الذي يقول فيه: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله فنكريها بالثلث، والربع، والطعام المسمى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي، فقال: نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعا، وطواعية الله ورسوله انفع لنا. نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث، والربع، والطعام المسمى، وأمر رب الأرض أن يزرعها، أو يزرعها، وكره كراءها، وما سوى ذلك. باب النهي الوارد في الحديث ليس على إطلاقه، بل

---

(١) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار الفكر، (د.م) ١٩٨١، (د.ط)، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وبيع الثمار قبل بدو صلاحها، مج٥، ج١٠، ص ١٩٢.

(٢) ابن القيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (د.م)، ١٩٦١، (د.ط)، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد، راجعه وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٢٩٤.

(٣) محمد علي الشوكاني، المرجع السابق، ج٥، ص ٢٧٦-٢٧٧.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية:** وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية:** وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـا قبل ظهور الإسلام.(١)

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويها: بينما عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إني امرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه ساعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمد بن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنه سيفعل أن شاء الله. فجاء (يرفأة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بما أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم استخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمل، فأعطاها دقيقا، وزيتا. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخرين، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعام، وعام أول.(٢)

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبناء الضمان الاجتماعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرةً إذا لم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بن الخطاب –

---

(١) صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

(٢) سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.
-سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) الف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.(١)

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) ألف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

وقال رسول الله ﷺ : (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة إلا كان له به صدقة).[1] فحض عليها ببيان أن جزاء العامل في مجال الزراعة ليس ماديا فحسب، بل له أجر وثواب عند الله تعالى.

وقد بلغ اهتمام النبي ﷺ بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنام آخر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به. فقد روى الإمام البخاري عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ أنه قال: (إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيله، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها).[2]

وورد عن الرسول ﷺ ما يدل على أن أجر من يعمل في الزراعة مستمر ما دام الغرس، أو الزرع مأكولا منه إلى يوم القيامة. فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ : (فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة).[3]

ومما يبين فضل الزراعة، وأثرها على الزارع ما رواه الإمام احمد بن حنبل أن صحابيا قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: من نصب شجرة، فصبر على حفظها، والقيام عليها حتى تثمر كان له في كل شيء يصاب من ثمرتها صدقة عند الله عز وجل).[4]

---

[1] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم الحديث (١٥٥٣)، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩١، ط١، ج٣، ص ١١٨٩.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، باب اصطناع المال، رقم الحديث (٤٧٩)، طشقند، ١٤٠٠هـ، ط٢، ص ١٢٣.

– الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقم الحديث (١٤٣٧)، مج٢، ص ٧.

[3] مسلم،أبو الحسين، صحيح مسلم، المرجع السابق، رقم الحديث (١٥٥٢)، ج٣، ص ١١٨٩.

[4] حنبل، احمد، المرجع السابق، رقم الحديث (١٦٥٣٩)، ج١٣، ص ٧٨، وقال: حديث حسن.

## العوامل المعيقة لزيادة الإنتاج من القمح والشعير:

تشير الدراسات والأبحاث العلمية التطبيقية إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تعيق زيادة الإنتاج من القمح والشعير في الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- **مجموعة العوامل البيئية الطبيعية**: وتتمثل هذه المجموعة بالعوامل التالية:

١. انخفاض معدلات سقوط الأمطار في معظم مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل الحبوب بالمقارنة مع الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل. لا سيما أن هناك تباين في كمية الأمطار بين المواسم الزراعية وبين أشهر السنة داخل الموسم الزراعي الواحد الأمر الذي ينعكس بالتالي على زراعة هذه المحاصيل.

٢. تعرض الأردن في أغلب السنين لرياح الخماسين في شهري نيسان وأيار في الوقت الذي يكون فيه محصولا القمح والشعير بأمس الحاجة إلى الماء؛ لاستكمال عملياتهما التحويلية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذين المحصولين بنسب تختلف من سنة لأخرى حسب شدة هذه الرياح وموعد هبوبها.

٣. ضعف التربة الزراعية: حيث يلاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير هي ذات تربة قليلة الخصوبة، وتفتقر إلى المادة العضوية، وإلى عنصر الفسفور، كما أنها تتعرض للانجراف بفعل العوامل الطبيعية وخاصة الأمطار.

- **مجموعة العوامل التقنية**: وتتمثل هذه العوامل في التالي:

١. قلة استخدام المعدات الزراعية الملائمة: وذلك كاستعمال البذارات التي تساعد على انتظام النمو، وتسهيل عمليات مقاومة الأعشاب. إما بسبب عدم قناعة المزارعين بها، أو لعدم توفر هذه المعدات نفسها.

---

(١) الدويري، محمود وآخرون، إنتاج الحبوب في الأردن واقعه وسبل وتطويره، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ١٠.

## رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام

**أولاً: وجوب التوازن في الإنفاق:** وقد أشرت إلى ذلك أثناء الحديث عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير، والبخل والتقتير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.[١]

**ثانياً: عدم المباهاة والخيلاء:** فالإسلام يحرم المباهاة انطلاقاً من الوازع الأخلاقي، وبالتالي لما لهذه العادة من آثار اجتماعية سيئة تضر بمصالح الآخرين.[٢]

**ثالثاً: تخطيط الاستهلاك:** وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة. ومما يدل على وجوب تخطيط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي قوله ﷺ:(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).[٣]

وروي أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض، فسمع صوتا في سحابه: اسق حديقة فلان، ثم ذهب، فسأل صاحب الحديقة. ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها، فاتصدق بثلثه، وآكل أنا وعيالي ثلثا، وأرد فيها ثلثا.[٤]

**رابعاً: الحد من الاستهلاك:** ويقصد به التقليل من استهلاك بعض السلع غير المتوافرة، وكذلك الرفق في المعيشة قال ﷺ : السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة.[٥]

---

[١] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٢] كنعان، علي، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين،، صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، رقم الحديث (١٨١٥)، مج٢، ص٢١. وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

[٤] النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.ت)، (د.ط)، رقم الحديث (٢٩٨٤)، مج٦، ج١٨، ص ١١٤-١١٥.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير"، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٥٨٦)، مج٣، ص ٢٢٤. وقال عنه الألباني: حديث حسن.

الوطنية عام ١٩٩٥، وواصلت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعها حتى وصلت إلى نحو (١٨١,٣٧) مليون دينار وبنسبة قدرها (١٦,٩)% من الصادرات الوطنية عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١١) نلاحظ أيضا ما يلي:

**أولاً:** أن الأهمية النسبية للصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ارتفعت من

(٩,٢٣)% في عام ١٩٨٨ إلى أن وصلت إلى نحو (١٦,٩٩)% عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** أن الأهمية النسبية للمستوردات الغذائية إلى المستوردات الكلية بلغت

(١٦,٩١)% في عام ١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى (١٧,٧٣)% عام ١٩٩٣، ثم إلى نحو (١٨,٥٥)% عام ١٩٩٧.

**ثالثاً:** أن الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في

الميزان التجاري الكلي بلغت (٢٢,٧)% في عام ١٩٨٨، انخفضت إلى أن وصلت (٢٠,٧)% في عام ١٩٩٧. ومع هذا التراجع المتذبذب في الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلا أنها تبقى عالية، وهذا يدلل وبصورة جلية على عجز القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الزراعية، وقد يذهب البعض إلى ترجمته على أنه ثغرة في الأمن الغذائي والوطني بشكل عام.

مما تقدم يبدو واضحا تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد المتمثل في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يعد يساهم إلا بـ(٥,٤١)% في عام ١٩٩٧, وفي تراجع مساهمته في استيعاب القوى العاملة إذ بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية (٦)% في عام ١٩٩٧. وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية للعجز في الميزان التجاري الزراعي إلى العجز في الميزان التجاري الكلي، كل ذلك أدى إلى تراجع أهمية القطاع الزراعي بين القطاعات الأخرى. وهو تراجع ناجم عن المردود الاقتصادي منه، إضافة إلى أن خطط التنمية المتعاقبة لم تعطه الاهتمام الكافي (المتمثل في تدني نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة مقارنة بغيره من القطاعات ليأخذ بعده الإنمائي الحقيقي ليصبح قطاعا حيويا وفعالا إلى جانب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى (الاستثمارية) خاصة القطاع الصناعي منها.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) الف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) ألف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) – الأردن – (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

عند الشافعية: هو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء؛ ولا يدعه للضعفاء، ويحبسه؛ ليبيعه أكثر عند اشتداد الحاجة.[1]

عند المالكية: الاحتكار هو الادخار للمبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق.[2]

عند الحنابلة: يقول ابن تيميه، وتلميذه ابن القيم في المحتكر: هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه. وهو ظالم للخلق والمشترين، ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل.[3]

عند الظاهرية: والحكره المضرة بالناس حرام سواء في الابتياع، أو في إمساك ما ابتاع ويمنع من ذلك.[4]

ويفهم من هذه أن المحتكر يبغي بفعلته تنمية ماله عن طريق امتصاص دماء المحتاجين، والمعوزين.

## ب. حكم الاحتكار:

اتفق العلماء المسلمين على أن الاحتكار حرام. ومن النصوص الشرعية الدالة على تحريمه:

١. روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال: (من احتكر فهو خاطئ).[5]

---

[1] النووي،أبي زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي، (د.م)، (د.ت)، (د.ط)، ج٣، ص٤١١.

[2] الإمام الباجي،ابو الوليد سليمان بن خلف، المرجع السابق، ج٥، ص ١٥.

[3] تيميه،احمد، مجموع الفتاوى، المرجع السابق، مجلد ٢٨، ص ٧٥.

[4] ابن حزم،ابو محمد علي احمد بن سعيد، المرجع السابق، ج٧، ص ٥٧٢.

[5] أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، رقم الحديث (١٢٩)، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، (د.م)، ١٩٥٥، ط١، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي محمد فؤاد عبد الباقي، ج٣، ص ١٢٢٧.

## رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام

**أولاً: وجوب التوازن في الإنفاق:** وقد أشرت إلى ذلك أثناء الحديث عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير، والبخل والتقتير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.[١]

**ثانياً: عدم المباهاة والخيلاء:** فالإسلام يحرم المباهاة انطلاقاً من الوازع الأخلاقي، وبالتالي لما لهذه العادة من آثار اجتماعية سيئة تضر بمصالح الآخرين.[٢]

**ثالثاً: تخطيط الاستهلاك:** وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة. ومما يدل على وجوب تخطيط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي قوله ﷺ:(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).[٣]

وروي أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض، فسمع صوتاً في سحابه: اسق حديقة فلان، ثم ذهب، فسأل صاحب الحديقة. ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها، فاتصدق بثلثه، وآكل أنا وعيالي ثلثاً، وأرد فيها ثلثاً.[٤]

**رابعاً: الحد من الاستهلاك:** ويقصد به التقليل من استهلاك بعض السلع غير المتوافرة، وكذلك الرفق في المعيشة قال ﷺ : السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة.[٥]

---

[١] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٢] كنعان، علي، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين،، صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، رقم الحديث (١٨١٥)، مج٢، ص٢١. وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

[٤] النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.ت)، (د.ط)، رقم الحديث (٢٩٨٤)، مج٦، ج١٨، ص ١١٤-١١٥.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير"، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٥٨٦)، مج٣، ص ٢٢٤. وقال عنه الألباني: حديث حسن.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـا قبل ظهور الإسلام.[1]

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضـي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويـها: بينمـا عمـر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إنـي امـرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه سـاعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمـد بـن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنـه سيفعل أن شـاء الله. فجـاء (يرفاة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المـرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجـل عـن هـذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بمـا أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم اسـتخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فـأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمـل، فأعطاهـا دقيقـا، وزيتا. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخريـن، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعـام، وعام أول.[2]

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبنـاء الضمـان الاجتمـاعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مسـتمرةً إذا لـم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بـن الخطـاب –

---

[1] صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

[2] سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.

–سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طن عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعامي المقارنة، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

يلاحظ من الجدول رقم (١٧) أن متوسط استهلاك الأردن من مادة الذرة قد بلغت حوالي (٣٥٨,٩) ألف طن سنويا، ومعدل حجم الاستيراد السنوي (٣٥٥,١) ألف طن، وأما كمية الإنتاج فقد بلغت ما معدله (٣,٨) ألف طن سنويا، ومعدل الأكتفاء الذاتي للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧ فقد بلغت (١,١٤)%.

## الفرع الثاني: الأشجار المثمرة

تتكون الأشجار المثمرة من الزيتون، والتفاحيات، واللوزيات، والحمضيات، وتدل البيانات على زيادة المساحات المزروعة للأشجار المثمرة من نحو (٦٦٠) الف دونم عام ١٩٨٨ إلى نحو (١٠٨٠,٩) ألف دونم عام ١٩٩٧، وترجع الزيادة في المساحات المزروعة إلى مساهمة مشروعات وزارة الزراعة في زيادة الإنتاج والتي تشمل مشروعات مثل: مشروع حوض نهر الزرقاء لاستصلاح الأراضي. هذا وقد تحول بعض المزارعين من زراعة الخضراوات إلى زراعة الأشجار المثمرة؛ لقلة تكاليفها، وقلة احتياجاتها النسبية إلى مياه الري.

هذا وتغلب الأصناف البلدية لأشجار الزيتون في الإنتاج الأردني؛ لملاءمتها للذوق الأردني، ولتحملها الجفاف. وتتسم زراعة التفاحيات باختيار الأصناف عالية التكثيف، والاعتماد على التقنية العالية في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.[1]

### أولا: الزيتون

يعتبر الزيتون من المحاصيل الرئيسة في الأردن إذ يشكل أهم المواد الغذائية المستهلكة محليا. كما أنه يحتل المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من ناحية المساحة المخصصة لزراعته والمكانة الثالثة بعد العنب والحمضيات من ناحية الإنتاج ما عدا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيأتي في المرتبة الثالثة بعد العنب واللوزيات، ويتأثر محصول الزيتون بالظروف المناخية أكثر من غيره من محاصيل الأشجار المثمرة. كما وتعزى الزيادة في

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي عام (٢٠٢٥) - الأردن - (د.م)، الخرطوم، تشرين ثاني ١٩٩٧، (د.ط)، ص ٢٤.

## رابعاً: الأسس التي يقوم عليها ترشيد الاستهلاك في الإسلام

**أولاً: وجوب التوازن في الإنفاق:** وقد أشرت إلى ذلك أثناء الحديث عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير، والبخل والتقتير، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.[١]

**ثانياً: عدم المباهاة والخيلاء:** فالإسلام يحرم المباهاة انطلاقاً من الوازع الأخلاقي، وبالتالي لما لهذه العادة من آثار اجتماعية سيئة تضر بمصالح الآخرين.[٢]

**ثالثاً: تخطيط الاستهلاك:** وهذا يعني الابتعاد عن العشوائية في الاستهلاك من خلال بناء جدول الطلب على السلع والخدمات وفق أسس محددة. ومما يدل على وجوب تخطيط الاستهلاك في الفكر الاقتصادي الإسلامي قوله ﷺ:(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه).[٣]

وروي أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بفلاة من الأرض، فسمع صوتا في سحابه: اسق حديقة فلان، ثم ذهب، فسأل صاحب الحديقة. ما تصنع فيها؟ فقال: إني أنظر ما يخرج منها، فأتصدق بثلثه، وآكل أنا وعيالي ثلثا، وأرد فيها ثلثا.[٤]

**رابعاً: الحد من الاستهلاك:** ويقصد به التقليل من استهلاك بعض السلع غير المتوافرة، وكذلك الرفق في المعيشة قال ﷺ : السمت الحسن، والتؤدة، والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة.[٥]

---

[١] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٢] كنعان، علي، المرجع السابق، ص ١٤٢.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين،، صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، رقم الحديث (١٨١٥)، مج٢، ص٢١. وقال عنه الألباني: حديث صحيح.

[٤] النووي، ابو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، مكتبة الغزالي، دمشق، (د.ت)، (د.ط)، رقم الحديث (٢٩٨٤)، مج٦، ج١٨، ص ١١٤-١١٥.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير"، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٥٨٦)، مج٣، ص ٢٢٤. وقال عنه الألباني: حديث حسن.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـا قبل ظهور الإسلام.(١)

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويها: بينما عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إني امرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه ساعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمد بن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنه سيفعل أن شاء الله. فجاء (يرفاة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بما أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم استخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمل، فأعطاها دقيقا، وزيتا. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخرين، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعام، وعام أول.(٢)

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبناء الضمان الاجتماعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرةٌ إذا لم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بن الخطاب –

---

(١) صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

(٢) سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.

-سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طـــن عـــام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنـــة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراســة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعــامي المقارنــة، كمــا يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمــح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فــإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المســتوردات لتلبيــة احتياجــات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

**أدلتهم التي استندوا عليها:**

١. عن أنس قال: قال الناس: يا رسول الله غلا السعر. فسعر لنا. فقال رسول الله: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني في دم ولا مال.[١]

وبين الرسول ﷺ أن التسعير مظلمة، والظلم حرام لا يجوز، ثم أن المسلمين قد طلبوا من الرسول ﷺ التسعير فامتنع، فلو كان جائزا لأجابهم.[٢]

وقال الشوكاني في ذلك: أن الناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران، وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾.[٣]

فعموم الآية يتناول تحريم التسعير باعتباره يهدر رضا البائع فلا تطيب نفسه للبيع.

٢. عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله فقال: يا رسول الله سعر. فقال ﷺ: بل أدعو ثم جاء رجل فقال: يا رسول الله سعر. فقال ﷺ: بل الله يخفض، ويرفع، وأني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة.[٤]

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، المرجع السابق، رقم الحديث (٢٩٤٥)، ج٢، ص٦٦٠.

وقال: عنه الألباني: حديث صحيح.

[٢] تيميه، احمد، المرجع السابق، ص ٤٦.

[٣] الشوكاني، محمد بن علي، المرجع السابق، ج٥، ص ٢٤٥.

- سورة النساء، الآية ٢٩.

[٤] الالباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، المرجع السابق، رقم الحديث (٢٩٤٤)، ج٢، ص ٦٦٠. وقال عنه الألباني حديث صحيح.

لأن إجبار الناس على بيع لا يجب، أو منعهم مما يباح شرعاً ظلم لهم، والظلم حرام.(1)

3. روى عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر بحاطب بن أبي بلتعه بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب، فسأله عن سعرهما. فقال له مدين لكل درهم، فقال عمر: قد حدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زبيبا، وهم يغترون بسعرك، فإما أن ترفع في السعر، وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت. فلما رجع عمر حاسب نفسه، ثم أتى حاطبا في داره، فقال: إن الذي قلت لك ليس عزمة مني ولا قضاء. إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت فبع، وكيف شئت فبع.(2)

قال الشافعي: لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها، ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم الأخذ فيها، وهذا ليس منها.(3)

وروي عن الإمام مالك أنه قال: تعقيبا على هذه الواقعة - لو أن رجلا أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له: إما لحقت بسعر الناس، وإما رفعت.(4)

4. التسعير هو تقدير الثمن وهو نوع من الحجر، ولا يجوز الحجر على غير المستحق للحجر، والإمام أبو حنيفة، وأصحابه يرون عدم الحجر على الحر إلا أن يكون الحجر على قوم معينين.(5)

---

(1) تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٠.

(2) ابن القيم الجوزيه، المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(3) الشافعي،محمد بن ادريس، الأم، مختصر المزني على الأم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ط١، خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، ج٩، ص ١٠٢.

- تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٣٧.

(4) ابن القيم الجوزية، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(5) تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٦.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـــا قبل ظهور الإسلام.[1]

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضـــي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويـــها: بينمـــا عمـــر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إنـــي امـــرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه ســـاعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمـــد بـــن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنـــه سيفعل أن شـــاء الله. فجـــاء (يرفاة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المـــرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجـــل عـــن هـــذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بمـــا أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم اســـتخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فـــأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمـــل، فأعطاهـــا دقيقـــا، وزيتا. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخريـــن، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعـــام، وعام أول.[2]

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبنـــاء الضمـــان الاجتمـــاعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مســـتمرةً إذا لـــم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بـــن الخطـــاب –

---

[1] صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

[2] سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.

–سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

**أدلتهم التي استندوا إليها:**

١. قال ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ : (من اعتق شركا له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق).[1]

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يقول ابن القيم الجوزية: (ولذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضر. مثل حاجة المضطر إلى الطعام، والشراب، واللباس، وغيره. وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير.[2]

٢. التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال، والجشع، وبالتسعير تكفل بها سلامة البيوع، والمعاملات من الغبن، والتغرير.[3]

٣. روي أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر من دخول صاحب الشجرة، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها، أو يتبرع له بها، فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها. وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار.[4]

---

[1] تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٣٨٠)، ص ٥٢٧.

-النووي،يحيى بن شرف، المرجع السابق، ج١٠، ص ١٣٥.

[2] ابن القيم الجوزيه، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٩٦١، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٣٠٤.

[3] الحصري،احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ط١، ص ١٠٨.

[4] تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طن عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعامي المقارنة، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

**أدلتهم التي استندوا إليها:**

١. قال ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ : (من اعتق شركا له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق).[1]

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يقول ابن القيم الجوزية: (ولذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضر. مثل حاجة المضطر إلى الطعام، والشراب، واللباس، وغيره. وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير.[2]

٢. التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال، والجشع، وبالتسعير تكفل بها سلامة البيوع، والمعاملات من الغبن، والتغرير.[3]

٣. روي أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر من دخول صاحب الشجرة، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها، أو يتبرع له بها، فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها. وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار.[4]

---

(١) تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٣٨٠)، ص ٥٢٧.

-النووي،يحيى بن شرف، المرجع السابق، ج١٠، ص ١٣٥.

(٢) ابن القيم الجوزيه، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٩٦١، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٣٠٤.

(٣) الحصري،احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ط١، ص ١٠٨.

(٤)تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

الفجوة الغذائية من القمح من (٤١٣،١) ألف طن عام ١٩٨٨ إلى (٥٨٨،٨) ألف طن عام ١٩٩٧.

ومن الجدول رقم (١٢) يتبين لنا أن عدد السكان في الأردن في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٨٨ قد ازداد بواقع (١٥٧٣) ألف نسمة، أي بنسبة زيادة إجمالية خلال فترة الدراسة قدرها (٥١,٩)% أو بمعدل زيادة سنوية قدرها (٥,١٩)%.

كما أن كمية المستوردات ازدادت بواقع (١٦٨,٢) ألف طن لعامي المقارنة، كما يتضح من الجدول رقم (١٣) للوهلة الأولى قد يتبادر للذهن أن الطلب الاستهلاكي على القمح ومنتجاته يتزايد بنسبة أكبر من تزايد السكان، ولكن الحقيقة أنه بينما يتزايد عدد السكان فإن الإنتاج المحلي يتناقص. وهاتين الحقيقتين معا تؤديان لزيادة المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي، وكذلك يتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

## جدول رقم (١٣)

## المتاح للاستهلاك وكمية الفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

| السنة | الإنتاج المحلي (ألف طن) | المستوردات (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | المتاح للاستهلاك (ألف طن) | كمية الفجوة (ألف طن) | نسبة الاكتفاء الذاتي(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨ | ٧٩ | ٤٢٤,٤ | ١١,٣ | ٤٩٢,١ | ٤١٣,١- | ١٦,٠٥ |
| ١٩٨ | ٨٦ | ١٧٢,٤ | ٢١ | ٢٣٧,٤ | ١٥١,٤- | ٣٦,٢٢ |
| ١٩٩ | ٦٠ | ٦١١ | ٣٣,١ | ٦٣٧,٩ | ٥٧٧,٩- | ٩,٤ |
| ١٩٩ | ٦٢ | ٧٥٩,٤ | ٠ | ٨٢١,٤ | ٧٥٩,٤- | ٧,٥٤ |
| ١٩٩ | ٧٥ | ٥٥٣,١ | ٠ | ٦٢٨,١ | ٥٥٣,١- | ١١,٩٤ |
| ١٩٩ | ٥٣ | ٦٦٧,١ | ٠ | ٧٢٠,١ | ٦٦٧,١- | ٧,٣٦ |
| ١٩٩ | ٤٧ | ٥٠٨ | ٠ | ٥٥٥ | ٥٠٨- | ٨,٤٦ |
| ١٩٩ | ٨٣ | ٣٣٥ | ٠ | ٤١٨ | ٣٣٥- | ١٩,٨٥ |
| ١٩٩ | ٥١ | ٥٨٤,١ | ١,٥ | ٦٣٣,٦ | ٥٨٢,٦- | ٨,٠٤ |
| ١٩٩ | ٥٤ | ٥٩٢,٦ | ٣,٨ | ٦٤٢,٨ | ٥٨٨,٨- | ٨,٤ |

FAo Production Yearbook, Vol: 44-51, P. 62-75, 1990-1997

- المتاح للاستهلاك: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على العمود الأول والثاني والثالث.
- كمية الفجوة: احتسبت من قبل الباحث: الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـا قبل ظهور الإسلام.[1]

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضـي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويـها: بينمـا عمـر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إنـي امـرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه سـاعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمـد بـن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنـه سيفعل أن شـاء الله. فجـاء (يرفأة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المـرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجـل عـن هـذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بمـا أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم اسـتخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فـأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمـل، فأعطاهـا دقيقـا، وزيتا. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخريـن، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعـام، وعام أول.[2]

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبنـاء الضمـان الاجتمـاعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مسـتمرةً إذا لـم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بـن الخطـاب –

---

[1] صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

[2] سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.

–سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

وقال الصنعاني: الموات الأرض التي لم تعمر شبهت العمارة بالحياة وتعطيلها بعد الحياة وإحياؤها عمارتها.[1]

فإعمار الأرض يعود بالنفع على الفرد، والمجتمع من خلال توجيه مشروعات الأعمار وجهة إنتاجية متنوعة لتكثير مجالات الاستثمار، فتكثر بالتالي مجالات العمل، والإنتاج الأمر الذي يزيد في دخل الفرد في الدخل القومي، ويقلل من اعتمادنا على الأسواق الأجنبية في سد احتياجاتنا من المواد الغذائية.

قال أبو عبيد: جاءت الأحكام في الإحياء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يأتي الرجل الأرض الميتة، فيحييها، ويعمرها، ثم يثب عليها رجل آخر، فيحدث غرسا، أو بنيانا؛ ليستحق بذلك ما كان أحيا الذي قبله.

**ومن السنن والآثار في هذا الوجه:**

١. فإن أبا معاوية حدثنا عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (من أحيا أرضا ميته فله فيها أجر، وما أكلت العافية منها فهي له صدقة).[2]

٢. وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (من عمر أرضا ليست لأحد، فهو أحق بها).[3]

---

[1] الصنعاني، الإمام محمد بن اسماعيل الأمير اليمني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع ادلة الأحكام، دار الكتاب العربي، (د.م)، ١٩٨٧، ط٤، صححه وعلق عليه وخرج احاديثه فواز احمد زمرلي وابراهيم محمد الجمل، ج٣، ص ١٧٥.

[2] سلام،أبي عبيد، المرجع السابق، رقمه (٧٠٢)، ص ٣١٨.

-الالباني،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقمه (٥٨٥٠)، مج٥، ص ٢٣١. وقال: حديث صحيح.

[3] الالباني،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، رقمه (٥٩٣٣)، مج٥، ص ٢٤٩. وقال: حديث صحيح.

- تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقمه (٣١٠٧)، ص ٤٨٢.

٣.وعن هشام بن عروة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: (من أحيا أرضا ميته فهي له، وليس لعرق ظالم حق).[١]

قال أبو عبيد: عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: أن من حقوق الأودية مسلم قوم على ما اسلموا عليه، فمن أحيا أرضا مواتا فأحدث فيها أحد حدثا: غرس غرسا، أو بني فيها بناء، أو زرع زرعا بغير شيء ورثه، ولا مال اشتراه، ولا قطيعة من سلطان، ولا مسلم اسلم عليه، فذلك العرق الظالم.[٢]

**أما الوجه الثاني:** أن يقطع الإمام رجلا أرضا فيدعها بغير عمارة، فيراها غيره على تلك الحال، فيحسبها لارب لها، فينفق عليها، ويحييها بالغرس، والبنيان، ثم يخاصم فيها المقطع وفي ذلك أحاديث منها:

أن رسول الله ﷺ أقطع أقواما أرضا فجاء آخرون في زمن عمر فأحيوها. فقال لهم عمر حين فزعوا إليه: تركتموهم يعملون، ويأكلون، ثم جئتم تغيرون عليهم لولا أنها قطيعة من رسول الله. ما أعطيتكم شيئا، ثم قومها عامرة، وقومها غامرة، ثم قال لأهل الأصل: إن شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك وخذوا أرضكم، وأن شئتم ردوا عليكم ثمن أديم الأرض هي لهم.[٣]

ونحو هذا في كتاب الخراج ليحيى بن آدم: وقد أصاب الفاروق في هذا الحكم، فإن هؤلاء الذين عمروا الأرض، وأحيوها أحق بها من هؤلاء الذين عطلوها، وأهملوها، ثم جلووا يطلبونها عندما رأوها، ولهذا قال لهم الفاروق: لو كانت قطيعة مني، أو من أبي بكر لرددتها، ولكن من رسول الله.[٤]

**أما الوجه الثالث:** فإن يحتجر الرجل الأرض إما بقطيعة من الإمام، وإما بغير ذلك، ثم يتركها الزمان الطويل غير معمورة.

---

[١] آدم،يحيى ، المرجع السابق، رقمه (٢٦٨)، ج٣، ص ٨٠.

-الالباني،محمد،صحيح سنن أبي داود باختصار السند، المرجع السابق، ج٢، ص ٥٩٤، رقمه (٢٦٣٨).

[٢] سلام،أبو عبيد القاسم، المرجع السابق، ص ٣١٩، رقمه (٧٠٦).

[٣] سلام،أبو عبيد القاسم، المرجع السابق، ص ٣٢١، رقمه (٧١٠).

[٤] آدم،يحيى، المرجع السابق، ص ٨٦، رقمه (٢٨٧).

٣.وعن هشام بن عروة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: (من أحيا أرضا ميته فهي له، وليس لعرق ظالم حق).[1]

قال أبو عبيد: عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: أن من حقوق الأودية مسلم قوم على ما اسلموا عليه، فمن أحيا أرضا مواتا فأحدث فيها أحد حدثا: غرس غرسا، أو بني فيها بناء، أو زرع زرعا بغير شيء ورثه، ولا مال اشتراه، ولا قطيعة من سلطان، ولا مسلم اسلم عليه، فذلك العرق الظالم.[2]

**أما الوجه الثاني:** أن يقطع الإمام رجلا أرضا فيدعها بغير عمارة، فيراها غيره على تلك الحال، فيحسبها لارب لها، فينفق عليها، ويحييها بالغرس، والبنيان، ثم يخاصم فيها المقطع وفي ذلك أحاديث منها:

أن رسول الله ﷺ أقطع أقواما أرضا فجاء آخرون في زمن عمر فأحيوها. فقال لهم عمر حين فزعوا إليه: تركتموهم يعملون، ويأكلون، ثم جئتم تغيرون عليهم لولا أنها قطيعة من رسول الله. ما أعطيتكم شيئا، ثم قومها عامرة، وقومها غامرة، ثم قال لأهل الأصل: إن شئتم فردوا عليهم ما بين ذلك وخذوا أرضكم، وأن شئتم ردوا عليكم ثمن أديم الأرض هي لهم.[3]

ونحو هذا في كتاب الخراج ليحيى بن آدم: وقد أصاب الفاروق في هذا الحكم، فإن هؤلاء الذين عمروا الأرض، وأحيوها أحق بها من هؤلاء الذين عطلوها، وأهملوها، ثم جلووا يطلبونها عندما رأوها، ولهذا قال لهم الفاروق: لو كانت قطيعة مني، أو من أبي بكر لرددتها، ولكن من رسول الله.[4]

**أما الوجه الثالث:** فإن يحتجر الرجل الأرض إما بقطيعة من الإمام، وإما بغير ذلك، ثم يتركها الزمان الطويل غير معمورة.

---

[1] آدم،يحيى ، المرجع السابق، رقمه (٢٦٨)، ج٣، ص ٨٠.

-الالباني،محمد،صحيح سنن أبي داود باختصار السند، المرجع السابق، ج٢، ص ٥٩٤، رقمه (٢٦٣٨).

[2] سلام،أبو عبيد القاسم، المرجع السابق، ص ٣١٩، رقمه (٧٠٦).

[3] سلام،أبو عبيد القاسم، المرجع السابق، ص ٣٢١، رقمه (٧١٠).

[4] آدم،يحيى، المرجع السابق، ص ٨٦، رقمه (٢٨٧).

**أدلتهم التي استندوا إليها:**

١. قال ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ : (من اعتق شركا له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق).[1]

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يقول ابن القيم الجوزية: (ولذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضر. مثل حاجة المضطر إلى الطعام، والشراب، واللباس، وغيره. وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير.[2]

٢. التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال، والجشع، وبالتسعير تكفل بها سلامة البيوع، والمعاملات من الغبن، والتغرير.[3]

٣. روي أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر من دخول صاحب الشجرة، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها، أو يتبرع له بها، فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها. وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار.[4]

---

(١) تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٣٨٠)، ص ٥٢٧.

-النووي،يحيى بن شرف، المرجع السابق، ج١٠، ص ١٣٥.

(٢) ابن القيم الجوزيه، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٩٦١، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٣٠٤.

(٣) الحصري،احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ط١، ص ١٠٨.

(٤)تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

## أدلتهم التي استندوا إليها:

١. قال ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ : (من اعتق شركا له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق).[١]

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يقول ابن القيم الجوزية: (ولذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضر. مثل حاجة المضطر إلى الطعام، والشراب، واللباس، وغيره. وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير.[٢]

٢. التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال، والجشع، وبالتسعير تكفل بها سلامة البيوع، والمعاملات من الغبن، والتغرير.[٣]

٣. روي أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر من دخول صاحب الشجرة، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها، أو يتبرع له بها، فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها. وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار.[٤]

---

[١] تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٣٨٠)، ص ٥٢٧.

-النووي،يحيى بن شرف، المرجع السابق، ج١٠، ص ١٣٥.

[٢] ابن القيم الجوزيه، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٩٦١، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٣٠٤.

[٣] الحصري،احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ط١، ص ١٠٨.

[٤] تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

والبوادي لتنفق على العواصم، كما كان يفعل الأباطرة، والملوك في فارس، والروم، وغيرهـا قبل ظهور الإسلام.(١)

ومن صور تطبيق الزكاة (مؤسسة الضمان الاجتماعي) في عهد الفاروق – رضـي الله عنه – تلك القصة التي رواها أبو عبيد في كتابه (الأموال) حيث يقول راويـها: بينمـا عمـر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس، فجاءته، فقالت: إنـي امـرأة مسكينة، ولي بنون، وأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمه سـاعيا، فلم يعطنا، فلعلك أن تشفع لنا إليه. قال: فصاح بـ(يرفاه) – خادمه – أن إدع لي محمـد بـن مسلمه، فقالت إنه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه، فقال: أنـه سيفعل أن شـاء الله. فجـاء (يرفاة)، فقال: أجب ... فجاء ...، فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المـرأة ...، فقال عمر: والله ما آلو ان اختار خياركم، كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجـل عـن هـذه؟ فدمعت عينا محمد ...، ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه ﷺ، فصدقناه، واتبعناه، فعمل بمـا أمره الله تعالى به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك، ثم اسـتخلف أبا بكر، فعمل بسنته حتى قبضه الله ...، ثم استخلفني، فلم آل أن اختار خياركم أن بعثتك فـأد إليها صدقة العام، وعام أول. وما أدري لعلي لا ابعثك، ثم دعا لها بجمـل، فأعطاهـا دقيقـا، وزيتاً. وقال: خذي هذا حتى تلحقينا بخيبر، فإنا نريدها فأتته بخيبر، فدعا لها بجملين آخريـن، وقال: خذي هذا، فإن فيه بلاغا حتى يأتيكم محمد بن مسلمه، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعـام، وعام أول.(٢)

فهذه قصة تدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبنـاء الضمـان الاجتمـاعي، أو التكافل المعيشي في المجتمع المسلم. كما تدل على أنها كانت معونة منتظمة مسـتمرةً إذا لـم تصل لصاحبها في مكانة، فإن من حقه أن يتظلم ويشكو. وتدل على أن عمر بـن الخطـاب –

(١) صقر، محمد احمد، الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٨٧، ط١، ص١٧٦.

(٢) سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د.ت)، ط٢، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، عنى بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، ص ٦٢٨.

–سلام،أبي عبيد القاسم، الأموال، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٩، ط١، تقديم ودراسة وتحقيق د. مصطفى محمد عمارة، ص ٧٠٩.

والأصل في الأشياء الإباحة. والأرض الميتة عين مباحة فلا يفتقر تملكها إلى إذن الإمام. والمباح لمن سبقت يده إليه. وقد سبقت اليد إليه بالإحياء. فهو لمن أحياه فلا حاجة إلى إذن الإمام في ثبوت الملكية.[1]

ومما لا شك فيه أن اشتراط إذن الإمام في الإحياء يحقق مصالح الناس، ويدفع الكثير من الضرر عنهم، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تمكن الدولة من التخطيط المسبق للإحياء في أي الأماكن، ولمن يكون، وبأي شيء يكون مراعية في ذلك حاجاتها، وحاجة المواطنين، وطبيعة الأرض، ومرافقها، ومنظمة وسائل الإنتاج فيها فهي عملية لابد منها في كل مجتمع يبغي السير بخطوات منتظمة نحو تحقيق آماله في المستقبل، والدولة هي الراعي الأكبر، وهي مسؤولة عن رعيتها، وإذا كانت مسؤولة بنص الحديث الشريف كان من الضروري نهوضها بتنظيم، وتخطيط استغلال هذه الثروة ومن هذا يتبين لنا أن إذن الإمام ليس عامل تعويق، بل هو عامل انطلاق منظم ومفيد وبه يتم العمل بجميع الأحاديث.

## ثانياً: هل يتم الإحياء بالتحجير؟

ذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى أن التحجير لا يعتبر إحياء.

روى سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: من أحاط حائطاً على أرض فهي له.[2]

قال محمد بن الحسن – رحمه الله –: (وإن حجر لا)؛ أي أن حجر الأرض لا يملكها بالتحجير؛ لأنه ليس بإحياء في الصحيح؛ لأن الإحياء جعلها صالحة للزراعة، والتحجير للإعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة من حجر، أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك ونفيه عنها وجعله حولها، أو بإحراق ما فيها من الشوك، وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك، فبقيت مباحة على حالها لكنه هو أولى بها ولا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين، فإذا لم يعمرها أخذها الإمام منه ودفعها إلى غيره؛ لأنه إنما كان دفعها إليه ليعمرها فيحصل للمسلمين

---

(1) أبو يحيى،محمد حسن ، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(2) الالباني،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، مج٥، ص ٢٢٦، رقمه (٥٨٢٨)، وقال: حديث صحيح.

**أدلتهم التي استندوا إليها:**

١. قال ابن عمر – رضي الله عنهما – قال رسول الله ﷺ : (من اعتق شركا له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل، فأعطى شركاؤه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق).[١]

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يقول ابن القيم الجوزية: (ولذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة، فكيف إذا كانت بالناس إلى التملك أعظم، وهم إليها أضر. مثل حاجة المضطر إلى الطعام، والشراب، واللباس، وغيره. وهذا الذي أمر به النبي ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير.[٢]

٢. التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال، والجشع، وبالتسعير تكفل بها سلامة البيوع، والمعاملات من الغبن، والتغرير.[٣]

٣. روي أن رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره، وكان صاحب الأرض يتضرر من دخول صاحب الشجرة، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ، فأمره أن يقبل منه بدلها، أو يتبرع له بها، فلم يفعل، فأذن لصاحب الأرض في قلعها. وقال لصاحب الشجرة إنما أنت مضار.[٤]

---

[١] تيميه،مجد الدين، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٣٨٠)، ص ٥٢٧.

-النووي،يحيى بن شرف، المرجع السابق، ج١٠، ص ١٣٥.

[٢] ابن القيم الجوزيه، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المؤسسة العربية، القاهرة، ١٩٦١، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد وصححه احمد عبد الحليم العسكري، ص ٣٠٤.

[٣] الحصري،احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ط١، ص ١٠٨.

[٤]تيميه،احمد، المرجع السابق، ص ٤٨.

والأصل في الأشياء الإباحة. والأرض الميتة عين مباحة فلا يفتقر تملكـــها إلـــى إذن الإمام. والمباح لمن سبقت يده إليه. وقد سبقت اليد إليه بالإحياء. فهو لمن أحياه فلا حاجة إلـــى إذن الإمام في ثبوت الملكية.(١)

ومما لا شك فيه أن اشتراط إذن الإمام في الإحياء يحقق مصالح الناس، ويدفع الكثـــير من الضرر عنهم، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تمكن الدولة من التخطيط المسبق للإحياء فـــي أي الأماكن، ولمن يكون، وبأي شيء يكون مراعية في ذلك حاجاتها، وحاجة المواطنين، وطبيعـــة الأرض، ومرافقها، ومنظمة وسائل الإنتاج فيها فهي عملية لابد منها في كـــل مجتمـــع يبغـــي السير بخطوات منتظمة نحو تحقيق آماله في المستقبل، والدولة هي الراعـــي الأكـــبر، وهـــي مسؤولة عن رعيتها، وإذا كانت مسؤولة بنص الحديث الشريف كان من الضروري نهوضـــها بتنظيم، وتخطيط استغلال هذه الثروة ومن هذا يتبين لنا أن إذن الإمام ليس عامل تعويق، بـــل هو عامل انطلاق منظم ومفيد وبه يتم العمل بجميع الأحاديث.

## ثانياً: هل يتم الإحياء بالتحجير؟

ذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى أن التحجير لا يعتبر إحياء.

روى سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: من أحاط حائطـــا علـــى أرض فـــهي له.(٢)

قال محمد بن الحسن – رحمه الله –: (وان حجر لا)؛ أي أن حجر الأرض لا يملكـــها بالتحجير؛ لأنه ليس بإحياء في الصحيح؛ لأن الإحياء جعلها صالحـــه للزراعـــة، والتحجـــير للإعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة من حجر، أو بحصاد ما فيـــها مـــن الحشيش والشوك ونفيه عنها وجعله حولها، أو بإحراق ما فيها من الشوك، وغيره وكل ذلـــك لا يفيد الملك، فبقيت مباحة على حالها لكنه هو أولى بها ولا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين، فإذا لـــم يعمرها أخذها الإمام منه ودفعها إلى غيره؛ لأنه إنما كان دفعها إليه ليعمرها فيحصل للمسلمين

---

(١) ابو يحيى،محمد حسن ، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(٢) الالباني،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، مج٥، ص ٢٢٦، رقمه (٥٨٢٨)، وقال: حديث صحيح.

والأصل في الأشياء الإباحة. والأرض الميتة عين مباحة فلا يفتقر تملكها إلى إذن الإمام. والمباح لمن سبقت يده إليه. وقد سبقت اليد إليه بالإحياء. فهو لمن أحياه فلا حاجة إلى إذن الإمام في ثبوت الملكية.[1]

ومما لا شك فيه أن اشتراط إذن الإمام في الإحياء يحقق مصالح الناس، ويدفع الكثير من الضرر عنهم، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تمكن الدولة من التخطيط المسبق للإحياء في أي الأماكن، ولمن يكون، وبأي شيء يكون مراعية في ذلك حاجاتها، وحاجة المواطنين، وطبيعة الأرض، ومرافقها، ومنظمة وسائل الإنتاج فيها فهي عملية لابد منها في كل مجتمع يبغي السير بخطوات منتظمة نحو تحقيق آماله في المستقبل، والدولة هي الراعي الأكبر، وهي مسؤولة عن رعيتها، وإذا كانت مسؤولة بنص الحديث الشريف كان من الضروري نهوضها بتنظيم، وتخطيط استغلال هذه الثروة ومن هذا يتبين لنا أن إذن الإمام ليس عامل تعويق، بل هو عامل انطلاق منظم ومفيد وبه يتم العمل بجميع الأحاديث.

## ثانياً: هل يتم الإحياء بالتحجير؟

ذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى أن التحجير لا يعتبر إحياء.

روى سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: من أحاط حائطاً على أرض فهي له.[2]

قال محمد بن الحسن – رحمه الله –: (وإن حجر لا)؛ أي أن حجر الأرض لا يملكها بالتحجير؛ لأنه ليس بإحياء في الصحيح؛ لأن الإحياء جعلها صالحة للزراعة، والتحجير للإعلام مشتق من الحجر وهو المنع للغير بوضع علامة من حجر، أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك ونفيه عنها وجعله حولها، أو بإحراق ما فيها من الشوك، وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك، فبقيت مباحة على حالها لكنه هو أولى بها ولا تؤخذ منه إلى ثلاث سنين، فإذا لم يعمرها أخذها الإمام منه ودفعها إلى غيره؛ لأنه إنما كان دفعها إليه ليعمرها فيحصل للمسلمين

---

[1] أبو يحيى،محمد حسن ، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

[2] الالباني،صحيح الجامع الصغير، المرجع السابق، مج٥، ص ٢٢٦، رقمه (٥٨٢٨)، وقال: حديث صحيح.

ففي هذه الحالة يقوم ولي أمر المسلمين بحث المسلمين ويحفزهمهم على إنتاج الغـــذاء الأساسي حتى نصل إلى المرحلة التي نريد.

وكذلك الأمر عندما تواجه مصر من الأمصار العربية كـــوارث طبيعيـــة كـــالزلازل، والبراكين، والقحط، أو كوارث صناعية كالحروب الفتاكة التي يشنها أعداء العقيدة الإســـلامية، فحينئذ يجب على الامصار الأخرى التي لا تعاني ما تعانيه شقيقاتها ويتوفر فيـــها الغـــذاء أن تهب لنجدة الأقاليم المنكوبة.

هذا وتبين لنا أن أولى الأولويات التي يجب الاهتمام بها لتحقيق الأمن الغذائـــــي هـــو التعليم. فالأمر يتطلب مراجعة جذرية للتعليم هدفها اكتساب القدرات الإنتاجية، وإيجاد العمالـــة المدربة. فالعالم العامل خير وافضل من العامل الجاهل. ويتحقق ذلك عن طريق تغيير مناهجنا الدراسية التي تركز على تخريج أكبر كم وإغفال النوع. وليـــس أدل علـــى اهتمـــام الإســـلام بمكافحة الأمية في وقت كان العرب أقل الناس معرفة وعلما أن ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم﴾.[1] اول ما نزل من القرآن الكريم. وأن الله تعالى اقســـم بالعلم وبأدواته ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾.[2]

## المطلب الثالث: التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية في مجال تحقيق الأمن الغذائي

يعرف التكامل الاقتصادي: على أنه درجة من التنســـيق الكـــامل بيـــن دولتيـــن، أو مجموعة من الدول بهدف تجميع الموارد، وتعبئتها على المستوى الإقليمي، وتخطيطها علـــى

---

[1] سورة العلق، الآيات ١-٥.

[2] سورة القلم، الاية ١.

العامة والإنشاءات ما نسبته (٢٤,٦)%، (٢٢,٩)% من إجمالي رصيد التسـهيلات الممنوحـة في نهاية ذلك العام وعلى التوالي.

أما في العام ١٩٩٧ فقد شكلت الأهمية النسبية القطـاع الزراعـي مـن التسـهيلات الائتمانية تدنيا ملموسا بالمقارنة مع تلك المتحققة في نهاية ١٩٨٨ إذ بلغت نحو (٢,٣٤)% من إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل (٢,٨٨)% عام ١٩٨٨ وهذا يعني استمرار تدنـي نصيـب القطاع الزراعي من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية، ورغم ذلك فـإن الحاجـة الفعليـة والمتزايدة تدعو إلى توجيه المزيد من التسهيلات الائتمانية نحو قطاع الزراعة الـذي يعيـش عليه قطاع عريض من المواطنين في الأردن.

# المبحث الثاني: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

لتحديد أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني لابد من دراسة وتحليـل ثلاثـة جوانب أساسية هي: مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته فـي العمالـة ومساهمته في التجارة الخارجية.

## المطلب الأول: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

### جدول رقم (٨)

**مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية ١٩٨٨-١٩٩٧**

| نة | الناتج المحلي الإجمالي بالمليون | الناتج الزراعي بالمليون | نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي | معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي | معدل النمو في الناتج الزراعي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩ | ٣٠٥٣,٢ | ١٨١,٢٦ | %٥,٩٣٦ | | |
| ١٩ | ٢٦٤٢,٦ | ١٥٥,٦٧ | %٥,٨٩٠ | -١٣,٤٤٨ | -١٤,١١٧ |
| ١٩ | ٢٦٦٨,٣ | ١٨٧,٨ | %٧,٠٣٨ | ٠,٩٧٧ | +٢٠,٦٣٩ |
| ١٩ | ٢٧١٧ | ٢٠٣,١٩ | %٧,٤٧٨ | ١,٨٢٥ | +٨,١٩٤ |
| ١٩ | ٣١٥٣,٧ | ٢٢٢,٨٣ | %٧,٠٦٥ | ١٦,٠٧٢ | +٩,٦٦٥ |
| ١٩ | ٣٣٣٠,١ | ١٦٩,٢٦ | %٥,٠٨٢ | ٥,٥٩٣ | -٢٤,٠٤٠ |
| ١٩ | ٣٦٠١,٤ | ١٦٨,٩٨ | %٤,٦٩٢ | ٨,١٤٦ | -٠,١٦٥ |
| ١٩ | ٣٨٥١,٣ | ١٧٦,٤٢ | %٤,٥٨٠ | ٦,٩٣٨ | +٤,٤٠٢ |
| ١٩٩ | ٤٠١٩,٧ | ١٦٠,٧ | %٣,٩٩٧ | ٤,٣٧٢ | -٨,٩١٠ |
| ١٩٩ | ٤٢٢٦,٢ | ١٤٧,٥ | %٣,٤٩٠ | ٥,١٣٧ | -٨,٢١٤ |

المصدر: البنك المركزي الأردني، العدد الخاص، أيار ١٩٩٦.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، إعداد مختلفة.

٢. أن التقدم الزراعي يساعد كثيراً على التقدم الصناعي، فمع التقدم الفني في الزراعة سيزيد الطلب على المنتوجات الصناعية ويزيد من إمكانات التطور الصناعي السريع.

٣. أن التنسيق يزيد فرص تسويق المنتوجات الزراعية العربية؛ لاتساع حجم السوق وزيادة المنافسة. واتساع السوق سيسمح بالإنتاج الكبير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والخبرة الفنية.

٤. تعد تنمية الإنتاج الزراعي العربي، ورفع كفاءته الاقتصادية أحد العوامل المهمة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخول القومية العربية، وضمان تحقيق مستوى عادل للمعيشة للعاملين في القطاع الزراعي، وضمان أسعار معقولة، ومناسبة للمستهلكين.

ولابد من التنويه على أن الكثيرين يعتبرون الزراعة من أصعب القطاعات قبولاً لمبدأ التكامل، وأقلها استجابة لمتطلباته نظراً إلى جمود هذا القطاع من الناحية الفنية، وقلة التجربة التطبيقية في هذا المجال، والخوف من الفشل، بالإضافة إلى أن الحكومات ترى أن من واجبها السياسي توفير الغذاء لشعوبها في حدود أراضيها.[١]

الناظر في هذه الآيات الكريمة يدرك حقيقة لا تقبل الجدل ولا النقاش، وهي أن العالم الخارجي لا يريد للمسلمين الخير والفلاح، بل أن ما يقدمونه من مساعدات ظاهرية إنما تعنى لتحقيق التبعية الخارجية لهم والارتباط الكامل فيهم.

## الفرع الثاني: مظاهر التكامل بين بلدان العالم العربي والإسلامي للحد من التبعية للعالم الخارجي:[٢]

١. تنمية التجارة الخارجية من السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتعطى الأولوية في التبادل التجاري.

---

[١] قصور، عدي، المصدر السابق، ص ٦١.

[٢] الطريقي، عبد الله عبد المحسن، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، مؤسسة الجريسي، (د.م)، ١٤١٧هـ، ط٤، ص ١٤٢.

٢. تخفيف المصاعب الاقتصادية التي تواجه الدول العربية والإسلامية عن طريق القروض الشرعية والإعانات.

٣. عمل برامج متكاملة لسد الحاجات الضرورية من غذاء ومواد لازمة للحياة، وفق المواد الخام المتاحة في كل بلد إسلامي، والكفاءات القادرة على إنتاجه وتسويقه.

٤. تشجيع الاستثمارات المشتركة، وانتقال رؤوس الأموال في المشاريع التي تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

٥. بذل أقصى جهد ممكن في سبيل استثمار الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتنمية الإمكانات البشرية، والإدارية، والفنية اللازمة لتولي إدارة تلك الاستثمارات.

٦. إعطاء الأولوية للعمالة الإسلامية في العمل لدى الدول العربية والإسلامية المتاحة لهم؛ لاستثمار وتنمية الموارد الطبيعية المتاحة، ولتبادل الخبرات الإسلامية بين المسلمين.

## الفرع الثالث: بيان الآثار الاقتصادية الخطيرة للتبعية الاقتصادية فيما لو لم يحصل التكامل بين البلدان العربية والإسلامية:[1]

أ- التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه المسلمون رغم تملكهم للثروات الطائلة من الموارد والمواد الخام.

ب- وقوع البلاد في شرك الديون الباهظة ذات الأرباح الهائلة التي يعجز عن سدادها، ويحاول إعادة جدولتها.

ج- ضياع حريته السياسية نتيجة وقوعه تحت سيطرة الاستعمار الجديد الذي يعد أشد فتكا من الاستعمار العسكري.

د- استنزاف موارده وثرواته لصالح الدول الغنية.

هـ- انتشار الفقر، والبطالة، واتساع الهوة بين الطبقات.

ومن أخطر آثار التبعية المديونية العامة للدول الدائنة الغنية نتيجة الإقراض بفوائد مرتفعة. فقد صنعت الديون بداية الأمر انتعاشا كاذبا سرعان ما أعقبه عجز عن السداد

---

(1) سري، حسن، المرجع السابق، ص ٤٠.

فنشأت ازمة الديون، وما أعقبها من تدخل خارجي، وسياسات التقشف التي سببت كثيرا من القلاقل، والإخلال بالأمن. ومن هنا تتجلى حكمة المشرع في النهي عن تبعية المسلمين لغيرهم ممن يكنون لهم العداوة والبغضاء.[1] في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾.[2]

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق﴾.[3]

وقوله تعالى: ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوآدون من حآد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم﴾.[4]

وعلى أية حال، فإن من واجب أية دولة تأخذ بمفاهيم الإسلام المتكاملة، ومنها المفاهيم الاقتصادية أن تضع في اعتبارها ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي للأمة العربية الإسلامية. فجمهور المسلمين يعي تماما قوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

[1] سري، حسن، المرجع السابق، ص ٣١١.

[2] سورة آل عمران، الآية ١١٨.

[3] سورة الممتحنة، الاية ١.

[4] سورة المجادلة، الاية ٢٢.

٢. أن التقدم الزراعي يساعد كثيراً على التقدم الصناعي، فمع التقدم الفني في الزراعة سيزيد الطلب على المنتوجات الصناعية ويزيد من إمكانات التطور الصناعي السريع.

٣. أن التنسيق يزيد فرص تسويق المنتوجات الزراعية العربية؛ لاتساع حجم السوق وزيادة المنافسة. واتساع السوق سيسمح بالإنتاج الكبير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والخبرة الفنية.

٤. تعد تنمية الإنتاج الزراعي العربي، ورفع كفاءته الاقتصادية أحد العوامل المهمة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخول القومية العربية، وضمان تحقيق مستوى عادل للمعيشة للعاملين في القطاع الزراعي، وضمان أسعار معقولة، ومناسبة للمستهلكين.

ولابد من التنويه على أن الكثيرين يعتبرون الزراعة من أصعب القطاعات قبولاً لمبدأ التكامل، وأقلها استجابة لمتطلباته نظراً إلى جمود هذا القطاع من الناحية الفنية، وقلة التجربة التطبيقية في هذا المجال، والخوف من الفشل، بالإضافة إلى أن الحكومات ترى أن من واجبها السياسي توفير الغذاء لشعوبها في حدود أراضيها.[١]

الناظر في هذه الآيات الكريمة يدرك حقيقة لا تقبل الجدل ولا النقاش، وهي أن العالم الخارجي لا يريد للمسلمين الخير والفلاح، بل أن ما يقدمونه من مساعدات ظاهرية إنما تعنى لتحقيق التبعية الخارجية لهم والارتباط الكامل فيهم.

## الفرع الثاني: مظاهر التكامل بين بلدان العالم العربي والإسلامي للحد من التبعية للعالم الخارجي:[٢]

١. تنمية التجارة الخارجية من السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتعطى الأولوية في التبادل التجاري.

---

[١] قصور، عدي، المصدر السابق، ص ٦١.

[٢] الطريقي، عبد الله عبد المحسن ، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، مؤسسة الجريسي، (د.م)، ١٤١٧هـ، ط٤، ص ١٤٢.

٢. أن التقدم الزراعي يساعد كثيراً على التقدم الصناعي، فمع التقدم الفني في الزراعة سيزيد الطلب على المنتوجات الصناعية ويزيد من إمكانات التطور الصناعي السريع.

٣. أن التنسيق يزيد فرص تسويق المنتوجات الزراعية العربية؛ لاتساع حجم السوق وزيادة المنافسة. واتساع السوق سيسمح بالإنتاج الكبير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والخبرة الفنية.

٤. تعد تنمية الإنتاج الزراعي العربي، ورفع كفاءته الاقتصادية أحد العوامل المهمة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخول القومية العربية، وضمان تحقيق مستوى عادل للمعيشة للعاملين في القطاع الزراعي، وضمان أسعار معقولة، ومناسبة للمستهلكين.

ولابد من التنويه على أن الكثيرين يعتبرون الزراعة من أصعب القطاعات قبولاً لمبدأ التكامل، وأقلها استجابة لمتطلباته نظراً إلى جمود هذا القطاع من الناحية الفنية، وقلة التجربة التطبيقية في هذا المجال، والخوف من الفشل، بالإضافة إلى أن الحكومات ترى أن من واجبها السياسي توفير الغذاء لشعوبها في حدود أراضيها.[١]

الناظر في هذه الآيات الكريمة يدرك حقيقة لا تقبل الجدل ولا النقاش، وهي أن العالم الخارجي لا يريد للمسلمين الخير والفلاح، بل أن ما يقدمونه من مساعدات ظاهرية إنما تعنى لتحقيق التبعية الخارجية لهم والارتباط الكامل فيهم.

## الفرع الثاني: مظاهر التكامل بين بلدان العالم العربي والإسلامي للحد من التبعية للعالم الخارجي:[٢]

١. تنمية التجارة الخارجية من السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتعطى الأولوية في التبادل التجاري.

---

[١] قصور، عدي، المصدر السابق، ص ٦١.

[٢] الطريقي، عبد الله عبد المحسن، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، مؤسسة الجريسي، (د.م)، ١٤١٧هـ، ط٤، ص ١٤٢.

أما ما يخاطب العقل، والقلب معا. فهي الأحاديث التي ترهب من الإمعان في الشبع، والتوسع في المأكل والمشرب، ومن هذه الأحاديث ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ : المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.(١)

وروي أن رجلاً كان يأكل كثيرا، فأسلم، فكان يأكل أكلاً قليلاً. فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء.(٢)

وقال ﷺ : ما ملأ ادمي وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم اكيلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه.(٣)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : إن أكثر الناس شبعا في الدنيا أطولهم جوعا يوم القيامة.(٤)

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : أنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة.(٥)

---

(١) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٢٣، رقمه (٢٦٣٤)، وقال: حديث صحيح.

-الدارمي: أبي محمد عبد الله بن بهرام، سنن الدارمي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ج٢، ص ٧٠، رقمه (٢٠٣٩).

-بلبان،علاء الدين علي ، المرجع السابق، مج٧، ص ٣٣٠، رقمه (٥٢١١).

(٢) أخرجه البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨، ص ١٠٦٧، رقم الحديث (٥٣٩٧).

(٣) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٣٧، رقمه (٢٧٠٤). وقال: حديث صحيح.

(٤) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، المرجع السابق، مج٢، ص ٥٢، رقمه (١٥٧٣). وقال الألباني: حديث حسن.

-المنذري،عبد العظيم ، المرجع السابق، ج٣، ص ١٣٧.

(٥) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته، المرجع السابق، مج٢، ص ٣٠١، رقمه (٢٤٠٣). قال الألباني: حديث صحيح.

ومن السنن الإسلامية التي حض عليها النبي ﷺ عدم ترك أي بقايا للطعام في الصحاف التي يأكل فيها الإنسان، ولعق الأصابع، وعدم إلقاء الطعام بإهماله، أو إلقائه دون استهلاكه، والاستفادة منه بحجة أنه سقط على الأرض، وهذه الإرشادات يفهم منها عدم التفريط في القليل جداً من الطعام.

قال ﷺ : (إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط الأذى عنها، وليأكلها، ولا يدعها للشيطان، واسلتوا الصحفة، فإنه لا يدري في أي طعامكم تكون البركة).[1]

وقال ﷺ : (إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها).[2]

---

[1] أخرجه مسلم، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩، ط١، ص ١٠٠٤، رقمه (٥٣٥٤)، رقم كتبه وأبوابه وفقا للمعجم المفهرس وتحفة الإشراف وصنع فهارسه محمد بن نزار تميم وهيثم بن نزار تميم.

-الالباني،صحيح سنن أبي داود، المرجع السابق، ج٢، ص ٧٢٩/ رقمه (٣٢٥٦)، وقال: حديث صحيح.

- تيمية،مجد الدين ، المرجع السابق، ص ٧٧٢، رقمه (٤٦٨٤).

[2] أخرجه البخاري في باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل، رقم الحديث (٥١٤٠)، الإمام أبي عبد الله محمد اسماعيل، البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، دمشق، بيروت، ١٩٨٧، ط٣، ضبطه الدكتور مصطفى ديب البغا، ج٥، ص ٢٠٧٧.

-ابو داود،أبي سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ط١، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، ج٢، ص ٥٧٢.

-العيد،ابن دقيق ، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، (د.ط)، ج٤، ص ١٩٢.

-الدارمي، أبو محمد بن عبد اله بن بهرم، سنن الدرامي، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ج٢، ص ٦٨، رقم الحديث (٢٠٢٥).

-الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (د.م)، ١٩٩٩، ط١، رقم كتبه وأبوابه وفقا للمعجم المفهرس وتحفة الإشراف وصنع فهارسه محمد بن نزار تميم وهيثم بن نزار تميم، ص ١٠٠٣، رقمه (٥٣٤٢).

-الالباني،صحيح سنن أبي داود، المرجع السابق، رقم الحديث (٣٢٥٨)، ج٢، ص ٧٢٩، وقال: حديث صحيح.

٢. تخفيف المصاعب الاقتصادية التي تواجه الدول العربية والإسلامية عن طريق القروض الشرعية والإعانات.
٣. عمل برامج متكاملة لسد الحاجات الضرورية من غذاء ومواد لازمة للحياة، وفق المواد الخام المتاحة في كل بلد إسلامي، والكفاءات القادرة على إنتاجه وتسويقه.
٤. تشجيع الاستثمارات المشتركة، وانتقال رؤوس الأموال في المشاريع التي تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها.
٥. بذل أقصى جهد ممكن في سبيل استثمار الموارد الطبيعية وعناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتنمية الإمكانات البشرية، والإدارية، والفنية اللازمة لتولي إدارة تلك الاستثمارات.
٦. إعطاء الأولوية للعمالة الإسلامية في العمل لدى الدول العربية والإسلامية المتاحة لهم؛ لاستثمار وتنمية الموارد الطبيعية المتاحة، ولتبادل الخبرات الإسلامية بين المسلمين.

## الفرع الثالث: بيان الآثار الاقتصادية الخطيرة للتبعية الاقتصادية فيما لو لم يحصل التكامل بين البلدان العربية والإسلامية:[1]

أ- التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه المسلمون رغم تملكهم للثروات الطائلة من الموارد والمواد الخام.
ب- وقوع البلاد في شرك الديون الباهظة ذات الأرباح الهائلة التي يعجز عن سدادها، ويحاول إعادة جدولتها.
ج- ضياع حريته السياسية نتيجة وقوعه تحت سيطرة الاستعمار الجديد الذي يعد أشد فتكا من الاستعمار العسكري.
د- استنزاف موارده وثرواته لصالح الدول الغنية.
هـ- انتشار الفقر، والبطالة، واتساع الهوة بين الطبقات.

ومن أخطر آثار التبعية المديونية العامة للدول الدائنة الغنية نتيجة الإقراض بفوائد مرتفعة. فقد صنعت الديون بداية الأمر انتعاشا كاذبا سرعان ما أعقبه عجز عن السداد

---

[1] سري، حسن، المرجع السابق، ص ٤٠.

كما أن الإسلام سوى بين المجاهدين في سبيل الله وبين الساعين من أجل الرزق لقوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله﴾.[1]

وأكثر من ذلك اعتبر الإسلام السعي على الرزق -ومنه الغذاء- أفضل ضروب العبادة فعن أبي قلابه عن مسلم بن يسار أن رفقه من الأشعريين كانوا في سفر فلما قدموا. قالوا: يا رسول الله ليس أحد بعد رسول الله ﷺ أفضل من فلان. يصوم النهار فإذا نزلنا قام يصلي حتى يرتحل قال. من كان يمهن له، أو يكفيه، أو يعمل له؟ قالوا: نحن، قال: كلكم أفضل منه.[2]

وقال أبو ذر الغفاري حين سأله رجل عن أفضل الأعمال بعد الإيمان، فقال: الصلاة، وأكل الخبز. فنظر إليه الرجل كالمتعجب. فقال: لولا الخبز ما عبد الله تعالى؛ يعني بأكل الخبز يقيم صلبه فيمكن من إقامة الطاعة.[3]

---

[1] سورة المزمل، الآية ٢٠.

[2] الدينوري، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، المؤسسة المصرية العامة، (د.م)، (د.ت)، (د.ط)، مج١، ج٣، ص ٣٢٦.

[3] الشيباني،محمد بن الحسن ، المرجع السابق، ص ٦٢.

# المراجع

- **القرآن الكريم**

- **السنة النبوية**


١. ابن أبي شيبه، ابي بكر عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبه، صححه عبد الخالق الأفغاني، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، ١٩٨٦.

٢. ابن أبي شيبه، عبد الله محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، ضبطه، وعلق عليه سعيد اللحام، دار الفكر، ط١، ١٩٨٩.

٣. أحمد، عبد الرحمن يسري، التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي، التنمية من منظور إسلامي، وقائع عن الندوة التي عقدت في المدة ٩-١٢ تموز، عمان، ١٩٩١م.

٤. ابن آدم، يحيى، الخراج، صححه وشرحه ووضع فهارسه محمد احمد شاكر، عنيت بنشرة المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٢، ١٣٨٤هـ.

٥. الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد بن ابن المفضل الراغب، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٠.

٦. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٧٩.

٧. الألباني، محمد ناصر الدين، صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، اختصر أسانيده وعلق عليه زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٩.

٨. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٣، ١٩٨٨.

٩. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط٣، ١٩٨٨.

١٠. ابن أنس، مالك، الموطأ، الإمام مالك بن أنس، كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، قدم لهما ونسقهما الدكتور فاروق سعد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٥.

١١. ابن أنس، مالك، موطأ الإمام مالك بن أنس، رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي، حققه محمد بن علوي بن عباس المالكي، دار الشروق، جده، ط٢، ١٩٨٨.
١٢. الابراهيم، محمد عقلة، حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٨٨.
١٣. الباجي، أبي الوليد سليمان بن خلف بن معد بن أيوب بن وارث، المنتقى شرح موطا الإمام مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٣٢هـ.
١٤. البخاري، أبي عبد الله محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ضبطه الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامه، دمشق، بيروت، ط٣، ١٩٨٧.
١٥. البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، الأدب المفرد، ضبطه وخرج أحاديثه على أوثق المصادر الحديثية مع تمييز صحيحه عن ضعيفه الشيخ خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦.
١٦. البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧، (د.ط).
١٧. بلبان، علاء الدين علي، الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، قدم له وضبطه كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧.
١٨. بن حسام الدين، علاء الدين علي المتقي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياني، صححه ووضع فهارسه ومفاتحه الشيخ صفوة السقا.
١٩. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
٢٠. البهوتي، منصور بن يونس بن أدريس، الروض المربع شرح زاد المستنقع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.
٢١. بيبي، دنيا، وجهاد أبو مشرف، أوضاع وتطورات الأمن الغذائي في الأردن، (د.ن)، (د.م)، ١٩٩٨، (د.ط).
٢٢. التبريزي، محمد بن عبد الخطيب، مشكاة المصابيح، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٣٩٩هـ.
٢٣. تصور، عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، بحث بعنوان "مشاكل التنمية الزراعية في العالم العربي"، ١٩٨٠.
٢٤. التلاوي، عبد المعطي، الزراعة والبيئة في الأردن، الشركة الأردنية للتوزيع، عمان، ١٩٩٤م، ط١.

٢٥. تيميه، احمد، الحسبة في الإسلام، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعدة، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٩٨٣.

٢٦. تيميه، احمد، مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وساعده ابنه محمد دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩١.

٢٧. تيميه، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله، المنتقى من أحاديث الأحكام، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيميه، المطبعة السلفية.

٢٨. الجزائري، أبو بكر، منهاج المسلم، أبو بكر الجزائري، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٩.

٢٩. الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب، اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٠.

٣٠. الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي محمد، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق د. زينب ابراهيم القاروط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٧.

٣١. الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، تلبيس ابليس، عنيت بنشرة وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية سنة ١٣٦٨هـ، إدارة المطابع المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢. الجوزيه، ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، قدم له وعرف به محمد محي الدين عبد الحميد، راجعه وصححه احمد عبد الحليم العسكري، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦١.

٣٣. حداد، نصري، المحاصيل الحقلية في الأردن، الواقع والمعوقات والحلول المقترحة، مجلة المهندس الزراعي، العدد ٤٨، ١٩٩٣م.

٣٤. ابن حزم، أبو محمد علي احمد بن سعيد، المحلى بالآثار، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.

٣٥. الحصري، احمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦.

٣٦. حمدان، إبراهيم، التقدم في تطور الصناعات الغذائية، وقائع المؤتمر الأول حول تطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربي، معهد الكويت للأبحاث العلمية، ١٩٨٦.

أما ما يخاطب العقل، والقلب معا. فهي الأحاديث التي ترهب من الإمعان في الشبع، والتوسع في المأكل والمشرب، ومن هذه الأحاديث ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ : المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.[1]

وروي أن رجلا كان يأكل كثيرا، فأسلم، فكان يأكل أكلا قليلا. فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء.[2]

وقال ﷺ : ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم اكيلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه.[3]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : إن أكثر الناس شبعا في الدنيا أطولهم جوعا يوم القيامة.[4]

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : أنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة.[5]

---

(1) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٢٣، رقمه (٢٦٣٤)، وقال: حديث صحيح.

-الدارمي: أبي محمد عبد الله بن بهرام، سنن الدارمي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ج٢، ص ٧٠، رقمه (٢٠٣٩).

-بلبان،علاء الدين علي ، المرجع السابق، مج٧، ص ٣٣٠، رقمه (٥٢١١).

(2) أخرجه البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨، ص ١٠٦٧، رقم الحديث (٥٣٩٧).

(3) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٣٧، رقمه (٢٧٠٤). وقال: حديث صحيح.

(4) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، المرجع السابق، مج٢، ص ٥٢، رقمه (١٥٧٣). وقال الألباني: حديث حسن.

-المنذري،عبد العظيم ، المرجع السابق، ج٣، ص ١٣٧.

(5) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته، المرجع السابق، مج٢، ص ٣٠١، رقمه (٢٤٠٣). قال الألباني: حديث صحيح.

٥٢. السجستاني، أبي داود سلمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٨.
٥٣. السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٥٤. سري، حسن، الاقتصاد الإسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٨.
٥٥. ابن سعد، الطبقات، ابن سعد، دار صادر بيروت.
٥٦. سعيد، ابراهيم احمد، مشكلات الأمن الغذائي العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، (د.ط)، ١٩٩٣.
٥٧. ابن سلام، أبي عبيد القاسم، الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، على بطبعه ونشره عبد الله ابراهيم الأنصاري، دار إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، ط٢.
٥٨. السمر قندي، نصر بن محمد بن ابراهيم، تنبيه الغافلين، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، دار الشروق، جده، ط٣، ١٩٨٦.
٥٩. السندي، أبي الحسن، سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس خليل مأمون شيخا، توزيع دار المؤيد، الرياض، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦.
٦٠. السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي المطبوع مع فيض القدير للمناوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٢.
٦١. السيوطي، جلال الدين، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٦٢. الشاذلي، حسن علي، الاقتصاد الإسلامي، مصادره وأسسه، المال وتنميه ودراسة مقارنة، ١٩٧٩.
٦٣. الشاطبي، أبو إسحق، الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٩٩٧.
٦٤. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٣.

أما ما يخاطب العقل، والقلب معا. فهي الأحاديث التي ترهب من الإمعان في الشبع، والتوسع في المأكل والمشرب، ومن هذه الأحاديث ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ : المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.(١)

وروي أن رجلاً كان يأكل كثيرا، فأسلم، فكان يأكل أكلاً قليلاً. فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء.(٢)

وقال ﷺ : ما ملأ ادمي وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم اكيلات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه.(٣)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : إن أكثر الناس شبعا في الدنيا أطولهم جوعا يوم القيامة.(٤)

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : أنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة.(٥)

---

(١) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٢٣، رقمه (٢٦٣٤)، وقال: حديث صحيح.

-الدارمي: أبي محمد عبد الله بن بهرام، سنن الدارمي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ج٢، ص ٧٠، رقمه (٢٠٣٩).

-بلبان،علاء الدين علي ، المرجع السابق، مج٧، ص ٣٣٠، رقمه (٥٢١١).

(٢) أخرجه البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ببت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨، ص ١٠٦٧، رقم الحديث (٥٣٩٧).

(٣) الالباني،صحيح سنن ابن ماجه، المرجع السابق، مج٢، ص ٢٣٧، رقمه (٢٧٠٤). وقال: حديث صحيح.

(٤) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، المرجع السابق، مج٢، ص ٥٢، رقمه (١٥٧٣). وقال الألباني: حديث حسن.

-المنذري،عبد العظيم ، المرجع السابق، ج٣، ص ١٣٧.

(٥) الالباني،محمد ناصر الدين،صحيح الجامع الصغير وزيادته، المرجع السابق، مج٢، ص ٣٠١، رقمه (٢٤٠٣). قال الألباني: حديث صحيح.

٩١. عناية، غازي، ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، ط١، ١٩٩٢.

٩٢. العيادي، احمد صبحي احمد مصطفى، الأمن الغذائي في الإسلام، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩، ط١.

٩٣. العيد، ابن دقيق، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٤. الغزالي، أبي حامد، إحياء علوم الدين: وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٩٥. الفنجري، محمد شوقي، الإسلام والضمان الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٠.

٩٦. القاسم، صبحي، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، (د.ط)، ١٩٩٣.

٩٧. قبلان، محمد، أثر إنتاج القمح على الأمن الغذائي الأردني، (د.ن)، (د.م)، حزيران، ١٩٩٨.

٩٨. ابن قدامة، أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

٩٩. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٦، ١٩٨٦.

١٠٠. القرطبي، أبي عد الله محمد بن احمد، تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

١٠١. قصور، عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مشاكل التنمية الزراعية في العالم العربي، ١٩٨٠.

١٠٢. قعدان، زيدان عبد الفتاح، منهج الاقتصاد في القرآن الكريم، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٠.

١٠٣. القنوجي، محمد بن احمد، منتهى الإرادات، محمد بن احمد القنوجي الحنبلي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

١٠٤. الكبيسي، احمد عواد، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ط١.

١٠٥. ابن كثير، أبو الفداء، البداية والنهاية، دقق أصوله وحققه الدكتور احمد أبو ملحم والأستاذ فؤاد السيد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠٦. ابن كثير، أبي الفداء اسماعيل، تفسير ابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
١٠٧. كركر، صالح، رؤى في النظام الاقتصادي في الإسلام، صالح كركر، ط١، تونس، ١٩٨٤.
١٠٨. الكساسبة، حمد عفنان، الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن، البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٤.
١٠٩. كنعان، علي، الاقتصاد الإسلامي، دار المعارف، حمص، دار الحسنين، دمشق، ط١، ١٩٩٧.
١١٠. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، أدب الدنيا والدين، قدم له وحققه الأستاذ مصطفى السقا راجعه وعلق عليه الشيخ محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
١١١. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، نصيحة الملوك، تحقيق الشيخ خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٣.
١١٢. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن طبيب البصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥.
١١٣. المبارك، محمد، نظام الإسلام: الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، ط٣، دار الفكر، بيروت.
١١٤. محمد، قطب ابراهيم، السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
١١٥. المرغيناني، أبي الحسين علي بن أبي بكر بن عبد الجليلي الرشداني، الهداية شرح بداية المبتدئ، المكتبة الإسلامية.
١١٦. المزني، مختصر المزني على الأم، خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
١١٧. مشرف، جهاد، ومحمد الروسان، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٨، وزارة الزراعة، عمان.

٩١. عناية، غازي، ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، ط١، ١٩٩٢.

٩٢. العيادي، احمد صبحي احمد مصطفى، الأمن الغذائي في الإسلام، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩، ط١.

٩٣. العيد، ابن دقيق، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٤. الغزالي، أبي حامد، إحياء علوم الدين: وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٩٥. الفنجري، محمد شوقي، الإسلام والضمان الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٠.

٩٦. القاسم، صبحي، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، (د.ط)، ١٩٩٣.

٩٧. قبلان، محمد، أثر إنتاج القمح على الأمن الغذائي الأردني، (د.ن)، (د.م)، حزيران، ١٩٩٨.

٩٨. ابن قدامة، أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

٩٩. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٦، ١٩٨٦.

١٠٠. القرطبي، أبي عد الله محمد بن احمد، تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

١٠١. قصور، عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مشاكل التنمية الزراعية في العالم العربي، ١٩٨٠.

١٠٢. قعدان، زيدان عبد الفتاح، منهج الاقتصاد في القرآن الكريم، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٠.

١٠٣. القنوجي، محمد بن احمد، منتهى الإرادات، محمد بن احمد القنوجي الحنبلي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

١٠٤. الكبيسي، احمد عواد، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ط١.

٩١. عناية، غازي، ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، ط١، ١٩٩٢.

٩٢. العيادي، احمد صبحي احمد مصطفى، الأمن الغذائي في الإسلام، دار النفائس، عمان، ١٩٩٩، ط١.

٩٣. العيد، ابن دقيق، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٤. الغزالي، أبي حامد، إحياء علوم الدين: وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٩٥. الفنجري، محمد شوقي، الإسلام والضمان الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٠.

٩٦. القاسم، صبحي، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، (د.ط)، ١٩٩٣.

٩٧. قبلان، محمد، أثر إنتاج القمح على الأمن الغذائي الأردني، (د.ن)، (د.م)، حزيران، ١٩٩٨.

٩٨. ابن قدامة، أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

٩٩. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٦، ١٩٨٦.

١٠٠. القرطبي، أبي عد الله محمد بن احمد، تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

١٠١. قصور، عدي، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مشاكل التنمية الزراعية في العالم العربي، ١٩٨٠.

١٠٢. قعدان، زيدان عبد الفتاح، منهج الاقتصاد في القرآن الكريم، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٠.

١٠٣. القنوجي، محمد بن احمد، منتهى الإرادات، محمد بن احمد القنوجي الحنبلي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

١٠٤. الكبيسي، احمد عواد، الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ط١.